الأخبار
al-akhbar

السبت 30 أيار 2026
العدد 5788 السنة العشرون
Samedi 30 Mai 2026 no 5788 20ème année

www.al-akhbar.com

20 صفحة
100000 ليرة

كلمات

الغرب يولد من جديد... في الشرق!

INTERNATIONAL

قراءات نقدية لاستطلاع «الدولية للمعلومات»: المنهجية والتوقيت 6 - 7

العدو يوسع احتلاله باتجاه الشقيف... ولا يضمن تثبت القوات وحمايتها

إسرائيل لوفد عون: لا انسحاب قبل نزع السلاح 2 - 3

أميركا - إيران: ولادة الاتفاق متعسّرة

12

ملصق على مبنى في وسط طهران يجسّد ساعة رملية تقيس عمر إسرائيل (أ ف ب)

أحوال الناس

مفتي الجمهورية يبحث عمّن ينقذه من العزل

4

الزراعة 2025: قيمة أعلى... وقطاع أكثر هشاشة

8

قطاع النحل: تنظيمات «غير واقعية»... في عزّ الحرب

9

الحرب الكونية ضد المقاومة

لقاءات واشنطن: الجيش يرفض زجه في النقاش السياسي

غارات إسرائيلية على النبطية جنوبي لبنان (حروف بو حيدر)

على وقع أعنف تصعيد إسرائيلي على الجنوب منذ أسابيع، اختارت سلطة الوصاية الأميركية – السعودية المُضي في مسار الاجتماعات الأمنية مع العدو الإسرائيلي من دون أي تلويح جدّي بإعادة النظر بالمشاركة أو حتى رفع السقف السياسي في مواجهة الضغوط الميدانية المتصاعدة. وبينما كانت الطائرات الإسرائيلية تدكّ النبطية وصور ومحيطهما، مستهدفة أحياء مدنية وعناصر إسعاف ودفاع مدني، بدا المشهد الرسمي أقرب إلى محاولة احتواء التصعيد دبلوماسياً، بدلاً من تحويله إلى ورقة ضغط مقابلة في وجه تل أبيب وواشنطن، بشكل صار مريباً ومشبوهاً إلى الحدّ الذي يستقطب معه انتقادات كثيرة، آخرها لرئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة الذي اعتبر في حديث إلى قناة «العربية» أنه «ليس من المنطقي أن تستمر الحكومة اللبنانية في المفاوضات في ظل استمرار القصف وعمليات القتل والتدمير».

وبحسب أوساط متابعة، فإن إسرائيل قرأت هذا السلوك اللبناني باعتباره مؤشراً إضافياً على تمسك الدولة بخيار التفاوض مهما ارتفع منسوب النار، ما شجعها على مواصلة سياسة الضغط الميداني بالتوازي مع المسار التفاوضي، في محاولة لفرض وقائع جديدة. فـ«تل أبيب لا تفصل بين التصعيد العسكري وبين المفاوضات الجارية، بل تتعامل مع الاثنين كمسار واحد هدفه انتزاع تنازلات تدريجية تحت الضغط».

وسط هذا المناخ، انعقد أمس الاجتماع العسكري اللبناني – الإسرائيلي في «البنتاغون» بمشاركة ضابطين من القيادة الأميركية الوسطى تمهيداً لاستئناف الجولة الرابعة من المفاوضات المباشرة في 2 و3 حزيران المقبل، برعاية أميركية، بعدما فشلت الاتصالات الإسرائيلية مع واشنطن في تأجيلها بحسب مصادر متابعة، ليس اعتراضاً على انعقادها، بل رغبة في زيادة الضغط.

وبحسب المعلومات، فإن الوفد العسكري اللبناني ذهب وهو يضع في مقدمة أولوياته المطالبة بتثبيت الهدنة ووقف الاعتداءات الإسرائيلية، مع الرهان على دور أميركي ضاغط لمنع إسرائيل من استخدام المفاوضات غطاءً لاستكمال التصعيد العسكري أو توسيع نطاق عملياتها جنوباً. وبينما كان الاجتماع قائماً، أعلن القصر الجمهوري أن الرئيس جوزيف عون، أكد خلال اتصال هاتفي مع وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو «ضرورة بذل كل الجهود الممكنة من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار، باعتباره المدخل الأساسي للانتقال إلى أي خطوة أخرى، والممر الضروري لتهيئة الظروف المناسبة لمعالجة مختلف الملفات والقضايا المطروحة». ونقل عون عن روبيو تأكيده التزام الإدارة الأميركية والضغط باتجاه إسرائيل من أجل تثبيت مخرجات لقاءات واشنطن السابقة، وأيضاً دعمها استقرار لبنان واستقلاله وسيادته على كامل أراضيه.

وبحسب النص الرسمي لوزارة الخارجية الأميركية فإن روبيو «أشاد الوزير بشجاعة الرئيس عون ورؤيته في السعي إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، حتى في الوقت الذي يواصل فيه حزب الله محاولاته لإفشال تلك المحادثات على حساب الشعب اللبناني». وإن روبيو «أعاد التأكيد على أن حزب الله يتحمّل المسؤولية الكاملة عن القتال المستمر، ويجب أن يوقف حزب الله فوراً هجماته واستفزازاته لتمكين خفض التصعيد».

وطوال النهار، واكبت بعبدا وقيادة الجيش تفاصيل الاجتماع عبر اتصالات متواصلة مع الوفد العسكري اللبناني والسفارة في واشنطن، وسط تسريبات من بعبدا بأن الأولوية في بيروت هي وقف إطلاق النار قبل أي شيء آخر. وبحسب مصادر مطلعة فإن «هذا هو العنوان الذي دخل به الوفد اللبناني إلى الاجتماعات، في مواجهة مسعى إسرائيلي إلى تحويل المفاوضات إلى منصة تبحث مستقبل سلاح حزب الله وترتيبات الجنوب الأمنية، بدل البحث في إنهاء الحرب نفسها». وقالت المصادر إن «لبنان تعمد منذ البداية منع توسيع جدول الأعمال نحو ملفات يعتبر أنها تأتي لاحقاً، لأن أي نقاش سياسي أو أمني في ظل استمرار الغارات والاغتيالات والتهديدات لا يمكن فصله عن ميزان الضغط العسكري الذي تحاول تل أبيب استثماره، وأكد أن أي حديث عن ترتيبات ميدانية يبقى سابقاً لأوانه ما لم يُثبت أولاً وقف النار بشكل واضح وفعلي».

لكن الوفد الإسرائيلي كان يبحث في مكان آخر، إذ كشفت المصادر أن «العدو ركز على ملف المسيّرات والبنية العسكرية شمال الليطاني، وقد قدم خرائط ومعلومات عن مواقع يعتبرون أنها مرتبطة بالحزب، وطلب من الجيش تفكيكها قبل البحث في أي طلب لبناني ولا سيما الانسحاب من الجنوب».

وقالت هيئة البث الإسرائيلية إن معلوماتها تشير إلى «توتر ساد في الاجتماع العسكري، بعدما طلب وفد الجيش اللبناني وقف إطلاق النار وإعداد جدول بالانسحاب من الأراضي المحتلة « وردّ الوفد الإسرائيلي بأنه «سيبقى في المناطق التي يحتلها طالما هناك تهديدات تواجهه في الميدان من قبل حزب الله». وأن الجانب الأميركي يعمل «على مقترح جديد لإعلان وقف إطلاق النار، يشمل نزع سلاح حزب الله». ويحسب إعلام العدو فإن اجتماع الأمس لم يأتِ بأي نتيجة تلبّي طلبات لبنان. وقالت القناة 24i إن «القيادات الأمنية والسياسية في إسرائيل تعمل بقوة لضمان عدم تقييد حرية الجيش في العمل في لبنان بموجب أي اتفاق إيراني – أميركي».

> العدو رفض مقترحاً بجدولة الانسحاب والسلطة تقول إنها تبحث مع واشنطن سبل وقف الحرب قبل السير في خطة حصر السلاح وواشنطن تغطي مطالب الاحتلال

وعلى ذمة المصادر فقد رفض لبنان هذا الطرح، كما توجس من أفكار أخرى طرحت من بينها تشكيل لجنة مراقبة مشتركة مقرها الولايات المتحدة لمتابعة تنفيذ أي تفاهمات محتملة، خصوصاً أن الجيش رأى فيه وصاية أمنية مباشرة وشراكة أمنية مؤكدة مع الإسرائيلي. وهو أمر كانت قناة «الجزيرة» قد نقلته عن مصدر رسمي أكد أن الجيش سيبلغ الجانب الأميركي رفضه لأي نوع من التنسيق أو الشراكة في العمل مع القوات الإسرائيلية في أي منطقة من لبنان.

لكن النقطة التي حظيت بشبه اجماع بين الأوساط السياسية، هي أن الاجتماعات العسكرية لن تحسم أي ملفات استراتيجية، باعتبار أنها من «صلاحيات الوفد السياسي برئاسة سيمون كرم، الذي يعمل على مقاربة تقوم على الربط بين الانسحاب الإسرائيلي التدريجي من الأراضي اللبنانية وبين تنفيذ حصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية ضمن مراحل متزامنة»، فضلاً عن نقطة أساسية وهي أن «من يمسك بالميدان يملك وحده الكلمة الأخيرة، وهنا الإشارة إلى حزب الله الذي أكد أنه غير معني بهذه المفاوضات ولا بما تتعهد به الدولة»، ما يعني أن «أي التزام تقدمه السلطة أو ترتيبات أمنية يجري الاتفاق عليها، خصوصاً أن المقاومة مستمرة طالما الحرب متواصلة والاحتلال باقٍ»، وبحسب إعلام العدو فإن اجتماع الأمس لم يأتِ بأي نتيجة تلبّي طلبات لبنان. وقالت القناة 24i إن «القيادات الأمنية والسياسية في إسرائيل تعمل بقوة لضمان عدم تقييد حرية الجيش في العمل في لبنان بموجب أي اتفاق إيراني – أميركي».

وعلى ذمة المصادر فقد رفض لبنان هذا الطرح، كما توجس من أفكار أخرى طرحت من بينها تشكيل لجنة مراقبة مشتركة مقرها الولايات المتحدة لمتابعة تنفيذ أي تفاهمات محتملة، خصوصاً أن الجيش رأى فيه وصاية أمنية مباشرة وشراكة أمنية مؤكدة مع الإسرائيلي. وهو أمر كانت قناة «الجزيرة» قد نقلته عن مصدر رسمي أكد أن الجيش سيبلغ الجانب الأميركي رفضه لأي نوع من التنسيق أو الشراكة في العمل مع القوات الإسرائيلية في أي منطقة من لبنان.

لكن النقطة التي حظيت بشبه اجماع بين الأوساط السياسية، هي أن الاجتماعات العسكرية لن تحسم أي ملفات استراتيجية، باعتبار أنها من «صلاحيات الوفد السياسي برئاسة سيمون كرم، الذي يعمل على مقاربة تقوم على الربط بين الانسحاب الإسرائيلي التدريجي من الأراضي اللبنانية وبين تنفيذ حصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية ضمن مراحل متزامنة»، فضلاً عن نقطة أساسية وهي أن «من يمسك بالميدان يملك وحده الكلمة الأخيرة، وهنا الإشارة إلى حزب الله الذي أكد أنه غير معني بهذه المفاوضات ولا بما تتعهد به الدولة»، ما يعني أن «أي التزام تقدمه السلطة أو ترتيبات أمنية يجري الاتفاق عليها، خصوصاً أن المقاومة مستمرة طالما الحرب متواصلة والاحتلال باقٍ»، وبحسب إعلام العدو فإن اجتماع الأمس لم يأتِ بأي نتيجة تلبّي طلبات لبنان. وقالت القناة 24i

ابراهيم الأمين

السلطة تكابر: أحقاد وغرائز

لا يبدو أن هناك مؤشرات إيجابية على تعديل في سلوك السلطة. لا يزال رئيس الجمهورية جوزيف عون، يعتبر نفسه «القائد المنقذ». يواصل طريقته الكيدية في التعامل مع المقاومة. وهو قرر، من طرف واحد، ووفق معايير، لا يمكن إلا لمنجّم أن يشرحها، أنه سيكون صاحب أي إنجاز يمكن أن يتحقق جنوباً، سواء عبر الاتفاق الإيراني – الأميركي، أو نتيجة فشل مشروع قوات الاحتلال، وكل ما سيقوم به لاحقاً، سيكون على هذا الأساس، ولا يتوقع مطلقاً أن يجري مراجعة هادئة، بل سيذهب بعيداً في معاداته لقسم غير قليل من شعبه، ويظل يقول لهم، إنه يعرف مصلحتهم أكثر منهم.

لكن الرئيس الذي بدا كثير الحركة والكلام مؤخراً، يبتلع لسانه عند الحديث عما إذا كان الأميركيون قد وعدوه بشيء يوم وافق على السير في مشروع التفاوض المباشر. أما مساعده لشؤون الحكومة نواف سلام، فصار نسياً منسياً، لا أحد يدري ما الذي يقوم به، ومع من يتعامل، وكيف يطلع على مفاوضات واشنطن. لكن اللافت، ما ورد في تصريحات الرئيس الأسبق فؤاد السنيورة، لقناة «العربية». والرجل لا يكنّ أي ود للمقاومة، هو يعادي إسرائيل، أو هكذا يقول، ويرى في حزب الله الشر الأكبر، لكنه، ومن موقعه، يشعر بالضيق حيال الكسل الذي يعتري سلوك من اعتبره

> مهما كان شكل التفاهمات حول الحرب، فإن المقاومة لن تترك السلاح، لصنع العدو من التحايل والعودة إلى الخروقات، ولن تنتظر إذناً من أحد

يوماً تلميذه، فاضطر لأن يصرخ مطالباً السلطة بالتدخل مع الأميركيين، ومع أنه قال إنه لا يتكلم باسم أحد، لكنه كان شديد الصراحة عندما قال: لو كنت في موقعهم، لسألت عن الوعود الأميركية، وحتى لكنت لوحت بوقف المفاوضات حتى يتم وضع حد لإسرائيل! الحرب القائمة، لها سياقاتها العسكرية والسياسية. والكل يتابع الوساطات الجارية في المنطقة، لتحديد أثرها الكبير ليس على صعيد وقف إطلاق النار، بل على صياغة المشهد السياسي في الإقليم وفي لبنان أيضاً. لكن طريقة تعامل السلطة مع ملف الحرب مع إسرائيل، تفرض نقاشاً من نوع مختلف، وهي تعطي نفسها حقاً بمفعول رجعي لحاسبة المقاومة، علماً أنها هي من سيقف في قفص الاتهام. وهي واهمة بأنها سوف تعفى من المحاسبة على كل ما قامت وتقوم به حتى الآن. لأن المعضلة الأبرز، تكمن في أن هذه السلطة تظهر استعداداً للذهاب بعيداً في التنازلات أمام العدو. ومثلما يقول عون وسلام ومعهما جوقة من الصهاينة اللبنانيين، من أن المقاومة غير قادرة على منع الاحتلال، وأن التفاوض هو السبيل للحل، فإن كل هذه الجوقة ستقول لنا في المقبل من الأيام، إنها مضطرة للتفاوض على تفاصيل كثيرة حتى تضمن وقفاً فعلياً لإطلاق النار، ثم ستقول لنا، إنها مضطرة لتقديم تنازلات من أجل استعادة الأرض. وبينما لا يخرج إلى الصورة رجال من قياس كبير لمنع الانفجار، فإن البلاد مقبلة على تحديات كبيرة في المرحلة المقبلة، وبرغم كل المكابرة والحديث عن الوحدة والتعايش وخلافه من بقايا دولة جبال الصوان، فإن المشكلة الداخلية سوف تنفجر دفعة واحدة في وجه الجميع. وقد يكون من الصعب ضبط كل تداعياتها، بما في ذلك العنف الذي قد ينتشر على شكل حوادث فردية، قبل أن يتشكل على هيئة صراع كبير، يعيدنا إلى زمن الحرب الأهلية.

في واشنطن، يفاوض وفد السلطة السياسي من موقع الموافق على سردية العدو تجاه المقاومة في لبنان. والتمايز المفترض أن يظهر بين أداء الوفد العسكري وبين الوفد السياسي، سوف يكشف عن الهوة الكبيرة بين ما يمكن للسلطة أن تعرضه من خدمات، وبين ما يمكنها تحقيقه على الأرض. ذلك أن الجيش، الذي ذهب إلى البنتاغون، طوعاً أو غضباً لا فرق، يعرف ما الذي يريده الأميركيون والإسرائيليون، لكنه يعرف أيضاً، وهو ما يخشاه، ما الذي يريده أركان السلطة في لبنان. والجيش، وبمعزل عن كل نقاش حول موقف قيادته، إلا أنه يعي بالفطرة، أن وحدته تبقى رهن حياده عن الصراعات القائمة في البلاد. وأن فعاليته، تبقى رهن عدم خضوعه لحسابات سياسية تقوم بها سلطة في لبنان، يعرف الجيش مثل غيره، أنها لا تمثل أي نوع من الإجماع الوطني. ولذلك، فإن الكل يتوقع المزيد من الضغط على الجيش، لكن الفرصة الوحيدة لمنع الانهيار، يمكن أن تتوفر في حال واحدة فقط: إذا كانت أميركا لا تريد فرط البلاد!

ومع ذلك، فإن عدم رغبة أهل سلطة الاحتلال الوصاية، بإجراء أي مراجعة، وإصرارهم على تحميل الضحية مسؤولية القتل الذي تقوم به إسرائيل بأسلحة وغطاء أميركيين، فذلك يعيدنا من جديد، للتدقيق في حجم الالتزامات التي قدمها عون وسلام إلى الجهات التي أوصلتهما إلى حيث هما اليوم. والنقاش تجاوز كل تفاهمات أو اتفاقات عقدت قبل تشكيل الحكومة أو حتى قبل انتخاب الرئيس مطلع العام الماضي، كون ما حصل خلال ستة شهور، كان كافياً، لأجل أن نفهم، أن عون وسلام، قدما التزامات كاملة للولايات المتحدة والسعودية، وأنهما على قناعة بما فعلاه. ولا مكان لكل ما قالاه من الكلام المعسول للأطراف المحلية، وكان كل ذلك لتسهيل عملية تعيينهما، عبر آليات دستورية تبقى أسيرة التوازنات الخارجية، وهو حال لبنان منذ إعلانه دولة. سيعود الناس إلى ديارهم، شاء العدو أم أبى، وشاء من شاء من أهل سلطة الاحتلال والوصاية. وسوف تبقى أيدي المقاومة على الزناد. وإذا حصل وقف كامل وشامل لإطلاق النار، فإن السلاح، هو الوسيلة الوحيدة التي ستبقى حاضرة للرد على أي خرق، ولمنع العدو من العودة إلى مرحلة ما قبل الثاني من آذار الماضي. وهذه القاعدة، هي أمانة الشهداء الذين سقطوا ويسقطون كل يوم، وفي كل حارة ودسكرة. ولن يكون بمقدور أحد، داخل وخارج لبنان، أن يمنع المقاومة من تثبيت حق الناس في الأرض والحياة الحرة، بعيداً عن أي تنازل سيادي أو سياسي. والأهم، هو أن المقاومة تعي، بأن المرحلة المقبلة، وإن كانت تتطلب تعديلات جوهرية في الاستراتيجية الداخلية، فهي تتطلب ما هو أكثر حزماً في التعامل مع مجموعة ليس عندها من عمل سوى خنق المقاومة وناسها في بيوتهم ومدارسهم وأملاكهم وصحتهم وعيشهم..

البيت حين يصبح جبهة حرب

كريم حدّاد

ليس البيت جدراناً وسقفاً وأثاثاً. البيت هو الطريقة التي يطمئن بها الإنسان إلى العالم. قبل أن يكون ملكية عقارية، هو امتداد للجسد والذاكرة والعائلة واللغة والعادات اليومية. في البيت يتدرّب الطفل على الشعور بالأمان، ويتعلّم المرء معنى الخصوصية، وتُخزَّن الأشياء الصغيرة التي لا قيمة مادية كبيرة لها، لكنها تحمل أثقل ما في الوجود: الصور، الروائح، زاوية الجلوس، صوت الباب، ترتيب المائدة، شرفة الصباح، السرير الذي نعود إليه بعد التعب. لذلك لا يكون تدمير البيت في الحرب مجرّد خسارة مادية، بل محاولة لضرب العلاقة العميقة بين الإنسان ومكانه، بين الجماعة وأرضها، بين الذاكرة وإمكان الاستمرار.

غاستون باشلار، في كتابه «جماليات المكان»، كان من أكثر من فهموا البيت بوصفه كوناً مُصغّراً. يقول إن البيت هو «ركننا في العالم»، و«كوننا الأول»، أي إنه ليس مكاناً نوجد فيه فحسب، بل المكان الذي نتكوّن فيه نفسياً وخيالياً. وبذهب أبعد من ذلك حين يرى أن البيت «يحمي الحالم» ويتيح للإنسان أن يحلم بسلام. معنى ذلك أن البيت ليس ملجأ للجسد فقط، بل ملجأ للخيال أيضاً؛ ومن يفقد بيته لا يفقد مكان النوم وحده، بل يفقد الإطار الذي تنتظم فيه أحلامه وذكرياته وصورته عن نفسه.

ومن هنا تأتي قسوة تدمير المنازل في الحروب. فالغازي أو المحتل لا يريد دائماً قتل الجسد مباشرة، بل يريد أحياناً قتل القدرة على السكن في العالم. يريد أن يقول للناس: لا مكان لكم هنا، لا تاريخ لكم هنا، لا مستقبل لكم هنا. إن قصف البيت أو نسفه أو إحراقه هو رسالة نفسية قبل أن يكون عملية عسكرية: تحويل الأرض المألوفة إلى مصدر خوف، وتحويل الذاكرة إلى عبء، وتحويل العودة إلى حلم مؤلم. بهذا المعنى، يصبح البيت جبهة حرب، ويصبح هدمه جزءاً من استراتيجية تبنيس المجتمع المقاوم.

هايدغر، في محاضرته الشهيرة «البناء، السكن، التفكير»، يميّز ضمنياً بين أن يسكن الإنسان في بناء، وأن «يقيم» حقاً في العالم. فالسكن ليس مجرّد مكان يؤوي الإنسان، بل هو طريقة وجوده على الأرض. لذلك يقول إن «البناء» هو في الأصل سكن». وإن السكن هو الكيفية التي يكون بها البشر على الأرض. بهذا المعنى، لا يكون هدم البيت هدماً لشيء خارجي عن الإنسان، بل يكون اعتداءً على نمط وجوده نفسه. فحين يُطرد الإنسان من بيته، لا يُنقل فقط من حي إلى حي أو من قرية إلى مخيم، بل يُنتزع من شبكة المعاني التي تجعله يشعر بأنه ليس عابراً في هذا العالم.

أمّا من الناحية النفسية، فالبيت هو ما يشبه «البيئة الحاضنة». في التحليل النفسي، طوّر دونالد وينيكوت مفهوم «الاحتضان» أو البيئة الحاملة، أي ذلك المجال الآمن الذي يسمح للطفل بأن ينمو تدريجياً من الاعتماد الكامل إلى الشعور بالذات. لا يعني هذا أن البيت وحده يصنع الصحة النفسية، لكنه غالباً المكان الأول الذي يختبر فيه الإنسان معنى الحماية والاستمرارية. ولذلك فإن تدمير البيت، خصوصاً أمام الأطفال، لا يترك أثراً خارجياً فحسب؛ إنه يضرب الإحساس الأساسي بأن العالم قابل للثقة. الأبحاث الحديثة حول النزوح القسري تشير إلى أن اللجوء والاقتلاع يرتبطان بارتفاع مخاطر القلق والاكتئاب واضطرابات ما بعد الصدمة، لأن الخسارة لا تكون خسارة مأوى فقط، بل خسارة شبكة اجتماعية ويقين يومي ومستقبل متخيّل.

والبيت ليس فردياً فقط؛ إنه مؤسسة اجتماعية صامتة. فيه تتشكّل القرابة، وتنتقل اللغة، وتُروى الحكايات، وتُحفظ أدوار العائلة، وتُصان الطقوس اليومية. لهذا يكون استهداف المنازل في الحرب استهدافاً للبنية النفسية . الاجتماعية للجماعة. فالناس لا يقاومون لأن لديهم شعارات مجرّدة فقط، بل لأن لهم بيوتاً وأمواتاً وحدائق وأبواباً وذكريات وأسماء أماكن. حين تُدمَّر المنازل، تُستهدف هذه الصلة بين المقاومة والحياة اليومية. يريد المعتدي أن يجعل المقاومة تبدو كلفة لا تُحتمل، كلما قاومتم خسرتم بيتاً، وكلما صمدتم خسرتم شارعاً، وكلما رفضتم الخضوع تحوّلت حياتكم إلى ركام. هنا يصبح تدمير البيت تقنية لإنتاج اليأس. فالهدف ليس الإزالة المادية وحدها، بل صناعة شعور جماعي بأن المستقبل مستحيل. لذلك يرتبط هدم البيوت بسياسات التهجير: البيت المهدوم يدفع صاحبه إلى الرحيل، والرحيل يُضعِف الجماعة، والضعف يفتح الباب أمام إعادة تشكيل المكان سياسياً وديموغرافياً. لا عجب أن القانون الإنساني الدولي يولي حماية المدنيين والأعيان المدنية أهمية كبرى في النزاعات المسلحة، وأن تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر تواصل التأكيد على تحدّيات حماية المدنيين والبنى المدنية في الحروب المعاصرة.

وإذا كان باشلار يرى أن البيت «كون أول»، فإن تدميره يعني محاولة إعادة الإنسان إلى ما قبل الكون: إلى العراء، إلى الفزع. إلى فقدان الحدود بين الداخل والخارج. فالبيت يصنع فرقاً نفسياً حاسماً بين الداخل والخارج؛ في الخارج تواجه العالم، وفي الداخل نستعيد أنفسنا. أمّا حين يُدمَّر البيت، ينهار هذا الفرق. يصبح الخارج داخلاً، والغبار فوق السرير، والخوف في المطبخ، والسماء مكان السقف. وهذه ليست صورة شعرية فقط؛ إنها وصف نفسي لانهيار الحماية الرمزية.

ولهذا أيضاً يصبح الركام جزءاً من الحرب على الذاكرة. البيت يحمل أرشيفاً لا تحفظه المؤسسات: صورة الجدّ، كتاب المدرسة، مفتاح قديم، ثوب الأمّ، شجرة في الحديقة، أثر يد على الجدار. حين يُهدم البيت، تُهدم معه ذاكرة غير مكتوبة. لكنّ المفارقة أن الركام قد يتحوّل هو نفسه إلى ذاكرة مقاومة. فالمحتل يريد للبيت المهدوم أن يكون إعلاناً عن الهزيمة، بينما قد يراه أصحابه شاهداً على الجريمة وسبباً إضافياً للتمسّك بالمكان. هنا تفشل الحرب النفسية حين لا يتحوّل الفقد إلى استسلام، بل إلى معنى.

> يريد العدو من خلال عمليات التجريف أن يقول للناس: لا مكان لكم هنا، لا تاريخ لكم هنا، لا مستقبل لكم هنا

تساعدنا حنة أرندت أيضاً على فهم البعد السياسي للبيت. في «الشرط الإنساني»، تميّز أرندت بين المجال الخاص والمجال العام، وترى أن البيت تاريخياً ارتبط بمجال الضرورة والحياة اليومية، بينما ارتبط المجال العام بالفعل والكلام والسياسة. لكن ما تكشفه الحروب الحديثة هو أن تدمير المجال الخاص نفسه يصبح فعلاً سياسياً. عندما يُضرب البيت، لا يبقى «الخاص» خارج السياسة؛ يصبح المطبخ وغرفة النوم وغرفة الأطفال جزءاً من ساحة الصراع. بهذا المعنى، تسقط الحدود بين الحرب والجبهة، بين المدني والسياسي، بين المكان الحميم ومسرح القوة.

أمّا إدوارد سعيد، ابن تجربة المنفى الفلسطينية، فقد جعل من فقدان البيت أحد مفاتيح فهم الاقتلاع الحديث. المنفى عنده ليس انتقالاً جغرافياً بسيطاً، بل جرح في العلاقة بين الإنسان والمكان واللغة والذاكرة. من يفقد بيته قسراً لا يحمل حقيبة فقط، بل يحمل وطناً مكسوراً في داخله. ولهذا فإن تدمير المنازل في سياق الاحتلال لا يستهدف الماضي فقط، بل يستهدف حق الناس في تخيّل عودة ممكنة. إنه يريد أن يجعل العودة غير عملية، ثم يجعلها غير معقولة، ثم يجعلها غير قابلة للتصوّر.

لكنّ البيت، رغم هشاشته المادية، يملك قوة رمزية هائلة. يمكن تدمير الجدران، لكن لا يمكن بسهولة تدمير فكرة البيت. ولهذا نرى الناس يعودون إلى الأطلال، يفتّشون بين الركام، يستخرجون مفتاحاً أو صورة أو كتاباً. لأن هذه الأشياء، تنقذهم مادياً، بل لأنها تؤكّد أن العلاقة بالمكان لم تنقطع. العودة إلى البيت المهدوم ليست عودة إلى بناء، بل إعلان أن الإنسان لم يقبل أن يتحوّل إلى فائض بشري بلا ذاكرة.

في النهاية، أهمية البيت أنه يمنح الإنسان شعوراً بأنه ليس مطروداً من العالم. البيت هو المكان الذي تتحوّل فيه الحياة من بقاء بيولوجي إلى معنى. لذلك يستخدم الغازي والمحتل تدمير المنازل كسلاح نفسي: يريد أن يحطّم الأمان، ويقطع الذاكرة، ويدفع الناس إلى الاعتقاد بأن المقاومة تعني خسارة كل شيء. لكنّ هذا السلاح لا ينجح دائماً. فحين يكون البيت جزءاً من الكرامة والهوية، يصبح هدمه دليلاً على وحشية المعتدي لا على عبثية المقاومة. وربّما لهذا تحديداً يخاف المحتل من البيوت: لأنها تعلّم الناس أن الأرض ليست مساحة، بل علاقة؛ وأن السكن ليس إقامة مؤقّتة، بل شكل من أشكال الوجود؛ وأن من يدافع عن بيته لا يدافع عن الحجر، بل عن حقّه في أن يكون له عالم.

الحرب الكونية ضد المقاومة

نتنياهو يسابق الزمن: إمكانية التقدّم واستحالة التثبيت

في سباقه مع الزمن، وقبل نفاد «المهلة الزمنية المحدودة» التي منحه إياها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، زجّ رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو جيشه في مغامرة أخيرة قبل إبرام الاتفاق الأميركي - الإيراني، في مسعى أخير إلى تغيير الوقائع الميدانية في جنوب لبنان عبر السيطرة على مواقع «استراتيجية ومُشرفة» كخط دفاع ثالث يتجاوز نهر الليطاني. وحُدّد الهدف بدقة: السيطرة على وادي الشقيف عبر الوصول إلى قلعة الشقيف عبر زوطر الشرقية ويحمر ودبين وبلاط، في الطريق إلى السيطرة على تلة «علي الطاهر» وتلال النبطية الأخرى.

وفي طريق العدو إلى القلعة، تحولت بلدة زوطر الشرقية خلال الأيام الممتدة بين 26 و28 أيار إلى واحدة من أكثر ساحات المواجهة اشتعالاً، بعدما حاولت قوات الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ توغل بري واسع انطلاقاً من محور مجرى النهر وتلة الخزان باتجاه عمق البلدة، قبل أن تواجَه بمقاومة عنيفة ومتواصلة أجبرتها على التراجع تحت النار.

دروس الماضي الدامية

تعليقاً على الخسائر البشرية والمادية التي تلحقها المقاومة بقوات الاحتلال في الجنوب وتأثيرها على المستوى المعنوي والقرار السياسي، قال موقع القناة 12 الإسرائيلية إنه «في اللحظة التي يتوقف فيها الجيش داخل الأراضي اللبنانية، سيبحث حزب الله عن نقاط الضعف ويستهدف القوات ضمن نمط حرب عصابات». وأضاف «قادة الجيش كانوا قد وعدوا الجمهور والجنود بأن استهداف القوات سيكون صعباً، لأنهم سيوجدون داخل منطقة أمنية ويعملون ضمن دفاع ديناميكي متحرك. لكن الواقع الميداني يثبت أن القيادة العليا تجاهلت مبادئ أساسية في حرب العصابات، وكذلك دروس الماضي الدامية».

وتابع «تشير طريقة عمل الجيش خلال الأسابيع الأخيرة إلى «فشل الجمود العملياتي». فعندما تتوقف قوات الجيش وتثبت دفاعات ثابتة داخل نفس القطاعات الجغرافية، فإنها تفقد ميزة الديناميكية والمباغتة، وتتحول إلى أهداف ثابتة وسهلة أمام خلايا حرب العصابات التابعة لحزب الله».

أولى محاولات التقدم نحو زوطر سُجّلت في الرابع من شهر أيار الجاري، عندما تقدّم العدو في منطقة خلّة الراج شمال بلدة دير سريان باتجاه زوطر الشرقية، ولدى وصولها إلى نقطة تأمين متقدمة للمقاومين، فتحت النيران باتجاهها وخاض المقاومون اشتباكاً عنيفاً بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة محققين إصابات مؤكدة في صفوفها. ما دفع العدو إلى تنفيذ تغطية نارية لتأمين سحب القوة والإصابات، ثم زج بعدد من الآليات نحو منطقة الاشتباك، فعمد سلاح المدفعية في المقاومة إلى استهداف قوّة الإخلاء بقذائف المدفعية والأسلحة الصاروخية المناسبة. كما تدخلت الأسلحة الرشاشة المضادة للطائرات التابعة لسلاح الدفاع الجوي في المقاومة لمنع المروحيات المعادية من المناورة والهبوط بقرب منطقة الحدث، ما اضطر العدو إلى سحب الإصابات براً باتجاه مستوطنة مسغاف عام، حيث قام بإخلائها جواً نحو الداخل الفلسطيني.

ولم يكن اختيار جيش الاحتلال لزوطر الشرقية نقطة انطلاق لعمليته البرية شمال الليطاني قراراً عشوائياً. فالبلدة تقع على عقدة جغرافية حساسة تربط بين محور النهر والنبطية ويحمر الشقيف، وتشرف على طرق ومساحات مفتوحة تسمح بحركة الدبابات والآليات الثقيلة أكثر مما تسمح به قرى أخرى ذات تضاريس أكثر تعقيداً. كما أن السيطرة على زوطر كانت ستمنح القوات المعادية موطئ قدم متقدماً على مشارف النبطية وتفتح المجال أمام توسيع نطاق العمليات شرقاً وغرباً.

لكن ما جرى على الأرض لم يسر وفق المخطط. فمنذ الساعات الأولى للتوغل تحولت زوطر إلى ساحة استنزاف كثيفة تعرضت فيها القوات المعادية لعشرات عمليات الاستهداف بالصواريخ والمدفعية والمسيّرات الانقضاضية والاشتباكات المباشرة. وتركزت الضربات بشكل خاص على القوة المدرعة التي قادت التقدم، ما جعل محوري مجرى النهر والخزان، وهما المحوران الرئيسيان للهجوم، مناطق نيران مستمرة حالت دون تثبيت تقدم مستقر داخل البلدة.

المعركة بالأرقام

تظهر الأرقام النهائية لمعركة «الأيام الثلاثة» أن زوطر الشرقية تحولت خلال ثلاثة أيام إلى ساحة استنزاف مركزة للقوات الإسرائيلية، حيث نجحت المقاومة في الجمع بين القصف الناري الكثيف والاستهداف الدقيق للمدرعات والاشتباك المباشر، ما حال دون تثبيت أي تقدم ميداني مستقر داخل البلدة.

واستناداً إلى البيانات العسكرية الصادرة عن الإعلام الحربي في المقاومة الإسلامية، فقد تم تنفيذ 48 عملية عسكرية خلال ثلاثة أيام فقط، وقد استخدمت المقاومة مزيجاً من الصليات الصاروخية وقذائف المدفعية والطائرات المسيّرة الانقضاضية والصواريخ الموجهة والاشتباكات المباشرة.

وتكشف الأرقام أن المسيّرات الانقضاضية من طراز «أبابيل» كانت السلاح الأكثر استخداماً في المعركة، إذ نُفذت بواسطتها 18 عملية استهداف ضد الدبابات والمدرعات والآليات العسكرية الإسرائيلية، كما أطلقت المقاومة 15 صلية صاروخية على تجمعات القوات والآليات، ونفذت 6 عمليات قصف مدفعي، إلى جانب استخدام الصواريخ الثقيلة والصواريخ

> قاد العدو حملة تدمير هائلة لتغطية تقدم قواته في القطاع الشرقي، في معركة بكلفة مرتفعة مع صعوبة كبيرة بالتثبيت وإقامة المواقع

النوعية والصواريخ الموجهة المضادة للدروع.

وتركز الجهد الرئيسي للمقاومة على استهداف القوة المدرعة التي قادت محاولة التوغل. وخلال المعركة استهدفت المقاومة بالصواريخ 13 دبابة «ميركافا» في عمليات منفصلة، كما استهدفت المقاومة 4 ناقلات جند مدرعة من طراز «نامير»، إضافة إلى آليات «هامر» و«جاك هامر» العسكرية وآلية اتصالات وجرافات هندسية من نوع D9.

ولم تقتصر عمليات المقاومة على استهداف القوات المتقدمة، بل شملت أيضاً مواقع القيادة والسيطرة. فقد استهدفت المقاومة مبنى تتموضع فيه قيادة سرية المدرعات الإسرائيلية قرب الخزان بواسطة صاروخ ثقيل، في محاولة لتعطيل إدارة العمليات الميدانية داخل منطقة التوغل.

وتركزت الاشتباكات في عدة نقاط رئيسية داخل زوطر الشرقية ومحيطها، أبرزها مجرى النهر وطريق النهر ومحيط الخزان وتلة الخزان والمجمع الثقافي والمجمع الكشفي وأطراف البلدة. وتعرضت تجمعات جنود العدو وآلياته في هذه المواقع لعشرات الضربات الصاروخية والمدفعية والانقضاضية، ما جعل محاور التقدم تحت نيران مستمرة على مدار أيام المعركة.

إلى جانب النيران البعيدة، شهدت المعركة ثلاث مواجهات مباشرة بين مقاتلي المقاومة وقوات العدو المتوغلة. ففي المجمع الثقافي ثم في المجمع الكشفي داخل البلدة، خاض المقاومون اشتباكات من مسافة صفر بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة، قبل أن تنتهي المواجهات بتراجع قوات العدو وإقدامها على تنفيذ أحزمة نارية وقصف مكثف على مناطق الاشتباك.

يحمر.. نسخة مكررة

مع فهم السياق العام لما جرى في زوطر، والتي توقفت الخميس الماضي، يمكن فهم انتقال العدو نحو يحمر الشقيف. فهذه الخطوة تبدو أقرب إلى محاولة فتح محور مناورة بديل والالتفاف على العقدة الدفاعية التي تشكلت في زوطر، أكثر منها انتقالاً طبيعياً بعد نجاح الاختراق. ويبدو أن جيش العدو سعى إلى تجاوز منطقة الاستنزاف والبحث عن مسار جديد يسمح بمواصلة الضغط على القطاع نفسه من اتجاه مختلف.

غير أن المعطيات الميدانية في يحمر تشير إلى أن المشكلة الأساسية انتقلت مع قوات العدو المتقدمة. فخلال ساعات قليلة أمس الجمعة، تعرضت دبابات ميركافا لاستهدافات متتالية، وأُحرقت تجمعات لآليات العدو وجنوده عند أطراف البلدة بصليات صاروخية وأسراب المسيّرات الانقضاضية. كما ظهرت العبوات الناسفة للمرة الأولى في هذا المحور، ما يدل على أن المقاومة كانت مستعدة لاحتمال انتقال المعركة إلى يحمر وأعدت لها وسائل مواجهة مختلفة تجمع بين الكمائن والاستهداف الدقيق للمركبات المدرعة.

وعليه، فإن الانتقال من زوطر إلى يحمر لا يعكس بالضرورة تحولاً في الهدف العسكري الإسرائيلي بقدر ما يعكس محاولة لتغيير مسار التقدم، بعدما تحولت زوطر إلى ساحة استنزاف مكلفة. إلا أن المعطيات الأولية من الميدان، تشير الى أن قوات العدو المهاجمة لم تنجح حتى الآن في التخلص من المعضلة نفسها، أي التقدم تحت نيران كثيفة تستهدف المدرعات وتحد من قدرتها على تثبيت السيطرة الميدانية.

محاولات التقدم الإسرائيلية في الساعات الأخيرة كانت ذات كلفة مرتفعة مع صعوبة كبيرة بالتثبيت، ما يطرح تساؤلات متزايدة في الأوساط الإسرائيلية حول جدوى البقاء في «المستنقع اللبناني» على المدى البعيد، خصوصاً وأن المشكلة الإسرائيلية في لبنان مركّبة، فإضافة إلى «مفاجأة» المسيّرات الانقضاضية وأثرها الميداني الكبير، يتزايد الحديث عن «تراكم الصوَر» الآتية من لبنان وأثرها النفسي والمعنوي على الجيش وأفراده كما على المستوطنين والجبهة الداخلية بشكل عام.

(الأخبار)

دريان يبحث عن طوقِ نجاة: هل يعزِل مجلس شورى الدولة مفتي الجمهورية؟

لينا فخر الدين

في أيلول 2023، مدّد المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى (السابق) ولاية مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان، عبر رفع السنّ القانونية لتقاعد مفتي الجمهورية إلى السادسة والسبعين، ومُفتي المناطق إلى الثانية والسبعين. غير أنه، ورغم مرور أكثر من عامين، لا يزال التمديد مُهدّداً بالإبطال، بسبب مراجعة تقدّم بها القاضيان الشرعيان عبد العزيز الشافعي وهمام الشعار، والشيخ جميل عيتاني (توفي لاحقاً)، أمام مجلس شورى الدولة.

وما يُثير قلق دار الفتوى، أن جميع الاجتماعات القانونية التي عُقدت فيها، خلصت إلى أنه، في حال مضي مجلس الشورى في المسار القانوني، فإن النتيجة الحتمية ستكون إبطال التمديد، نظراً إلى المخالفات التي شابته والموثّقة في المراجعة المُقدّمة. وأفدح هذه المخالفات: عدم توقيع أعضاء المجلس الشرعي المحضر الرسمي لجلسة التمديد في نفس يوم انعقادها (قام دريان باستدعاء بعضهم لاحقاً لتوقيعها)، وعدم إدراج بند التمديد عبر الآلية القانونية على جدول الأعمال.

في ضوء ذلك، عمدت بعض الفاعليات السُّنيّة إلى طرح «مخرج لائق» لدريان، يقوم على تقديمه استقالته، بعد تذرّعه بمعاناته من ظروف صحية تحول دون استمراره في رئاسة المؤسسة الدينية. لكنّ هذه المبادرة توقّفت من دون معرفة ما إذا كان دريان قد رفضها، أم هي لم تصل إليه من الأساس.

المراجعة تنبعث بعد موتها

وكان ارتياح قد ساد عائشة بكار، بعد نوم المراجعة في أدراج مجلس الشورى، الأمر الذي ولّد انطباعاً لدى المسؤولين فيها، بأنها قد «ماتت». لكنّ ارتياح هؤلاء لم يدم طويلاً. ففي كانون الثاني الماضي، أرسل مجلس الشورى إلى الجهة المستدعية، أي الدولة اللبنانية والمجلس الشرعي، طالباً إبداءه «كامل محضر جلسة المجلس الشرعي التي عُقدت في 9 أيلول 2023 كما تمّ تنظيمه وتوقيعه، مع بيان أسماء الأعضاء الحاضرين والمتغيّبين عن هذه الجلسة، وقرار اللجنة التشريعية في المجلس مع كامل محضر جلستها في حال انعقادها في التاريخ المذكور، والتي أفضت إلى صدور القرار، ومشروع قرار التعديل الذي عُرض على اللجنة في التاريخ نفسه وأسبابه الموجبة، إضافةً إلى نسخة عن أصل صفحات السجلّ الرسمي التي تمّ فيها تدوين أرقام وتواريخ ومواضيع القرارات الصادرة عن اللجنة التشريعية في المجلس بين عامي 2014 و2023».

حينها، أدرك دريان أنه في ورطة، فعاتب المحيطين به الذين تحمّسوا لخطوة التمديد ودفعوا باتجاهها، من دون أن يكون بمقدورهم تأمين تخريجة قانونية لها. فطلبات مجلس الشورى غير مُتاحة أصلاً في دار الفتوى. وما زاد الطين بلّة، أن تحريك الملف جاء بالتوازي مع افتضاح قضية الأمير السعودي المزعوم «أبو عمر»، وتوقيف الشيخ خلدون عريمط الذي تربطه علاقة وثيقة بدريان.

وفيما حاول البعض الإيحاء بأن ملف «أبو عمر» ولّد سخطاً سعودياً على عائشة بكار، وعزماً على إطاحة مفتي الجمهورية بسببه، عاكست الرياض هؤلاء بتأكيد حاجتها إلى دريان في ظل غياب البديل المرجعية السياسية السُّنيّة اللبنانية، خصوصاً أنه لا يردُّ لها طلباً. ومع ذلك، يقول متابعون إن الديوان الملكي لا يتدخّل مباشرةً في هذا الأمر، ويترك القرار لدار الفتوى، حتى لا يفتح الطريق لـ«أبو عمر آخر».

وعليه، بقي توجّس دريان قائماً، ما قاده، على الأرجح، إلى تنفيذ الرغبة السعودية بتأمين غطاء سُنّي - ديني للمفاوضات المباشرة مع العدو الإسرائيلي، فهرّب البيان الداعم لذلك، في الجلسة الأخيرة لمجلس الشرعي، من دون التوقف عند رفض بعض أعضائه له.

بذلك، ارتاح دريان أسابيع قليلة، ليتفاجأ قبل نحو أسبوعين باتصال من الأمين العام للمجلس الشرعي خضر زنهور، يُبلغه فيه بأن المباشر القضائي موجود في مكتبه، وسلّمه طلب مجلس الشورى. فطلب منه دريان عدم تسلّم أي أوراق أو التوقيع على محضر التسليم، الأمر الذي نفّذه زنهور. عندها، رمى المباشر القضائي الأوراق أمام باب المكتب، على اعتبار أن زنهور كان قد تسلّمها فعلاً، وقام بتصويرها.

بالتوازي، حاول الفريق القانوني لعائشة بكار طمأنة دريان، بأنه سيتمكّن من الردّ على المراجعة، عبر الإشارة إلى ضرورة إيقاف المحاكمة، نتيجة انقطاع الخصومة بوفاة أحد المراجعين (عيتاني).

البحث عن غطاء سياسي

في هذا الوقت، سعى بعض المقرّبين من دريان إلى تأمين «حماية سياسية» قادرة على إيقاف المسار القضائي. وفي هذا الإطار، يتردّد أن وفداً مقرّباً من دريان جال على رئيس الحكومة نواف سلام، ورؤساء الحكومة السابقين، الذين رفضوا التدخّل. وقد كان الرئيس فؤاد السنيورة، الأكثر صراحة بينهم، حين ذكّر بتحذيره في الجلسة الأخيرة للمجلس الشرعي، من عملية التمديد، منتقداً القانونيين الذين أشرفوا عليها.

وإزاء إلحاح دريان على المقرّبين منه بضرورة إيجاد مخرج لهذه الورطة، كُلّف الوفد إحدى الشخصيات اللبنانية الحائزة على الجنسية السعودية بمحاولة تنبيه المسؤولين السعوديين إلى «خطورة» إصدار مجلس الشورى قراراً بإبطال التمديد، ما يعني فعلياً إطاحة مفتي الجمهورية من منصبه، الأمر الذي سيشكّل سابقة. وتشيع هذه الشخصيات أن قرار الرياض النهائي هو حماية دريان. كذلك، تعهّد المقرّبون من دار الفتوى بالقيام بجولة على بعض المرجعيات السياسية من خارج الطائفة السُّنيّة، للضغط على مجلس الشورى.

في المقابل، ينفي المقرّبون من دريان أن تكون هذه الجولات التي يُحكى عنها صحيحة، مشيرين إلى أن رؤساء الحكومة السابقين لا يحقّ لهم التدخل في القضاء. ويقولون: «في الأصل لا جدوى من هذه الجولات، طالما أننا نسلك المسار القضائي وقدّمنا مطالعتنا القانونية في هذا الإطار. كما أننا مرتاحون بأن القرار النهائي سيصدر بالقانون، لأننا استشهدنا باجتهادات مجلس الشورى نفسه في عامي 2006 و2014، كما استندنا إلى اجتهادات كبار القانونيين بعدم اختصاص مجلس الشورى في القرار التنظيمي».

ويؤكّد هؤلاء أن «اللجوء إلى مجلس الشورى إبان ولاية مفتي الجمهورية السابق، الشيخ محمد رشيد قباني، مختلف عن المراجعة الحالية، لأنه سابقاً كان المجلس ينظر في القرارات الإدارية الصادرة عن قباني. أمّا اليوم، فالمراجعة تتعلّق بشأن تشريعي، وهو ما يخضع للمرسوم 1955/18 الذي ينظّم أمور الطائفة السُّنيّة، خلافاً لكل الطوائف».

استئناف ورد على الاستئناف

في هذا السياق، استأنف وكيل الدفاع عن دار الفتوى وعضو المجلس الشرعي، نقيب المحامين السابق محمد المراد، قرار مجلس الشورى، معتبراً أن القاضي الذي أصدره «لم يُعر أدنى اهتمام لحساسية المراجعة ودقّتها، لجهة إبلاغ سلطة تنظيمية لطائفة أساسية في الوطن، من شأنها أن تتأذّى جراء التهوّر في اتخاذ هكذا قرارات غير مدروسة. كما لم يُعر اهتماماً للطريقة الدنيئة التي حصلت فيها عملية التبليغ، مخالفةً مفاهيم الأصول والآداب العامة تجاه سلطة تنظيمية لطائفة لها ما لها من الهالة المعنوية».

> مقرّبون من دار الفتوى يجولون على رؤساء الحكومة السابقين والرياض لحماية مفتي الجمهورية

وفي متن طلب استئنافه، استند المراد إلى عدد من المواد والاجتهادات القانونية التي تشير إلى ضرورة إيقاف المحاكمة بعد وفاة أحد الخصوم، مطالباً بفسخ القرارين الصادرين عن مجلس الشورى، لعدم تصحيح الخصومة قبل صدورهما. وذكّر بعدم اختصاص مجلس الشورى في المراجعة «التي تدخل ضمن النطاق التشريعي لسلطة المجلس الشرعي، ما يوجب خروجها عن رقابة مجلس الشورى»، لافتاً إلى أن الإصرار في القرارين على الاستحصال على مستندات تخصّ أعمال المجلس الشرعي «مخالف لنص المادة 67 من نظام مجلس الشورى، ما يقتضي فسخهما».

بعد استئناف المراد، أعطى مجلس الشورى للمستدعين مهلة 48 ساعة للردّ، الذي تمّ تسليمه الثلاثاء الماضي. وفيه، علّل المحامي حسان منيمنة، بوكالته عن الشافعي والشعار، عدم انقطاع الخصومة بوفاة عيتاني، على اعتبار أن «دعوى الإبطال هي دعوى موضوعية ترمي إلى مراقبة شرعية القرارات الإدارية، ولا تتناول حقّاً قابلاً للإرث أو للتفرّغ». وطالب بردّ الاستئناف شكلاً «لعدم صفة الخصم للإدلاء ببطلان الإجراءات»، مذكّراً بأن المحامي طارق شندب، بوكالته عن طالب التدخّل الشيخ محمد تميم، سبق أن تقدّم بلائحة طلب فيها تصحيح الخصومة وإخراج عيتاني من المراجعة.

وذكّر منيمنة بما أورده في المراجعة لجهة اختصاص وصلاحية مجلس الشورى، مؤكداً أن «هذه المراجعة لا تتعلّق بخصوصية الطائفة السُّنية في التشريع أو بدستورية القرار، بل بمخالفة القرار للنظام العام».

وفي حال سلكت المراجعة مجراها القانوني، فمن المُرجّح أن يصدر مجلس الشورى مطالعة ردّه على الاستئناف الأسبوع المقبل، تليها مطالعة مفوّض الحكومة خلال أشهر، قبل نشرها في الجريدة الرسمية. وسيُعتبر، على الأغلب، رفض المجلس الشرعي تسليم المحاضر قرينة ضدّه، استناداً إلى اجتهادات سابقة.

وإزاء هذا المسار القانوني، فإنّ دريان يبدو مازوماً. هو المُقلّ من الكلام والبعيد عن العين، قرّر في رسالته من السعودية بمناسبة وقوف الحجّاج على جبل عرفة، توجيه رسالة إلى اللبنانيين في الظاهر والسعودية في الباطن، يقول فيها «إن تفاوض لبنان المباشر مع إسرائيل عملٌ سياسي وديني يستحقّ الترحيب»، ما دفع عدداً من الصفحات العبرية إلى نقل الخبر. هكذا يُفتي دريان، فقط ليبقى في عائشة بكار!

(هيثم الموسوي)

الحرب الكونية ضد المقاومة

قراءات نقدية في استطلاع «الدولية للمعلومات» حول الحرب والتطبيع والتفاوض

في دراسة موسّعة وشاملة، كتب الأكاديمي المتخصّص في علم الإحصاء شوقي عطية، ملاحظات مُفصّلة حول الاستطلاع الذي نشرته «الدولية للمعلومات»، وهو نص يشتمل ليس فقط على «نقد مهني» حول آلية إجراء الاستطلاع، بل شمل ملاحظات رئيسية تتعلق بموقع الاستطلاع وتوقيته ربطاً بالحرب الدائرة من قبل العدو ضد لبنان، خصوصاً أن السجال حول موقف اللبنانيين من الحرب ليس عادياً، بل قد يؤسّس إلى ما هو مصيري في المرحلة المقبلة.

وحالة الحرب في لبنان، ليست أمراً عادياً، ولا يمكن اعتبارها حدثاً عابراً في سياق المعارك الداخلية في لبنان، وهو ما جعل الأكاديمي عطية يشير إلى التوقيت بقوله إن التوقيت يفرض نفسه في ظل الحرب.

وهو يشير إلى نقطة أساسية بالقول: «في بلد يشهد انقسامات عمودية في الغالبية العظمى من شؤونه السياسية والمصيرية، يُفترض بهذا التعقيد أن يلقي عبء الجدّية المطلقة في التخطيط والتنفيذ على عاتق منظّمي الاستطلاعات والإحصاءات، وعلى معدّيها ومنفّذيها ومروّجيها وعارضيها ومحلّليها».

ولفت عطية إلى أنه «ظهرت في الأسبوعين الأخيرين نتائج ثلاثة استطلاعات: الأولى أظهرت أن نسبة رفض السلام مع إسرائيل تقترب من 80% من مجموع المُستطلَعين، وعددهم ألف شخص. والثانية أجريت في الوسط المسيحي حصراً. وتُبيّن أن نسبة اعتبار إسرائيل عدواً تتجاوز الـ90%. أمّا الثالثة فقد نفّذتها «الدولية للمعلومات» وتبيّنَ أن نسبة الذين يؤيّدون اتفاق سلام مع إسرائيل تبلغ 49%». ويضيف أن الرقم ليس هو المهم «لو بقي في سياقه. إلا أن عرضه في نتائج الدراسة عكس ارتفاعاً في نسبة التأييد مقارنةً بدراسة أخرى أجريت في آب/أغسطس 2025، وأظهرت أن مؤيّدي السلام في حينه لم يتجاوزوا الـ25%. هذا يعني أن نسبة التأييد تضاعفت وأصبحت قريبة من النصف، وأن طريقة عرض النتائج هكذا، ظهرت كأنها تؤشّر إلى إمكانية زيادة النسبة لتصل إلى 60% وربما إلى 70% إذا أجريت دراسة أخرى بعد بضعة أشهر».

ليختم بعد تحليل كبير بالقول إن «أيّ إحصاء يُنفّذ، أو دراسة تُجرى تحت ضغط (معيشي – أمني – نفسي...) سيؤدّيان إلى نتائج مُتحيّزة؛ فكيف إذا كانت الدراسة تُجرى على جزء من المُستجوَبين تحت القصف والنار والموت والدمار».

كما أن الاستعانة بما ورد في دراسة عطية (https://:180post.com/archives/64761) هدفها الإشارة إلى أن المشكلة أن استطلاع «الدولية للمعلومات» لا يرد خارج سياق الانقسام، بل هو في صلبه، وهو أمر يفرض سؤالاً عن الأسباب التي جعلت المؤسسة تُجري الاستطلاع، وتعمل على نشره بالطريقة التي نُشر فيها، خصوصاً أنه تمّ استخدام قناة «الجديد» كمنصة ترويج وعرض، وهي القناة التي تجلس اليوم، كما قناتي «المر تي في» والمؤسسة اللبنانية للإرسال في حضن الفريق اللبناني – العربي المعادي للمقاومة، والساعي إلى تكريس التطبيع ولو من دون اتفاق سلام...

(الأخبار)

عندما يكون الحذر العلمي ضرورة... لا ترفاً أكاديمياً!

عبدالله محي الدين *

طرح استطلاع الرأي الذي أعدّته «الدولية للمعلومات» حول مواقف اللبنانيين من الحرب والتفاوض مع إسرائيل والتطبيع معها، تساؤلات منهجية وسياسية حول النتائج التي تضمّنتها، والتي أوحت، أو أريد لها أن توحي، بأن «التعب الجماعي» الناتج من الحرب والانهيار الاقتصادي والخوف من المستقبل يدفع المجتمع اللبناني نحو خيارات كانت تُعتبر من المحرّمات السياسية والاجتماعية. وأن هذه الخيارات تعبّر عن تحوّلات عميقة وبنيوية في نظرة المجتمع إلى الصراع مع إسرائيل، كما عبّر القيادي في حزب «القوات اللبنانية» النائب ملحم رياشي في حلقة تلفزيونية بقوله إن هذه النتائج تشير إلى «تيار عميق في الرأي العام اللبناني»، مستخدماً المصطلح الفرنسي «de Vague fond».

تضمّن الاستطلاع نتائج حول 31 سؤالاً موزّعة على أربعة مُتغيّرات (العمر، الجنس، الطائفة والمحافظة)، وهو رقم كبير في استطلاع رأي سياسي. ولا تتّسع هذه المقالة لعرض ومناقشة جميع النتائج، بل تتناول عدداً من المُتغيّرات المنهجية في إعداد الاستطلاع وتنفيذه. ومن أبرز النتائج التي خلص إليها أن 49% من اللبنانيين يؤيّدون توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل مقابل 34,4% يعارضونها، وأن 49% يؤيّدون التفاوض المباشر مع إسرائيل مقابل 33,2% يرفضونه، وأن 32,9% من اللبنانيين يحمّلون إسرائيل مسؤولية الحرب على لبنان، مقابل 32,8% يحمّلونها حزبَ الله، وأن 43,3% يؤيّدون لقاء الرئيس جوزاف عون مع نتنياهو مقابل 36,6% يعارضونه.

بلغت عينة الاستطلاع 2000 شخص ممن تزيد أعمارهم على 21 عاماً، وبلغت نسبة الرفض 26%. كما تضمّن الاستطلاع 31 سؤالاً حول قضايا شديدة الحساسية، علماً أن استطلاعات الرأي تميل عادة إلى الاكتفاء بعدد أقلّ من الأسئلة عند تناول موضوعات مصيرية ومثيرة للانقسام. وقد صيغ عدد كبير من الأسئلة بطريقة فضفاضة ومفتوحة على تفسيرات متعدّدة، فيما أجريت المقابلات وجهاً مع المُستطلَعين في أماكن سكنهم، بينما جرى استطلاع آراء أبناء أقضية بنت جبيل والنبطية ومرجعيون في أماكن نزوحهم في الشوف وعاليه وبيروت.

نُفّذ الاستطلاع بين 28 نيسان و5 أيار 2026، أي بعد ما سُمّي بوقف إطلاق النار، وفي ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية، وتعذّر عودة قسم من النازحين إلى قراهم، واستمرار الحملات السياسية والإعلامية المرتبطة بمستقبل السلاح والمقاومة والعلاقة مع إسرائيل، وتنظيم حملات التهويل من قوى سياسية ترى في العداوان فرصة لتعديل موازين القوى الداخلية اللبنانية، وتهديدات بالاقصاء والترحيل للطائفة الشيعية ولكل المقاومين من مختلف الطوائف والأحزاب السياسية. وقد أوجدت هذه الظروف مناخاً من القلق وعدم اليقين لدى فئات واسعة من اللبنانيين، ولا سيما لدى النازحين والمتضرّرين مباشرة من الحرب.

إن مجمل هذه العوامل، المرتبطة بالاستطلاع ومنهجيته أو بالظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية المحيطة به، تؤثر بصورة مباشرة في النتائج، وتدعو إلى التعامل معها بحذر شديد. كما تدفع إلى التساؤل عن وظيفة هذا الاستطلاع في سياق الصراع السياسي القائم، خصوصاً في ضوء الاستنتاجات التي خلص إليها معدّوه، والتي اعتبرت أن النتائج «تفتح الباب أمام أسئلة تتعلق بمستقبل النظام السياسي والحزبي في لبنان، وبما إذا كانت الانقسامات الحالية ستبقى أسيرة الطوائف أم أنها قد تعيد إنتاج نفسها ضمن اصطفافات سياسية جديدة تتجاوز البنية التقليدية التي عرفها لبنان لعقود».

لن نتطرّق هنا إلى العينة وخصائصها التي تثير إشكاليات منهجية عديدة تؤثّر على صدقية النتائج، ونحيل القارئ إلى الدراسة التي نشرها أستاذ الديموغرافيا في الجامعة اللبنانية الدكتور شوقي عطية على موقع «180 بوست» (https:///180post.com/archives/64761) والتي تناولت المشكلات المنهجية في العينة والدراسة، وكيف تمّت زيادة المسيحيين المُستطلَعين بنسبة 3,7% وتخفيض المسلمين بالنسبة ذاتها. وسنكتفي بالإشارة إلى عدد من النقاط الأساسية.

استبعد مُعدّو الاستطلاع الفئة العمرية بين 18 و21 عاماً، رغم أنها فئة راشدة سياسياً وقانونياً وتشكّل جزءاً أساسياً من الرأي العام اللبناني. كما أنها جزء من الشريحة العمرية التي تشهد عالمياً تحوّلات باتجاه مواقف أكثر راديكالية من الحركة الصهيونية وإسرائيل. لذلك يبدو استبعادها غير مُبرّر منهجياً، وكان من شأن إدراجها أن يؤثّر في النتائج النهائية.

كذلك، تمّ تحديد العينة وتوزيعها على أساس اللبنانيين المُسجّلين في لوائح الشطب، وهي لوائح لا تعكس واقع المقيمين اللبنانيين طائفياً واجتماعياً. فإذا كان الهدف قياس رأي اللبنانيين المقيمين، فإن توزيع العينة على هذا الأساس يصبح موضع تساؤل. بل إن نسبة المسيحيين في العينة يجب أن تنخفض إلى 25%، بدلاً من زيادتها بنسبة 3,7% هي في لوائح المُسجّلين، الأمر الذي يطرح إشكالية إضافية حول مدى تمثيل العينة للواقع السكاني المقيم.

وتبرز مشكلة أخرى تتعلّق بعدد الأسئلة وطبيعتها. فالاستطلاع تضمّن 35 سؤالاً تناولت الحرب وإسرائيل والسلاح والمقاومة والسلام والتطبيع والثروات النفطية وإيران والسعودية وأميركا والجيش اللبناني والنظام السياسي. ويؤدّي هذا العدد الكبير من الأسئلة المتشعّبة إلى ما يُعرف في أدبيات استطلاعات الرأي بـ«إرهاق المستجيب» (Respondent Fatigue)، حيث يبدأ المستجيب تدريجياً بفقدان التركيز أو إعطاء إجابات أسرع وأقل دقة.

كما أن ترتيب الأسئلة ليس أمراً حيادياً. ففي علم استطلاعات الرأي يُعرف ما يُسمى بـ«تأثير التهيئة» (Priming Effect)، أي إن الأسئلة السابقة تؤثّر في الحالة الذهنية والنفسية للمستجيب، ثم في إجاباته اللاحقة. فعندما يُدفع المستجيب إلى استحضار الحرب والخوف والنزوح والانهيار، ثم يُسأل مباشرة عن التفاوض أو التطبيع أو السلام، فإن الإجابة تصبح متأثرة بالسياق النفسي الذي صنعه الاستبيان نفسه، وليس فقط بقناعته السياسية.

ولا تقف الإشكالية عند هذا الحدّ، بل تمتدّ إلى طبيعة الأسئلة المطروحة. فعندما يُسأل المواطن مثلاً: «كيف تقيّم إدارة رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة للأزمة خلال فترة الحرب الأخيرة؟»، لا يُحدّد السؤال المقصود بالإدارة: هل هي إدارة الحرب؟ أم النزوح؟ أم الدبلوماسية؟ أم المفاوضات؟ أم الإغاثة؟ أم الاستقرار الداخلي؟ وبالتالي تصعب معرفة ما الذي يقيسه السؤال فعلياً، لأن كل مستجيب قد يفهمه بصورة مختلفة تبعاً لتقديره الخاص وموقعه السياسي والاجتماعي.

وفي القضايا المرتبطة بإسرائيل، تظهر الإشكالية بصورة أوضح. فعندما يُسأل المستجيب عن موقفه من «التفاوض المباشر» بين لبنان وإسرائيل، لا تُطرح عليه خيارات أخرى كالمفاوضات غير المباشرة أو الوساطة الدولية أو المفاوضات التقنية المتعلّقة بالحدود. كما لا يُسأل عن شروط التفاوض أو أهدافه، ما يجعله أمام خيارين متقابلين: القبول بالمفاوضات المباشرة أو رفضها. وهذا تبسيط مُفرط لقضية معقّدة ومتعددة المستويات.

وتكتسب نسبة الرفض التي بلغت 26% أهمية خاصة في هذا السياق، فهل رفضت الإجابة في منتصف المقابلة، بما يعني أنها رافضة لمنطق الاستطلاع جملة وتفصيلاً، وهي تشكّل ربع العينة. فالرافضون ليسوا فراغاً إحصائياً، بل قد يكونون الفئة الأكثر خوفاً أو تشكّكاً أو اعتراضاً على مضمون الاستطلاع نفسه. كما أن عدم تحليل خصائصهم أو أسباب رفضهم المشاركة يجعل من الصعب معرفة مدى اختلافهم عن المستجيبين. وفي أدبيات استطلاعات الرأي، يشكّل «تحيز عدم الاستجابة» (Non-response Bias) أحد أخطر مصادر الخطأ المنهجي، لأنه يعني أن النتائج النهائية تعكس مواقف الذين وافقوا على الإجابة أكثر مما تعكس مواقف المجتمع ككل، وإن تمّ احتساب الرافضين فإن النتائج ستتغيّر حكماً.

ويعيد هذا الاستطلاع طرح سؤال منهجي أساسي: إلى أي مدى يمكن الحصول على إجابات صادقة ومستقرة في ظل الحرب والتهجير والخوف والتهديد بالإقصاء وعدم اليقين؟

> عندما يُدفع المستجيب إلى استحضار الحرب والخوف والنزوح والانهيار، ثم يُسأل مباشرة عن التفاوض أو التطبيع أو السلام، تصبح الإجابة متأثّرة بالسياق النفسي الذي صنعه الاستطلاع نفسه، وليس فقط بقناعته السياسية

هذا السؤال ليس تفصيلاً تقنياً، بل جوهري لأن الاستطلاع نفسه ينطلق من فرضية أن الحرب والتعب الجماعي والخوف وانعدام الثقة بالمستقبل عوامل تعيد تشكيل المواقف السياسية. والمشكلة ليست في الإقرار بتأثير هذه العوامل، بل في اعتبار النتائج دليلاً كافياً على تحوّلات سياسية بنيوية مستقرة من دون مناقشة مدى دقّتها، إلى جانب أثر الظروف التي أُنتجت فيها.

ففي القضايا الحساسة المرتبطة بإسرائيل والسلاح والحرب والمقاومة والانقسامات السياسية، لا يمكن التعامل مع الأسئلة بوصفها انعكاساً مباشراً للقناعات السياسية، إذ تؤكد أدبيات علم استطلاعات الرأي وعلم النفس الاجتماعي أن المواقف المُعلنة في ظروف الخوف والصدمة والحروب تتأثر بمجموعة واسعة من الضغوط النفسية والاجتماعية.

وقد أظهر روبرت غروفز، أحد أبرز المتخصصين في منهجيات استطلاعات الرأي، أن أخطاء الاستطلاعات لا ترتبط فقط بحجم العينة، بل أيضاً بتحيّز عدم الاستجابة، وطريقة اختيار المستجيبين، وصياغة الأسئلة، وتأثير الظروف المحيطة بالمقابلة. وبالأحرى أن مُعدّي الاستطلاع لم يتوقفوا عند هذه المحاذير المنهجية والنفسية، ولم يطرحوا احتمال أن تكون الإجابات متأثرة بالخوف أو الصدمة أو اختلال ميزان القوة داخل المجتمع.

لهذا كله، لا تبدو المشكلة في إجراء استطلاع حول قضايا حساسة، فهذا حق طبيعي لأي مؤسسة بحثية، بل في تحويل نتائج استطلاع أُجري في ظروف حرب وخوف وتهجير واختلال في موازين القوة داخل المجتمع، وبأسئلة وإطارات تحليلية تثير الكثير من التساؤلات، إلى استنتاجات كبرى حول تحوّلات عميقة ومستقرة في الرأي العام اللبناني.

فالاستطلاعات، مهما بلغت دقّتها، تبقى أداة لقياس المزاج العام في لحظة زمنية محدّدة، لا مرآة نهائية للحقيقة الاجتماعية والسياسية. وفي مجتمع مأزوم ومنقسم كالمجتمع اللبناني، يصبح الحذر العلمي ضرورة لا ترفاً أكاديمياً.

* أكاديمي

الاستبيان السياسي ليس محايداً... فماذا يعكس هذا الاستطلاع فعليّاً؟

جواد بدر الدين

يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل شمعون بيريز إن "الاستطلاعات تشبه العطور. رائحتها جميلة، لكن ابتلاعها خطير".

تبرز هذه المقولة فهم النُخَب السياسيّة الحاكمة لطريقة عمل واستعمال الأدوات غير التّقليديّة، مثل الإحصائيات العلمية، وهو ما يغيب عادة عن عامّة المتلقّين لهكذا معلومات.

أثارت نتائج استطلاع رأي قامت به شركة "الدّوليّة للمعلومات" حول رأي "الطّوائف" بموضوع "السّلام" و"التّطبيع" مع العدو، جدلًا واسعًا في المجتمع اللّبناني، خصوصًا بعد عرضها عبر قناة "الجديد"، وفي مواقع إخبارية أخرى.

وبينما بشّرتنا منصّة Political pen بتأييد اللّبنانيّين "للسّلام" مع العدوّ ممزّرين انقسامًا مسيحيًا إسلاميًا، وبخاصّة مع الشّيعة، رأت منصّة beirut_review أن من يؤيّدون التّطبيع مع العدوّ الإسرائيلي هم أقلّ من 30% من اللّبنانيّين و"تتركّز هذه النّسبة بغالبيّتها لدى الطّائفة المسيحيّة". اللافت للانتباه أنّ الجهتين نقلتا معلومات من نتائج الاستطلاع، ولكن بالطّريقة الانتقائيّة (cherry-picking)، أي اختيار لمعلومات بعينها خدمةً لسرديّة محدّدة، وهو ما يضر بالمصداقيّة بحسب عالم الإحصاء الأميركي إدوارد تافت. ولكنّ مقاربة استطلاعات الرّأي، وبخاصّة السّياسية منها، لا تتمّ بشكل انتقائي لرقم من هنا ورقم من هناك، بهدف توظيفها لغاية سياسية، علمًا أن الأمر يحتاج إلى مقاربة موضوعية، من المنهجيّة والأساليب المتّبعة، وصولًا إلى النّتائج.

ما هي استطلاعات الرّأي السّياسيّة (political polling)؟

استطلاعات الرّأي العشوائيّة (randomised) هي أسلوب إحصائي يؤدّي غرضه عند الخوض في موضوع مستقرّة نسبيًا، كراي المستهلكين في مُنتجات معيّنة، أو عند تحديد المشاركة لمختصّين في مجالات محدّدة.

لكن في حالة الحرب التي يعيشها لبنان، تكون اللحظة محدّدة، يتأثر فيها الأفراد بشكل كبير جدًا بالأحداث الجارية (القصيرة الأمد)، حيث يقعون تحت تأثير المحتوى الإعلامي المستهلك، ما يعني أنّه قد يختلف رأي المرء حسب مصادر معلوماته والأحداث اليوميّة، وهو ما أشار إليه جواد عدرا رئيس المؤسسة المصدّرة للاستطلاع.

واستطلاعات الرّأي السّياسيّة هي، كاسمها، أداة سياسيّة، وهي ليست حياديّة، بل تُستخدم في إطار هادف ومحدّد. وهي واحدة من الأدوات التي تستخدمها السّلطة لتعزيز سياق سائد أو لصناعة الموافقة (manufacturing consent) تجهيزًا لخيار ما، كشنّ حرب على سبيل المثال، وهو ما انتقده الصحافي ستيفن بول في مقالة نشرها في صحيفة "الغارديان" البريطانية تحت عنوان: "هل ينبغي حظر استطلاعات الرأي؟".

قد يكون من الضّروري وضع أي استطلاع ضمن الإطار الذي يحاول فرضه، وبالتّالي قراءة النّتائج من خلاله. فمن النّاحية التّقنية، وعلى الرغم من التّقيّد بالخطوط العلميّة العامّة للاستبيانات، فقد انتقد العديد من المتابعين للمهنيّة التّقنيّة، لجهة عدم نشر الأسئلة بدقّة، ومسألة اختيار العيّنة، مرورًا بتوقيت جمع المعلومات، وصولًا إلى معايير المشاركة. ولكنّ الإشكاليّة التّقنيّة الأبرز، تمثّلت في عدد المشاركين الموزّعين على مختلف الفئات (Strada)، وهنا نعني الطّوائف، العدد قليل جدًا في بعض الحالات (الدّروز 114 والأرثوذكس 144 مثلًا)، ما يعكس الفكرة بنسبة معيّنة، لكنه لا يصحّ أبدًا للمقارنة بين مختلف الطّوائف المُستهدفة بهذه المنهجيّة المعتمدة.

في السّؤال حول تحميل مسؤوليّة التّصعيد مثلًا، حمّل 57,7% من المشاركين الشّيعة المسؤوليّة لإسرائيل، بينما كانت النسبة 33% لدى المشاركين السنّة، وهنا لا يصح إحصائيًا القول نسبة الشّيعة التي تحمّل العدو المسؤوليّة أكبر من النّسبة لدى السنّة. ففي أي استطلاع رأي محترف يجب تساوي عدد المشاركين في كل مجموعة لتصحيح المقارنة بين الطّوائف جائزة (في حالتنا هذه، يجب أن يكون الرّقم تقريبًا 400 مشارك على الأقلّ لكل فئة)، ثم تتمّ في مرحلة لاحقة عمليّة توزين الفئات إحصائيًا على حسب توزيعها كنسب مئوية من مجمل عدد السّكان، وهنا أيضًا تبرز مشكلة أخرى وهي عدم ذكر على أي أساس اعتُمد هذا التّقسيم في بلد غاب عنه أي إحصاء رسمي منذ مئة عام تقريبًا.

تجدر الإشارة إلى أن المقارنة بين الطوائف، كانت أهم ما ركّز عليه معظم من اعتمد نتائج هذا الاستبيان، كما أن "الدّوليّة للمعلومات" لم توضّح هذه الإشكاليّة، برغم أن رئيسها كان مشاركًا في البرنامج الذي عرض لنتائج الاستطلاع على "الجديد".

وهناك إشكاليّة أخرى، لجهة التناقض في بعض النّتائج، ما يطرح تساؤلًا حول موثوقيّتها العلميّة (reliability). وبحسب النّتائج، أيّد 48.9% من اللبنانيين اتفاقيّة "سلام" مع العدو، ثم تدنّت إلى 30.4% عند الكلام عن التّطبيع، وصولًا إلى 20.9% حول افتتاح سفارة للعدو في بيروت، وهذا يؤكّد على عدم معرفة من قبل المشاركين بمفاهيم أساسيّة ضرورية للمشاركة في هكذا استبيان، وهو أمر أشار إليه مُعدّ الاستطلاع، لكنّ هناك سؤالاً إضافياً حول منهجيّة الاستبيان، إذ يبدو أنه بطرح الأسئلة بدقّة، ومسألة اختيار العيّنة، مروراً بتوقيت جمع المعلومات، وصولاً إلى معايير المشاركة. ولكنّ الإشكاليّة التّقنيّة الأبرز، تمثّلت في عدد المشاركين الموزّعين على مختلف الفئات (Strada)، وهنا نعني الطّوائف، العدد قليل جدًا في بعض الحالات (الدّروز 114 والأرثوذكس 144 مثلًا)، ما يعكس الفكرة بنسبة معيّنة، لكنه لا يصحّ أبدًا للمقارنة بين مختلف الطّوائف المُستهدفة بهذه المنهجيّة المعتمدة.

في السّؤال حول تحميل مسؤوليّة التّصعيد مثلًا، حمّل 57,7% من المشاركين الشّيعة المسؤوليّة لإسرائيل، بينما كانت النسبة 33% لدى المشاركين السنّة، وهنا لا يصح إحصائياً القول نسبة الشّيعة التي تحمّل العدو المسؤوليّة أكبر من النّسبة لدى السنّة. ففي أي استطلاع رأي محترف يجب تساوي عدد المشاركين في كل مجموعة لتصحيح المقارنة بين الطّوائف جائزة (في حالتنا هذه، يجب أن يكون الرّقم تقريبًا 400 مشارك على الأقلّ لكل فئة)، ثم تتمّ في مرحلة لاحقة عمليّة توزين الفئات إحصائيًا على حسب توزيعها كنسب مئوية من مجمل عدد السّكان، وهنا أيضًا تبرز مشكلة أخرى وهي عدم ذكر على أي أساس اعتُمد هذا التّقسيم في بلد غاب عنه أي إحصاء رسمي منذ مئة عام تقريبًا.

> مشكلة «الدولية للمعلومات» هي في طريقة اختيار العينة، وفي كونها انغمست في اللعبة الإعلامية ضمن ما يطلبه المستمعون

"الدّوليّة للمعلومات" عرض النّتائج لكل سؤال وفقًا للطّائفة ووفقًا للعمر – ولو كان وصفيًا (Descriptive) - لكنّ جميع من نقل المعطيات، لم يأت على ذكرها وفقًا للعمر بل وفقًا للطّائفة، برغم وضوح ارتفاع المعارضة "للتّطبيع" و"السّلام" لدى الفئات الأصغر سنًا، وهو ما يوجب الإضاءة إذا كان القصد تعزيز التّماسك الاجتماعي، بدلًا من التركيز على أمور تعزّز الشّرخ الهويّاتي. ومثالٌ على ذلك، ما قام به الأستاذ الجامعي مكرم رباح، الذي استغلّ هذه المعلومات لتوظيفها ضمن خطاب هويّاتي "درزي" يعزّز الانقسام ويؤكد على رغبة "الطّائفة الدرزيّة" في لبنان بـ"السّلام" مع إسرائيل، وفعل ذلك، اعتمادًا على رأي 96 مواطنًا درزيًا.

أمّا في ما يخص شركة "الدولية للمعلومات"، فإن ما يعاب عليها، سواء قصدت أم لم تقصد، أنها انغمست في "اللّعبة الإعلامية" ضمن إطار "ما يطلبه المستمعون". وإضافةً إلى ما ذُكر سابقًا من الناحية التقنيّة، خصوصاً لجهة عدم الوضوح في كثير من النّقاط، فإن كل المقاربة، يشوبها الخلل في غايتها وأهدافها، ذلك، أنه في حال أردنا الاطّلاع على آراء المواطنين في المجتمع اللّبناني، "كمجتمع لبنانيّ"، فمن الأجدى أن يتم اعتماد معيار أساسيّ (Main Variable) كالعمر، الطّبقة الاجتماعيّة، نوع العمل، أو حتى مكان السّكن، أسوةً بما يتم اعتماده عادةً عند محاولة فهم آراء المواطنين في أي بلد. أمّا اعتماد الطّائفة كمعيار أساسي بحسب ما قامت به الشركة، فلم يكن على من قام بالاستطلاع، انتظار نتيجة سوى المزيد من تعزيز الانقسام الهويّاتي، وهذا ما يعيدنا إلى السؤال الأول عن ماهيّة الإطار الذي يحاول هذا الاستبيان تحديدًا، والقيّمون عليه، فرضه.

إن طرح هذا النّوع من الأسئلة، يعزّز بشكل واضح ثنائيّة مع/ضد "التّطبيع" على حساب مع/ضد "المجتمع"، من حيث إنّه يضع تطبيع لبنان مع عدوّه في خانة وجهة النّظر، متجاهلاً تمامًا تصريحات وأفعال الكيان عبر العقود عن احتلال أراضي لبنان ودفع مجتمعنا نحو الاحتراب. وهو ما يطبّع لذلك، على كل من يرى هذا الخطر الذي يهدّد مجتمعنا، وكلّ من يعتبر نفسه مؤثّرًا، من تنظيمات وأفراد، أن يساهم في نقل خط التّماس إلى ما يخدم تماسك مجتمعنا وليس ما يخدم العدوّ، باستطلاع رأي أو غيره. فماذا لو بدلًا من مع/ضدّ "السّلام"، سألنا مع/ضدّ مع/ضدّ "السّلام". ومع أن تقرير منه أصلًا، أن يكون على دراية بجميع التّفاصيل التّقنيّة المذكورة، بل تقع المسؤوليّة أولاً على الجهات الإعلامية وأساليب العرض والغاية منها، ثم تقع المسؤولية على عاتق "الدّولية للمعلومات" والمنهجيّة المعتمدة من قبلها.

إعلاميًا، ومع مراجعة لأدوار الصحافيّين والمنصّات والمحطّات، نلاحظ أن عرض نتائج الاستطلاع، جاء في السّياق الإعلامي اللّبناني السّائد، حيث تطغى عوامل غير علمية، مثل نسب المشاهدة والمصالح السياسيّة الضيّقة، ولو أدّى ذلك إلى التّطابق الكلّي مع سرديّة العدو، ما يؤثّر على أولويّة تماسك المجتمع في ظلّ العدوان.

وأظهرت كيفيّة التعامل مع نتائج الاستطلاع، ما يعزّز التّقسيم الطّائفي والثنائيّات الحادّة: مع/ضدّ "السّلاح" مع/ضدّ "السّلام". ومع أن تقرير

الحرب الكونية ضد المقاومة

الزراعة اللبنانية في عام 2025: قيمة أعلى... وقطاع أكثر هشاشة

ماهر سلامة

بعد ست سنوات على الانهيار المالي، تبدو الزراعة اللبنانية، للوهلة الأولى، كأنها استعادت جزءاً من قيمتها. وبحسب تقرير «الإنتاج الزراعي اللبناني 2020-2025» الصادر عن مركز الأبحاث والدراسات الزراعية اللبنانية، بلغت القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي في لبنان 2,89 مليار دولار في عام 2025، مقارنةً بـ2,17 مليار دولار في عام 2024، أي بزيادة 33%. ويتوزّع هذا الرقم بين 2,03 مليار دولار للإنتاج النباتي و865,2 مليون دولار للإنتاج الحيواني.

لكنّ القراءة التفصيلية للأرقام تكشف عن أنّ الزراعة تتحرّك داخل سوق مضطربة، حيث ترتفع القيمة أحياناً لأن الأسعار ارتفعت، لا لأن الإنتاج تحسّن بالضرورة.

في الإنتاج النباتي، كان التحسّن الأكبر في الأشجار المثمرة. فقد ارتفعت قيمة هذا القطاع إلى 650,5 مليون دولار في عام 2025، مقارنةً بـ482,3 مليون دولار في عام 2024. ويقول تقرير مركز الأبحاث والدراسات الزراعية اللبنانية إن هذا القطاع واصل تعافيه من آثار الانهيار المالي عام 2019، رغم الشروط الصعبة على مستوى الإنتاج والتسويق، مع سنة استثنائية للحمضيات والتفاح والموز والدراق والأفوكادو. لكنّ هذا التحسن لا يخلو من دلالات مُقلقة. فالتفاح، مثلاً، سجّل قيمة قياسية بلغت 212,25 مليون دولار، بزيادة 66% عن عام 2024، رغم أن الإنتاج لم يستعد مستوياته الطبيعية بسبب الشتاء المعتدل والصقيع في مرحلة عقد الثمار. أي إن القيمة ارتفعت لأن الأسعار عوّضت تراجع الإنتاج، لا لأن القطاع صار أقوى إنتاجياً.

«الأفوكادو» يبدو، في المقابل، أحد القطاعات القليلة التي تجمع بين توسّع المساحات وتحسّن الإنتاج والتسويق. وبحسب التقرير نفسه، ارتفعت قيمته من 20,3 مليون دولار في عام 2024 إلى 36,5 مليون دولار في عام 2025، مع زيادة الإنتاج 56% وتحسّن الأسعار نتيجة الصادرات الجيدة. كما ارتفعت قيمة الموز إلى 96,45 مليون دولار، مستفيدة من عودة الأسعار إلى مستويات طبيعية بعد تأثّرها بالحرب التي جرت في المنطقة في عامي 2023 و2024، ومن اعتماد هذا القطاع شبه الحصري على السوق السورية. غير أن هذه النقطة تحديداً تكشف هشاشة أخرى. فنجاح بعض الزراعات لا يزال مرتبطاً بسوق تصديرية واحدة أو بعدد محدود من الأسواق.

في المقابل، كانت الزراعات الحقلية، من الحبوب والبطاطا والبصل والثوم والأعلاف، أكثر تعبيراً عن الأزمة. فقد تراجعت قيمتها الإجمالية من 186,85 مليون دولار في عام 2024 إلى 129,55 مليون دولار في عام 2025، بانخفاض 30%. ويعزّو تقرير «الإنتاج الزراعي اللبناني 2020-2025» هذا التراجع إلى أزمة تسويقية حادّة في البطاطا والبصل. البطاطا وحدها هبطت قيمتها من 126,7 مليون دولار في عام 2024 إلى 72,35 مليون دولار في عام 2025، بانخفاض 43%، رغم أن كمية الإنتاج لم تنهَر. ويشرح التقرير أن الأزمة مستمرة للسنة الثالثة نتيجة تأثير البطاطا المُستوردة المُنخفضة الكلفة على أسعار حملة عكار، واستمرار مشاكل التصدير، ولا سيما الحظر السعودي على الاستيراد من لبنان، إضافة إلى ظروف الحرب في عامي 2024 و2025. أمّا البصل، فتراجعت قيمته بنسبة 46% إلى 8,7 ملايين دولار، بعدما أدّى ضعف التصدير والجفاف إلى إغراق السوق المحلي بأسعار متدنّية.

ولا تنفصل هذه الأرقام عن مشكلة أوسع في سلاسل التسويق والحماية التجارية. فبحسب التقرير، تراجعت قيمة الخُضَر والزهور من 316,55 مليون دولار في عام 2024 إلى 272,7 مليون دولار في عام 2025، بانخفاض 14%. ويشير التقرير إلى أن الخُضَر المكشوفة واجهت انخفاضاً حاداً في أسعار البيع عام 2025، بلغ 30% في شمال لبنان و75% في جبل لبنان، ويُعزى ذلك إلى تهريب الخُضَر، وخصوصاً البندورة، من سوريا خلال موسم القطاف. بهذا المعنى، يخسر المزارع بسبب المناخ والحرب، بل يضاف إلى ذلك سبب وجود سوق غير منظّمة تسمح بدخول إنتاج منافس في اللحظة التي يحتاج فيها إلى بيع موسمه.

انعكاسات الحرب تظهر بوضوح في قطاع الزيتون. فبحسب تقرير مركز الأبحاث والدراسات الزراعية اللبنانية، يُعدّ الزيتون من أكثر التي طاولت منشآت ومزارع في المنطقة.

> **قيمة الإنتاج ارتفعت، لكنّ الزراعة بقيت عالقة بين الأسعار والحرب والجفاف والتهريب وضعف التصدير**

أمّا في الإنتاج الحيواني، فالصورة مختلطة. فبحسب تقرير مركز الأبحاث والدراسات الزراعية اللبنانية، ارتفعت قيمته الإجمالية إلى 865,28 مليون دولار في عام 2025، مقارنةً بـ730,77 مليون دولار في عام 2024، أي بزيادة 18%. واحتفظ قطاع الدواجن بموقعه كأكبر مكوّن في الإنتاج الحيواني، مع قيمة بلغت 433,6 مليون دولار، شبه مستقرة مقارنةً بـ429,25 مليون دولار في عام 2024. وبحسب التقرير فإنّ هذا الاستقرار أتى بسبب وقف التهريب من سوريا وزيادة إنتاج لحم الدجاج والبيض بنحو 10%. كما ارتفعت قيمة إنتاج الحليب 18% إلى 111,55 مليون دولار، نتيجة زيادة عدد الأبقار الحلوبة وارتفاع سعر الحليب، فيما تراجعت قيمة اللحوم قليلاً إلى 47,63 مليون دولار.

لكنّ قطاع الأسماك يعكس مجدداً أن القيمة يمكن أن ترتفع وسط تراجع الكميات. فبحسب التقرير نفسه، ارتفعت قيمة الإنتاج السمكي من 155,25 مليون دولار في عام 2024 إلى 251,4 مليون دولار في عام 2025، بزيادة 62%، رغم انخفاض الإنتاج من 18 ألف طن إلى 17 ألف طن. ويشرح التقرير أن تصحيحاً كبيراً في الأسعار، بنحو 100%، رفع القيمة الإجمالية، بينما تراجع إنتاج التروبت إلى النصف نتيجة تدمير مزارع سمكية على نهر العاصي خلال حرب 2023-2024 وعدم عودة بعضها إلى الإنتاج.

وفي المقابل، سجّلت تربية النحل قفزة استثنائية. فبحسب تقرير مركز الأبحاث والدراسات الزراعية اللبنانية، ارتفعت قيمة الإنتاج من 3,05 ملايين دولار في عام 2024 إلى 21,1 مليون دولار في عام 2025، أي بزيادة 600%. وذلك بسبب تحسّن الظروف المناخية وارتفاع متوسط إنتاج القفير من كيلوغرام واحد في عام 2024 إلى 5 كيلوغرامات في عام 2025، رغم خسارة 10% من القفران في جنوب لبنان خلال حربي 2023 و2024. وهذه حالة نادرة في التقرير حيث يجتمع تحسّن الإنتاج مع تحسّن القيمة، لا ارتفاع الأسعار وحده.

ما تكشفه هذه الأرقام، في النهاية، هو أن الزراعة اللبنانية لم تخرج من الأزمة بقدر تاقلمها معها. فبحسب منظّمة الأغذية والزراعة، وُضعت «الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2020-2025» بدعم تقني منها لمعالجة أولويات القطاع الزراعي والغذائي في لبنان، بما يشمل تعزيز صمود المزارعين، تحسين الإنتاجية، تطوير سلاسل القيمة، وإدارة الموارد الطبيعية بصورة أكثر استدامة. غير أن أرقام 2025 تُظهر الفجوة بين هذه الأهداف والواقع، إذ إن هناك قطاعات تنمو بفضل الصادرات، وقطاعات تنهار بسبب عدم التسويق، ومحاصيل ترتفع قيمتها لأن الإنتاج ندر، وأسواق تتأثر بالتهريب والحظر والحرب والجفاف.

الخلاصة العامة هي أن الزراعة لم تتعافَ. والخلاصة الأدق هي أن القطاع أصبح أكثر تفاوتاً، بحيث تستفيد بعض الزراعات من التصدير أو الأسعار المرتفعة، فيما تبقى زراعات أساسية مثل البطاطا والبصل والخُضَر مكشوفة أمام السوق والتهريب وغياب الحماية.

(هيثم الموسوي)

حجم إنتاج أبرز المحاصيل والمنتجات الزراعية 2020-2025 (بالدولار)

المحصول/المنتج	المجموعة	2020	2021	2022	2023	2024	2025
حبوب	زراعات حقلية	21,600,000	26,300,000	49,200,000	31,900,000	27,300,000	37,250,000
بطاطا	زراعات حقلية	55,000,000	159,000,000	146,000,000	100,600,000	126,700,000	72,350,000
أعلاف	زراعات حقلية	8,500,000	9,000,000	15,600,000	15,200,000	15,100,000	10,300,000
مجموع الزراعات الحقلية	زراعات حقلية	97,665,000	200,820,000	238,677,600	172,165,000	186,850,000	129,551,000
حمضيات	أشجار مثمرة	66,250,000	69,400,000	88,500,000	50,210,000	51,750,000	76,900,000
تفاح	أشجار مثمرة	77,250,000	68,100,000	48,200,000	91,300,000	128,200,000	212,250,000
إجاص	أشجار مثمرة	5,100,000	8,000,000	7,980,000	10,550,000	12,450,000	17,900,000
عنب	أشجار مثمرة	35,750,000	63,450,000	66,600,000	103,750,000	120,000,000	119,800,000
موز	أشجار مثمرة	71,000,000	34,750,000	35,900,000	31,250,000	71,400,000	96,450,000
كرز	أشجار مثمرة	10,100,000	16,150,000	14,300,000	17,250,000	17,750,000	15,650,000
دراق	أشجار مثمرة	9,100,000	18,900,000	15,500,000	18,950,000	21,900,000	28,400,000
أفوكادو	أشجار مثمرة	9,165,000	8,000,000	42,750,000	53,550,000	20,300,000	36,500,000
مجموع الأشجار المثمرة	أشجار مثمرة	309,365,000	317,121,500	350,380,000	408,410,000	482,300,000	650,500,000
زيتون للمائدة	محاصيل صناعية	20,600,000	27,000,000	36,680,222	22,550,000	32,600,000	30,500,000
زيت زيتون	محاصيل صناعية	64,100,000	87,100,000	109,463,395	95,700,000	58,700,000	64,500,000
زيتون - مجموع	محاصيل صناعية	84,700,000	114,100,000	146,145,617	118,250,000	91,300,000	95,000,000
تبغ	محاصيل صناعية	12,620,000	10,300,000	25,950,000	27,000,000	26,000,000	35,450,000
مجموع المحاصيل الصناعية	محاصيل صناعية	97,320,000	124,400,000	161,800,000	145,250,000	117,300,000	130,450,000
خضار مكشوفة	خضار وزهور	78,250,000	105,000,000	117,500,000	167,500,000	184,000,000	136,000,000
خضار بيوت بلاستيكية	خضار وزهور	98,750,000	92,500,000	138,000,000	91,000,000	129,750,000	133,100,000
مجموع الخضار والزهور	خضار وزهور	179,105,000	202,220,000	264,200,000	260,000,000	316,550,000	272,700,000
مجموع الحليب على أنواعه	حليب ومشتقاته	84,550,000	92,050,000	90,600,000	107,900,000	94,620,000	111,550,000
مجموع اللحوم	لحوم	56,300,000	45,150,000	35,950,000	47,050,000	48,600,000	47,630,000
دواجن	دواجن وأسماك ونحل	446,500,000	190,240,000	250,900,000	377,160,000	429,250,000	433,600,000
أسماك	دواجن وأسماك ونحل	72,200,000	47,600,000	472,000,000	350,000,000	155,250,000	251,400,000
تربية نحل	دواجن وأسماك ونحل	4,500,000	28,350,000	32,000,000	16,000,000	3,050,000	21,100,000
مجموع الإنتاج النباتي	ملخّص	716,537,000	867,911,500	1,439,557,600	1,086,375,000	1,495,100,000	2,032,701,000
مجموع الإنتاج الحيواني	ملخّص	664,050,000	403,390,000	881,450,000	898,110,000	730,770,000	865,280,000
المجموع العام	ملخّص	1,380,587,000	1,253,901,500	2,291,007,000	1,927,085,000	2,179,270,000	2,897,981,000

تنظيمات «غير واقعية» لقطاع النحل... في عزّ الحرب!

(علي حشيشو)

زينب حمود

في 17 أيار الجاري، أصدرت وزارة الزراعة قراراً لـ«تنظيم قطاع تربية النحل وإنتاج العسل»، بهدف تطوير القطاع ورفع الإنتاجية، وتحسين الجودة، وفق المعايير العلمية الحديثة. هذا ما يبدو ظاهرياً، لكن، عند التدقيق في بنوده تتضح خطورته على تربية النحل وحركة المناحل والإنتاج بسبب القيود المفروضة، والإجراءات التنظيمية المستنسخة من الخارج، والتي لا تصلح في لبنان نظراً لضيق مساحته. وبعيداً عن فحوى القرار، كيف تشغل وزارة الزراعة في تنظيم قطاع وصلت الخسائر فيه، نتيجة العدوان الإسرائيلي، إلى 75% من أصوله؟ وكيف تُبشّر النحالين بزيادة الإنتاج قبل أن تنقذ مناحلهم من الحصار في الجنوب؟

بعد عدوان 2024، قدّر رئيس «نقابة مربي النحل في الجنوب» عبد الكريم قعفراني الخسائر في قطاع النحل بحوالى «25 ألف قفير نحل، إضافة إلى تراجع الإنتاج السنوي للعسل إلى النصف (من 200 طن إلى 100 طن)». وبعد خسارة الموسم واستشهاد 77 نحالاً، حاول من نجا النهوض من دون الحصول على أي دعم. وأتى نحالو الجبل والشمال والبترون والمتن بقفيرهم إلى الساحل بحثاً عن بيئة جغرافية دافئة لتربية نحلهم. وعندما أتموا التحضيرات، بدأت الحرب، التي يصفها رئيس جمعية مزارعي ونحّالي لبنان علي شقير بـ«الكارثة على النحالين»، ليس هناك إحصاء دقيق للخسائر الإجمالية، لكن «يمكن تقديرها بنحو 90 ألف قفير نحل، بما يعادل 75% من القطاع»، وفق شقير، الذي خسر وحده «120 قفير نحل».

في ضوء ذلك، تعلو صرخة النحالين لإنقاذ مناحلهم العالقة في باطر وزبقين والناقورة وعينا الشعب وشقرا والغندورية والنبطية وميفدون... من خطر القصف، ومن أثر الروائح الناتجة عن البارود والدخان على سلامة النحل، ومن خطورة إهمالها الذي يؤدي إلى نفوقها. إذ «يجب زيارة المناحل مرة في الأسبوع بالحد الأدنى، خصوصاً في الصيف، لتقديم العلاجات اللازمة وزيادة أقراص الشمع».

لذا، طلبت وزارة الزراعة من النحالين تعبئة طلب نقل المناحل من الجنوب أو الكشف عليها عبر رابط إلكتروني، ثم نقلت 2500 قفير نحل فقط من الجنوب، «بطريقة غير مسؤولة، إذ تدخلت الوساطات والمحسوبيات»، وفق شقير. وانتقد النحال خلدون فنيش على «فايسبوك»: «التمييز الطائفي والمناطقي بين نحل حاصبيا ونحل الشريط الحدودي». وقال إن «الوزارة لم تتجاوب مع مطلبي لنقل نحلاتي إلى البياضة، لكنها قامت بنقل نحل من حاصبيا إلى صيدا»، متخوفاً من خسارة قفرانه للمرة الثانية، بعدما خسر 75 قفير نحل في الحرب الماضية. نحالون آخرون نقلوا قفرانهم بمواكبة الجيش اللبناني، مستفيدين من علاقاتهم الشخصية.

تنظيمات غير واقعية

وبينما كان النحالون ينتظرون من الوزارة المعنية بقطاعهم إجراءات إغاثية، ويرسلون إليها صور مناحلهم ومواقعها، من دون فائدة، تفاجأوا بـ«تهريب» قرار لتنظيم قطاع النحل في عزّ الحرب، وصدر على عجل، قبل استكمال النقاشات اللازمة مع المعنيين.

في التفاصيل، دعت وزارة الزراعة الجمعيات والنقابات والجهات لمناقشة مسودة القرار، وتمّ الاتفاق على منحها مهلة لتقديم الملاحظات والاقتراحات. وبعدما قامت الجهات المعنية بإعدادها فعلاً، «تفاجأنا بإصدار القرار بصيغته المقترحة، من دون دعوة المعنيين إلى الاجتماع النهائي أو الأخذ بمعظم ملاحظاتهم، ما يعني أن دعوتنا كانت شكلية فقط»، يقول بيان لـ«نقابة مربي النحل في الجنوب».

تعرض القرار لانتقادات واسعة من النحالين والتجار والجمعيات والنقابات المعنية، وتحذيرات من بعض الإجراءات التنظيمية الواردة فيه، ولا سيما تلك المتعلقة بـ«إشراف وزارة الزراعة، عبر المراكز الزراعية التابعة لها، على تنظيم توزيع المناحل على الأراضي اللبنانية، بالتنسيق مع البلديات والمخاتير والتعاونيات والنقابات والجمعيات المتخصصة، والحصول على إذن مسبق قبل إنشاء أي منحل ثابت أو مؤقت أو استضافة خلايا نحل، مع تحديد معايير تفصيلية للأعداد والمواقع».

«جميعة مزارعي ونحالي لبنان المتجدد» ترى أن تطبيق ذلك عملياً في لبنان «أمر صعب وغير واقعي، نظراً لصغر مساحته الجغرافية والكثافة الكبيرة للمناحل فيه، والتنقل المستمر للنحل، ما يجعل مسألة العزل الوراثي شبه مستحيلة». وتحذر من ربط نقل النحل بموافقات وإشراف البلديات والجمعيات، الذي «قد يدفع نحو المحسوبيات والوساطات، ويعرقل حركة النحالين خلال المواسم والتنقلات الضرورية بحسب الظروف المناخية». ويعتقد رئيس الجمعية علي شقير أن «القرار سيحوّل قطاع النحل من قطاع منتج إلى فعل هواة، وأنه جاء نتيجة استنساخ قوانين غربية هجينة على بلد مثل لبنان، ليثير الفتنة مناطقياً وطائفياً». ويشرح أن «النحال وصاحب الأرض الذي سيستقبل النحل سيملّون من معمعة الموافقات والأذونات، ومع فرض المسافات الفاصلة بين المناحل، ستجد فقط رُبع المناحل مكاناً لها في الأراضي الزراعية».

> **90**
> ألف قفير نحل
> هي الخسائر الإجمالية المُقدرة لعدوانَي 2024 و2026، وتشكل 75% من أصول القطاع في لبنان.

على صعيد تربية الملكات، وبموجب القرار، «يُخضع إنشاء محطات إنتاج الملكات لترخيص مسبق من وزارة الزراعة، مع فرض معايير علمية متقدمة. ويُلزم مربي الملكات بإعداد سجلات فنية متخصصة تتضمن البيانات الدقيقة». كما وُضعت ضوابط مشددة لاستيراد الملكات ومنع استيراد طوائف النحل الكاملة والنحل المرزوم. وحُصر استيراد الملكات بفترات زمنية محددة. هذا كلّه، «يضرّ بتطوير القطاع، لأن الحاجة لاستيراد الملكات المحسنة قائمة على مدار السنة»، وفق الجمعية نفسها، التي تعتبر أن «فرض التسجيل وإجراءات إضافية على العاملين في مجال تربية الملكات يؤدي إلى زيادة الأعباء والتكاليف على النحالين بدلاً من دعمهم وتشجيعهم». في السياق نفسه، يرى شقير أن «اقتراح استحداث محطات تلقيح الملكات هو أمر مستحيل بحكم ضيق المساحة في لبنان». وعن شروط التسجيل، يعتبر أنها «وُضعت لخدمة مجموعة ضيقة من التجار ستختارهم اللجنة الفنية حُكماً». كذلك، ينتقد شقير إلزام جميع مربي النحل، بمن فيهم الهواة الذين يملكون خلية واحدة، بالتسجيل في سجل المزارعين لدى وزارة الزراعة، لأن ذلك «سيؤدي إلى توسيع دائرة النحالين، وبالتالي يُصعّب تنظيم القطاع ودعم جميع العاملين فيه».

في الخلاصة، ليست المشكلة تنظيم قطاع النحل، بل التوقيت أولاً، والآلية ثانياً. صحيح أن القرار يشمل أكثر من جانب مهم على صعيد الرقابة على جودة العسل ومنع الغش، وتحديد مواصفات إلزامية لعبوات العسل، وحماية صحة النحل وتعزيز الإدارة السليمة للمناحل، لكن هذه الإجراءات تشبه إلى حدّ بعيد وضع المكياج على جسد ينازع، و«بدل من أن يكحّلها، يُعميها!»

الحرب الكونية ضد المقاومة

كيف خدع الحسيني ضباط أمنيين بواسطة الـ«Ai»؟

بئر حسن: خطف وفدية الـ10 آلاف دولار

شهدت منطقة بئر حسن حادثتَي خطف وملاحقة استهدفتا سوريين خلال الشهر الجاري، في ظل حديث متزايد بين الأهالي عن نشاط لعصابة تمارس أعمال السلب والتشليح، مدّعيةً أنها تنتمي إلى جهة حزبية نافذة.

وعلمت «الأخبار» أنه جرت قبل نحو أسبوعين عملية خطف في محلة بئر حسن طاولت شخصاً من التابعية السورية. ثم تواصل الخاطفون مع ذوي المخطوف الموجودين في سوريا، مطالبين بفدية مالية دُفعت بداية بثلاثة آلاف دولار مقابل إطلاقه، قبل أن ترتفع إلى عشرة آلاف دولار إثر تلاسن وقع خلال الاتصال الهاتفي.

وتشير المعلومات إلى أن قوة من فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي نفّذت في الرابع عشر من الشهر الجاري مداهمة استهدفت الرأس المدبّر للعصابة، إلا أنه تمكّن من الفرار قبيل وصول الدورية، فيما لم يُعثر على المخطوف.

وفي السادس عشر من الشهر الجاري، سُجّلت عملية خطف أخرى في محلة بئر حسن، بعدما جرت ملاحقة شخص من التابعية السورية، تخلّلها إطلاق نار في الهواء، بهدف الترهيب والسيطرة على المُستهدف الذي حاول الفرار، قبل أن يتم توقيفه إثر صراخ أحد المشاركين في العملية مدّعياً أنه «حرامي». وقد جرى نقله بواسطة سيارة سوداء إلى جهة مجهولة.

(الأخبار)

تمجيد قيسي

في العاشر من أيار الجاري، أوقفت مديرية المخابرات في الجيش اللبناني العراقي طارق الحسيني بعد متابعة أمنية بشبهة انتحال صفة مسؤول أمني عراقي داخل الأراضي اللبنانية.

هذه القضية التي أعادت إلى الواجهة قضية «أبو عمر»، المواطن العكاري الذي انتحل صفة أمير سعودي واستخدمه للحصول على أموال ودفع السياسيين إلى خيارات غير مفهومة. وأدّى انكشاف الحالتين، إلى تظهير الهشاشة القائمة داخل بعض البيئات الأمنية والإدارية في لبنان.

وإذا كان «أبو عمر» أدار علاقات مع سياسيين، فإن العراقي الحسيني تمكّن من اختراق دوائر رسمية وأمنية ونسج شبكة علاقات واسعة مع شخصيات وضباط، بعد ادّعائه امتلاك صفة أمنية وعلاقات نافذة، علماً أنه كان يستعين بمستندات مزوّرة وبمبرّة عسكرية مخصّصة للقاءات، لتثبيت صفته الوهمية وتعزيز حضوره، مستفيداً من الثقة التي كان يمنحها له مظهره الخارجي وشخصيته وطريقة تقديم نفسه.

وتشير معطيات التحقيق، إلى أن الحسيني كان يلجأ إلى فبركة صور تجمعه مع شخصيات، باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، إذ يعمل على إنتاجها وتعديلها بما يخدم روايته حول امتلاكه علاقات مع مسؤولين وشخصيات نافذة. وكان يعرض هذه الصور خلال جلساته ولقاءاته، في محاولة لإضفاء طابع واقعي على ادّعاءاته وتعزيز صورة النفوذ التي يسعى إلى ترسيخها.

وبحسب المصادر، شوهد الحسيني مراراً داخل مبنى مديرية الأمن العام، وقد نسج علاقات مع عدد من ضباط الجهاز، غير أنه كان يقدّم خدمات مستفيداً من شبكة علاقاته، الأمر الذي سهّل عليه توسيع دائرة اتصالاته وفتح أبواب جديدة أمامه، علماً أن علاقته طاولت أكثر من جهاز أمني. وقال مصدر كان على معرفة به، إنه صاحب شخصية اجتماعية ويتمتع بقدرة عالية على اختراق البيئات الجديدة وفتح قنوات تواصل بسرعة، وكان يتعمّد إظهار مظاهر الثراء والنفوذ عبر السيارات الفارهة والمرافقين، إضافة إلى اعتماده أماكن فخمة في العاصمة بيروت لعقد لقاءاته، في إطار صناعة صورة «المسؤول الأمني». وكما كان حريصاً على الظهور بمظهر الشخص القادر على الوصول إلى مراكز القرار الأمني والسياسي.

صورة طارف الحسيني (من الويب)

ويضيف المصدر أن الحسيني حاول فتح قنوات تواصل مع حزب الله، من خلال محاولة التقرب أيضاً من عدد من الأفراد والشخصيات العامة الذين تربطهم علاقة بالحزب، مدّعياً «حبّه للبيئة الشيعية اللبنانية» واستعداده لتسخير علاقاته بهدف الخدمة، في محاولة لتسويق نفسه، إلا أن مساعيه لم تفضِ إلى تحقيق هذه الغاية.

وبحسب المصدر، كان الحسيني يركّز في أحاديثه على امتلاكه شبكة اتصالات إقليمية وقدرة على تسهيل ملفات لوجستية وأمنية معقّدة، في محاولة لرفع مستوى حضوره وإقناع من يلتقيهم بأهمية دوره. ولعل الادّعاء الأبرز كان ترويجه لدوره في تسهيل صفقة أسلحة في إحدى الدول العربية، من دون الخوض في تفاصيل هذه الصفقات أو الجهات المرتبطة بها أو طبيعة الدور الذي كان يدّعي القيام به، مكتفياً بإطلاق إشارات مبهمة حول علاقات خارج لبنان.

غير أن المعطيات المتوافرة، بحسب المصادر نفسها، تتجاوز إطار انتحال الصفة والتزوير، إذ تشير إلى وجود ملف أكثر حساسية قد يُصار إلى «لفلفته» نظراً إلى ما قد يسبّبه من إحراج لشخصيات عديدة، ولا سيما أن بعض الوقائع التي ظهرت خلال التحقيق تطرح علامات استفهام حول طبيعة التسهيلات التي حصل عليها خلال السنوات الماضية.

> **فشل الحسيني في فتح قنوات مع حزب الله، ولجأ إلى ظهور استعراضي لإقناع الآخرين بنفوذه وقدراته المالية الكبيرة**

وكان الحسيني يدّعي ارتباطه بـ«عصائب أهل الحق»، وقد عمل سابقاً في السفارة العراقية في بيروت، قبل انتقاله لاحقاً إلى العمل في مجال التوصيل. وأظهرت التحقيقات مع الحسيني وجود تواصل هاتفي مكثّف وشبه يومي بينه وبين ضابط في مخابرات الجيش برتبة عميد، الأمر الذي استدعى تدخّل الأمن العسكري واستدعاء الضابط المذكور للتحقيق خلال الفترة الماضية، في خطوة وُصفت بأنها «روتينية» في سياق متابعة الملف.

اخبار

خيم زراعية لتخزين المخدّرات

علمت «الأخبار» أن قوى الأمن الداخلي تمكّنت من ضبط بيوت زراعية في محلة الجية، جرى تحويلها إلى مركز لتخزين المخدّرات.

وفي التفاصيل، نفّذت قوة من مكتب مكافحة المخدّرات، بمؤازرة قوة من شعبة الاستقصاء، في التاسع عشر من أيار، مداهمةً استهدفت بيوتاً زراعية في حي الزّاروط في الجية، كانت عبارة عن خيم، نُصبت كغطاء لإخفاء المخدّرات تحته. وأسفرت العملية عن توقيف عدد من العمال من التابعية السورية، قبل توقيف مستأجر الأرض وشقيقه لاحقاً.

وبحسب المعلومات، ضُبطت كميات كبيرة من المواد المخدّرة، توزّعت بين حبوب الكبتاغون ومادة الهيروين. وأشارت المعطيات إلى أن مستأجر الأرض كان قد أجّر العقار قبل نحو شهر، لشخص من التابعية السورية فرّ لاحقاً إلى طرابلس، وقد صدرت في حقّه مذكّرة توقيف غيابية.

عناصر أمن الدولة يشعرون بالملل

علمت «الأخبار» أنّ عناصر أمن الدولة الذين نقلتهم مديريّتهم من الجنوب إلى بيروت بسبب الإعتداءات الإسرائيلية المستمرة، والتي لم تستثنِ المرافق الحكومية، يعانون من «البطالة المُقنّعة والملل»، وفقاً لمصادر «الأخبار».

بعد سحبهم من مدينة النبطية، فرزت مديرية أمن الدولة عناصرها على عدد من الوزارات، إنّما من دون تحديد مهام واضحة لهم. على سبيل المثال طُلب إلى عدد من العناصر «متابعة الدورية» في إحدى الوزارات، بمعنى آخر، هم يعملون الآن على مراقبة عمل عناصر الدرك المولجين بحماية المرفق العام، وجلّ ما يقومون به يومياً هو إعطاء الأذونات لبقية العناصر بالمغادرة أو البقاء في مركز عملهم.

وبسبب «الملل»، يؤكّد هؤلاء العناصر أنّهم يعملون بشكل شخصي على محاولة نقل أماكن عملهم من الوزارات إلى أماكن أخرى تكون المهام فيها أكثر وضوحاً، بحسب تعبيرهم.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ بريد مضمون

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – مُديرية الواردات – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة البقاع المُكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحُضور إلى مركز الدائرة الكائن في زحلة – السراي الحُكومي مبنى المالية، لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كُل منهم خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام وإلا يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مُهلة المُراجعة المُشار إليها أعلاه علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
محمود مصطفى دحروج	271006	RR193802818LB	2025/11/11	2026/4/2
جمانة احمد مراد	1889454	RR193802804LB	2025/11/11	2026/3/24
محمد يونس حمزه	2470579	RR193801287LB	2025/9/1	2026/3/24
محمد يونس حمزه	2470579	RR193801295LB	2025/9/1	2026/3/24
رافت محمود امامه	3270131	RR193801273LB	2025/9/1	2026/3/24
جمعية زاك لدعم مرضى السرطان	3925849	RR193801335LB	2025/9/3	2026/3/24
شركة بردوني بلاست جرجس صليبا وشركاه	217873	RR193807625LB	2026/3/26	2026/4/22
جرجس فؤاد صليبا	217878	RR193807656LB	2026/3/26	2026/4/22
الياس فؤاد صليبا	217880	RR193807639LB	2026/3/26	2026/4/22
مخايل فؤاد صليبا	217891	RR193807642LB	2026/3/26	2026/4/22
براءة قاسم العجمي	2931768	RR193807585LB	2026/3/24	2026/4/23
شركة البسام التجارية عبد الرحمن عثمان وشركاه توصية بسيطة	2414078	RR193807497LB	2026/4/14	2026/4/29
انس حسن علي	2905963	RR193807965LB	2026/4/16	2026/4/29
إبراهيم ديب الخالق	3592239	RR193807925LB	2026/4/14	2026/4/30
شركة تيم بلاست	3385432	RR193807789LB	2026/4/21	2026/4/29

تبدأ مُهلة الاعتراض المُحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

رئيس مالية البقاع

آلين الجميل

التكليف 79

كلمات متقاطعة 5092

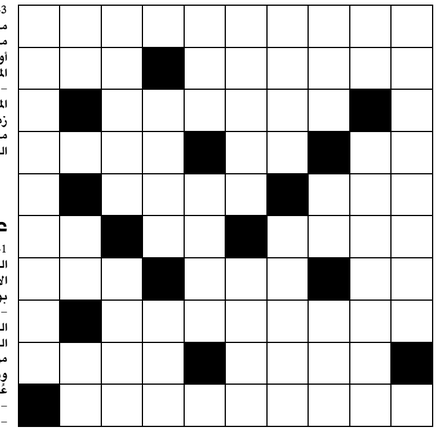

أفقيا

1- العاصمة السابقة لدولة الفيليبين – 2- دولة أوروبية – صغير الكلب – 3- عاصمة جزيرة مالطا – 4- إسم موصول – نوتة موسيقية – سيف مرقّق الحدّ – 5- سلسلة جبال أوروبية – مدينة سورية – 6- لَيْنة الملمس – أصل البناء – من الأزهار – 7- أكل – ضحك بالأجنبية – بيت المزارع – 8- رئيس وزراء ألماني راحل زمن الإنقسام – 9- خلاف حرب – مدينة لبنانية – 10- لقبَ بشاعر القطرين

عمودياً

1- لقب النبي موسى – 2- للندية – البرنامج التلفزيوني المتتابع في الأحداث والتفاصيل – 3- يبصق – بواسطتي – مدّة العيش – 4- زواج – لباس يستر النصف الأسفل من الجسم – 5- مصائب وكوارث – يكمل العمل – 6- الة موسيقية – بيتك – 7- من الحبوب – بيت الذئب – 8- يُعلن ويُظهر – مدينة صغيرة في خليج عُمان تتبع إمارة الشارقة – 9- أصل – من الأسماء الستة – عملة اسيوية – 10- ممثل لبناني

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- صباح – شيراك – 2- ناساو – سيفا – 3- ارمينيا – قر – 4- فا – ديغول – 5- يغبّ – لم – أو – 6- رواية – هدسن – 7- أرسَ – شا – اس – 8- غيابهم – طريّ – 9- أول – يت – 10- طرابلس - فرّي

عمودياً

1- صنافير – غلط – 2- باراغواي – 3- إسم – بارانا – 4- حايد – يسبّ – 5- ونيلة – هال – 6- يغمّ – شموس – 7- يساومها – 8- ري – 9- أفق – أسارير – 10- كارسون سيتي

sudoku 5092

	9		8				1	4
8		4			6			9
2	1	5			3			
	6			1			9	
	7						6	
	2			4			8	
			2			6	4	7
7			5			9		8
9	8				4		2	

حلول الشبكة السابقة

5	6	1	8	7	3	2	4	9
8	9	3	2	6	4	7	1	5
7	4	2	9	5	1	6	8	3
4	1	8	5	9	2	3	6	7
6	3	9	4	8	7	5	2	1
2	7	5	3	1	6	4	9	8
9	8	7	6	4	5	1	3	2
1	2	6	7	3	8	9	5	4
3	5	4	1	2	9	8	7	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 389

كلمة السر من 8 حروف: معاهدة وُقّعت بين الحلفاء والنمسا عند انتهاء الحرب العالمية الاولى

المانيا – المحور – النمسا – بلغاريا – باريس – ترياتون – حرب – حلف – ريفا – سايكس بيكو – سيفر – سلم – غل – فرساي – فخ – فذ – لوزان – موسكو – نويي – وفق

ن	ب	س	س	خ	ف	ي	و	ن	
س	ا	ر	ل	ف	ر	ح	ل	ف	ا
ا	ا	ز	ح	م	س	غ	ل	س	ا
ي	ا	ر	و	ن	ا	ج	م	ل	س
ك	ي	و	س	ل	ي	ن	م	م	ي
س	ر	ح	ي	ر	ل	ا	ا	و	ر
ب	ا	م	ف	ا	ن	و	غ	س	ا
ي	غ	ل	ر	ي	ذ	ف	ي	ك	ب
ك	ل	ا	م	ف	ق	ر	و	ا	
و	ب	ن	ن	و	ن	ا	ي	ر	ت

حلول الشبكة السابقة: الفولغا

عملية حسابية 389

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	−		+		=	77
٪	■	٪	■	X	■	
	X	3	X		=	54
٪	■	X	■	X	■	
	X		٪	3	=	7
=	■	=	■	=		
11		63		90		

حلول الشبكة السابقة

5	X	5	X	3	=	75
X	■	+	■	X	■	
13	X	3	X	2	=	78
−	■	X	■	X	■	
6	X	9	٪	2	=	27
=	■	=	■	=		
59		72		12		

شبكة العنكبوت 389

إعداد نعوم مسعود

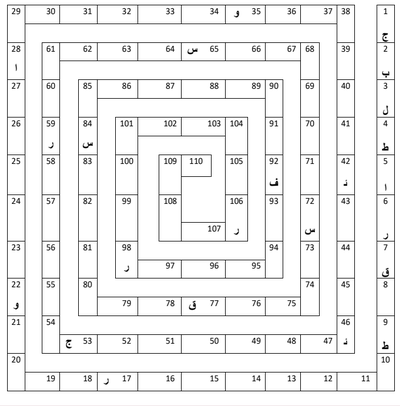

1 – 7 مضيق بين اسبانيا والمغرب يفصل بين قارتي اوروبا وافريقيا
7 – 22 أحد رؤساء الاتحاد السوفياتي
21 – 28 دولة في اميركا الجنوبية عاصمتها بوغوتا
27 – 35 العاصمة السياسية والإدارية لدولة ساحل العاج
34 – 43 كتاب في فلسفة الشريعة لمونتسكيو
43 – 53 من مؤلفات الاديب والفيلسوف اللبناني جبران خليل جبران
52 – 59 بلدة لبنانية في قضاء البترون
58 – 62 بلدة لبنانية في قضاء النبطية
62 – 72 مخترع اندلسي حاول الطيران برداء من ريش
70 – 77 احدى مسرحيات الاخوين رحباني
77 – 81 مدينة تونسية
80 – 84 نواقيس
83 – 88 سكان المناطق القطبية
87 – 93 شريان مائي نابض يشق العاصمة الروسية
92 – 98 مدينة مصرية في محافظة دمياط
96 – 102 جزيرة فرنسية في المتوسط عاصمتها اجاكسيو
101 – 107 عاصمة جزيرة سردينيا الإيطالية
106 – 110 مصيف لبناني في قضاء كسروان

حل شبكة العنكبوت السابقة

الجناح – احمد سيكو توري – ريتشارد نيكسون – نور الدين الاتاسي – سيمون دو بوفوار – اريتريا – اليابان – انكلترا – رامز عليا – البرتغال – الجبيل – بيلبه – هابيل – لوفر – فريد – دهوك – كليمنجارو – روما

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5092

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل وطيار أميركي بدأت شهرته في أواخر سبعينيات القرن الماضي. من أفلامه « غريز »

9+6+7+9+11+4+5 = بين الحار والبارد ■ 1+2+3+8 = عاصمة الآسكا ■ 5+10 = خنزير بري

حل الشبكة الماضية: **عدي بن الرقاع**

الحرب الكونية ضد المقاومة

محاولات أميركية لإبطال التحكم الإيراني بـ«هرمز»
واشنطن - طهران: الاتفاق المرحلي لا يبصر النور

طهران - **محمد خواجوني**

انقضى أسبوعٌ كامل على المناخات التفاؤلية التي أشاعها مسؤولون إيرانيون وأميركيون، ومعهم الوسيط الباكستاني، حول قرب التوصّل إلى «تفاهم» بين الطرفين، إلا أن هذا الإعلان الرسمي لا يزال على ما يبدو

ترامب يجمع فريق الأمن القومي لبحث «التفاهم»، لكنه يخرج بعد ساعتين من دون قرار

محتجزاً في كواليس التفاوض. ورغم أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عقد اجتماعاً لفريقه للأمن القومي بغرض اتخاذ قرار نهائي بشأن الاتفاق، بحسب تعبير ترامب نفسه، فإن الاجتماع انتهى من دون اتخاذ أيّ قرار ذي صلة، وذلك وفق ما أفاد به مسؤول أميركي صحيفة «نيويورك تايمز».

وأكد المسؤول أن ترامب - الذي يواجه ضغوطاً شديدة من إسرائيل وأنصارها في الولايات المتحدة لعدم إبرام الاتفاق ومواصلة الحرب - لم يتّخذ، خلال الاجتماع الذي دام ساعتَين في غرفة العمليات في البيت الأبيض، قراراً بشأن أيّ اتفاق جديد مع إيران، مستدركاً بـ«أننا قريبون من التوصل إلى اتفاق، لكن لا تزال هناك بعض القضايا قيد النقاش»، مضيفاً أن «قضية الأموال الإيرانية المجمّدة لا تزال تشكل عقبة في المفاوضات».

وكان أعلن ترامب، في منشور على منصته «تروث سوشال»، قبل دخوله إلى اجتماع غرفة العمليات، أن «الحصار البحري على إيران سيُرفع الآن». إلا أنه ضمّن إعلانه سلسلة شروط لم ترد في مسودة مذكرة التفاهم، ومنها أنه «يجب فتح مضيق هرمز فوراً من دون رسوم مرور في الاتجاهَين»، وأنه «سيتمّ استخراج الغبار النووي (اليورانيوم المخصّب) المدفون في أعماق الأرض بالتنسيق مع إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية»، وأنه «لن يتمّ تبادل أيّ أموال حتى إشعار آخر». ودفع ذلك طهران إلى الردّ عبر مصادر تحدّثت إلى وكالة «تسنيم» (التابعة للحرس الثوري)، قائلة إنه «ينبغي النظر بتشكّك إلى تصريحات ترامب التي تأتي في إطار نمطه المعتاد في إبداء الآراء الأحادية»، مضيفة أنه «لم يتمّ التوصّل إلى تفاهم نهائي». وأشارت إلى أن «إصرار ترامب على عدم الإفراج عن الأصول المجمّدة يزيد شكوك طهران بشأن جدّية واشنطن».

كذلك، أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية، بياناً أكدت فيه أن «تبادل الرسائل مع أميركا مستمرّ، ومذكرة التفاهم لم تصبح نهائية بعد»، مشدّدة على «أننا يجب أن نرى مصداقية رفع الحصار البحري، أهو حقيقي أم مجرّد تصريحات إعلامية؟». كما أكدت «أننا نركّز في هذه المرحلة على إنهاء الحرب ولا نناقش تفاصيل تخصيب اليورانيوم والمواد النووية»، مضيفة أن «كبفية إدارة مضيق هرمز مستقبلاً مرتبطة بالدولتَين المطلّتَين عليه وهما عمان وإيران». وفي المقابل، نقل موقع «أكسيوس» عن مسؤولَين أميركيَين تأكيدهم أن «الاتفاق مع إيران سيتضمّن وقفاً لإطلاق النار في لبنان».

وقبل ذلك، تحدّث رئيس البرلمان الإيراني، ومفاوض الأسرى، محمد باقر قاليباف، عن 3 ثوابت في الموقف الإيراني بشأن الاتفاق المحتمل، تختصر استراتيجية طهران في التعامل مع الطرف الأميركي. وقال قاليباف في منشور على منصة «إكس»، أمس: «نحن لا ننتزع الامتيازات عبر الحوار، بل ننتزعها بواسطة الصواريخ»، مضيفاً: «أما على «أننا يجب أن نرى مصداقية رفع الحصار البحري، أهو حقيقي أم مجرّد تصريحات إعلامية؟». كما أكدت «أننا نركّز في هذه المرحلة على إنهاء الحرب ولا نناقش تفاصيل تخصيب اليورانيوم والمواد النووية»، مضيفة أن «كبفية إدارة مضيق هرمز مستقبلاً مرتبطة بالدولتَين المطلّتَين عليه وهما عمان وإيران». وفي المقابل، نقل موقع «أكسيوس» عن مسؤولَين أميركيَين تأكيدهم أن «الاتفاق مع إيران سيتضمّن وقفاً لإطلاق النار في لبنان».

وقبل ذلك، تحدّث رئيس البرلمان الإيراني، ومفاوض الأسرى، محمد باقر قاليباف، عن 3 ثوابت في الموقف الإيراني بشأن الاتفاق المحتمل، تختصر استراتيجية طهران في التعامل مع الطرف الأميركي. وقال قاليباف في منشور على منصة «إكس»، أمس: «نحن لا ننتزع الامتيازات عبر الحوار، بل ننتزعها بواسطة الصواريخ»، مضيفاً: «أما على «أننا يجب أن نرى مصداقية رفع الحصار البحري، أهو حقيقي أم مجرّد تصريحات إعلامية؟». كما أكدت «أننا نركّز في هذه المرحلة على إنهاء الحرب ولا نناقش تفاصيل تخصيب اليورانيوم والمواد النووية»، مضيفة أن «كبفية إدارة مضيق هرمز مستقبلاً مرتبطة بالدولتَين المطلّتَين عليه وهما عمان وإيران». وفي المقابل، نقل موقع «أكسيوس» عن مسؤولَين أميركيَين تأكيدهم أن «الاتفاق مع إيران سيتضمّن وقفاً لإطلاق النار في لبنان».

وقبل ذلك، تحدّث رئيس البرلمان الإيراني، ومفاوض الأسرى، محمد باقر قاليباف، عن 3 ثوابت في الموقف الإيراني بشأن الاتفاق المحتمل، تختصر استراتيجية طهران في التعامل مع الطرف الأميركي. وقال قاليباف في منشور على منصة «إكس»، أمس: «نحن لا ننتزع الامتيازات عبر الحوار، بل ننتزعها بواسطة الصواريخ»، مضيفاً: «أما على «أننا يجب أن نرى مصداقية رفع الحصار البحري، أهو حقيقي أم مجرّد تصريحات إعلامية؟». كما أكدت «أننا نركّز في هذه المرحلة على إنهاء الحرب ولا نناقش تفاصيل تخصيب اليورانيوم والمواد النووية»، مضيفة أن «كبفية إدارة مضيق هرمز مستقبلاً مرتبطة بالدولتَين المطلّتَين عليه وهما عمان وإيران». وفي المقابل، نقل موقع «أكسيوس» عن مسؤولَين أميركيَين تأكيدهم أن «الاتفاق مع إيران سيتضمّن وقفاً لإطلاق النار في لبنان».

وقبل ذلك، تحدّث رئيس البرلمان الإيراني، ومفاوض الأسرى، محمد باقر قاليباف، عن 3 ثوابت في الموقف الإيراني بشأن الاتفاق المحتمل، تختصر استراتيجية طهران في التعامل مع الطرف الأميركي. وقال قاليباف في منشور على منصة «إكس»، أمس: «نحن لا ننتزع الامتيازات عبر الحوار، بل ننتزعها بواسطة الصواريخ»، مضيفاً: «أما على «أننا يجب أن نرى مصداقية رفع الحصار البحري، أهو حقيقي أم مجرّد تصريحات إعلامية؟». كما أكدت «أننا نركّز في هذه المرحلة على إنهاء الحرب ولا نناقش تفاصيل تخصيب اليورانيوم والمواد النووية»، مضيفة أن «كبفية إدارة مضيق هرمز مستقبلاً مرتبطة بالدولتَين المطلّتَين عليه وهما عمان وإيران». وفي المقابل، نقل موقع «أكسيوس» عن مسؤولَين أميركيَين تأكيدهم أن «الاتفاق مع إيران سيتضمّن وقفاً لإطلاق النار في لبنان».

وقبل ذلك، تحدّث رئيس البرلمان الإيراني، ومفاوض الأسرى، محمد باقر قاليباف، عن 3 ثوابت في الموقف الإيراني بشأن الاتفاق المحتمل، تختصر استراتيجية طهران في التعامل مع الطرف الأميركي. وقال قاليباف في منشور على منصة «إكس»، أمس: «نحن لا ننتزع الامتيازات عبر الحوار، بل ننتزعها بواسطة الصواريخ»، مضيفاً: «أما

إيرانيات يرفعن علم بلادهن خلال احتجاج مناهض للولايات المتحدة وإسرائيل في طهران (أ ف ب)

جداً» من ملامسة الاتفاق، مستدركاً بأن مسودة التفاهم «لم تُنجز نهائياً» بعد. وأشار إلى أن الوصول إلى «الدخان الأبيض» لا يزال يتطلّب حسم «ملفات خلافية» عالقة، معتبراً أنه من المبكر الجزم بتوقيت الإعلان الرسمي أو حتى حتمية الوصول إلى الخواتيم المنشودة. وتشير المعطيات المتوافرة إلى أن مسودة الاتفاق المتبلور تتضمّن تمديداً لوقف إطلاق النار لمدة 60 يوماً إضافية، وإطلاق مسار تدريجي لإعادة فتح مضيق هرمز ورفع الحصار البحري عن إيران، وصولاً إلى فتح قنوات تفاوضية حول مستقبل البرنامج النووي الإيراني ورفع العقوبات الأميركية.

وبالتوازي مع تصاعد التكهنات حول اتفاق محتمل، شهد مسرح الاشتباك في مضيق هرمز، خلال الأيام الماضية، ارتفاعاً ملحوظاً في منسوب المواجهات بين الطرفين. وفي جولات وُصفت بالأشدّ يومي الخميس والإثنين الماضيين، نفّذت القوات الأميركية ضربات استهدفت زوارق «سريعة» تابعة لـ«الحرس الثوري» في نطاق المضيق، إضافة إلى مواقع إطلاق صواريخ ومسيّرات على السواحل الجنوبية لإيران المطلّة على «هرمز». وردّت طهران على ذلك بضرب أهداف عدّة، من بينها قاعدة أميركية في الكويت.

وقال مصدر عسكري مطّلع، لـ«الأخبار»، إن الولايات المتحدة تسعى إلى إضعاف القوات العاملة على «المسار الإيراني» في المضيق؛ أي ضرب قدرة زوارق «الحرس الثوري» على المناورة والحركة، وكذلك تقليص فاعلية المسيّرات الإيرانية في الإطلاق والتحليق ضمن مسرح «هرمز». وأشار إلى أن هذه الإجراءات تستهدف تقويض قدرة إيران على التحكّم بالممرّ البحري، مضيفاً أن إيران بادرت إلى الردّ الفوري عقب كلّ ضربة، كاشفاً أن طهران تعمل على تطوير «مفاجآت تكتيكية» جديدة رداً على الاعتداءات الأميركية. ووفقاً للمصدر، فقد أسقطت إيران، الإثنين، مسيّرة متطورة من طراز «MQ-9»، وأطلقت النار أيضاً في اتجاه مقاتلة أميركية، فيما جاء ردّها الخميس مختلفاً وأوسع نطاقاً؛ إذ استُهدفت قاعدة أميركية في الكويت بهجمات صاروخية ومسيّرات، كما نُفّذت ضربات صاروخية تجاه عدد من القطع البحرية التي حاولت العبور من «هرمز» من دون «إذن» إيراني. ومساء أمس، أكدت وكالة «تسنيم» أن الدفاعات الجوية الإيرانية دمّرت مسيّرة في أجواء جزيرة قشم جنوبي البلاد.

ويبدو أن الولايات المتحدة تحاول، عبر عمليات عسكرية محدودة، الحيلولة دون تكريس البروتوكول الذي تسعى إيران إلى فرضه لتنظيم العبور في المضيق. وفي المقابل، لا تريد طهران، عبر ردودها الفورية، السماح بأيّ مساس بقدرتها على التحكّم في هذا الممرّ الحيوي. وفي صورة أعمّ، يسعى الطرفان، الإيراني والأميركي، إلى توظيف القوة الميدانية كأداة ضغط في مسار التفاوض، في وقت يديران فيه الاشتباك ضمن سقفٍ مضبوط، عنوانه عدم الانزلاق إلى حرب شاملة.

وإذ تتمثّل إحدى التعقيدات التي تسعى طهران إلى تكريسها بوصفها «مكسباً بعيد المدى» من الحرب الأخيرة، في إدخال تعديل دائم على البيات العبور في مضيق هرمز، فقد أثارت المشاورات الجارية بين إيران وسلطنة عُمان حول إنشاء آلية لإدارة حركة الملاحة وفرض رسوم عبور في المضيق، قلقاً متصاعداً في العواصم الغربية، وحتى لدى بعض دول الخليج. وبلغ هذا القلق حدّ التصعيد العلني، بعدما وجّه ترامب، في موقف غير مسبوق، تهديداً إلى عُمان بـ«التدمير»، فيما قال وزير الخزانة الأميركي، سكوت بيسنت، إن بلاده ستُخضع السلطنة لـ«العقاب». ووفقاً لبيسنت، فإن واشنطن «لن تتحمّل» أيّ نظام لجباية الرسوم في «هرمز»، مضيفاً أن عُمان، على وجه الخصوص، ينبغي أن تدرك أن وزارة الخزانة الأميركية ستستهدف «بشكل هجومي» أيّ شخص أو كيان يشارك في تسهيل تحصيل الرسوم في المضيق.

إسرائيل تعاين تصدّع استراتيجيتها
الحرب «كشفتنا» أمام إيران

علي حيدر

تتعاظم المخاوف الإسرائيلية من أيّ تفاهم محتمل أو قائم بين الولايات المتحدة وإيران، قد يشكّل لحظة انعطاف استراتيجية تنهي، أو على الأقلّ تهزّ، أحد أكثر الرهانات رسوخاً في التفكير الإسرائيلي تجاه الجمهورية الإسلامية. والرهان المذكور هو ذلك القائم على أن مزيجاً من الضغط المتراكم، والحصار، والتصعيد العسكري، والحرب المباشرة، قادر على إسقاط النظام الإيراني، أو إخضاعه، أو دفعه إلى التراجع عن عناصر قوته الأساسية.

من هنا، يبدو السؤال الرئيس في إسرائيل اليوم: ماذا لو انتهت المواجهة الكبرى التي سعى إليها بنيامين نتنياهو طوال عقود، بالنتائج التي تبلورت حتى الآن؟ في الحسابات الإسرائيلية، فإن الحرب الأخيرة، بما تخلّلها من ضغوط قصوى، وقصف مُكثّف، وانخراط أميركي مباشر، كان يُفترض أن تدفع إيران إلى أحد 3 مسارات: سقوط النظام من الخارج، انهيار داخلي، أو الخضوع لشروط جديدة. لكن النتيجة كانت أن النظام بقي قائماً، واحتفظ بقدرته على المبادرة، وأظهر استعداداً لتحمّل كلفة عالية، من دون الوصول إلى لحظة الانكسار السياسي التي راهن البعض عليها. لا بل ازداد التفاف الجمهور حوله، إلى حدّ ذهاب بعض الشرائح الشعبية نحو تبنّي خيارات أبعد من توجّهات القيادة نفسها في المفاوضات.

إزاء ذلك، ومع تبلور مشروع اتفاق مرحلي بين واشنطن وطهران، لا تخشى تل أبيب تراجع الخيار الحربي فقط، بل وأيضاً تآكل صورة الردع الأميركي - الإسرائيلي، إذ إن الردع تجاه إيران استند، خلال سنوات طويلة، إلى قوة الغموض أكثر منه إلى التجربة المباشرة. ولذا، كانت طهران تتحرّك تحت تأثير تهديد غير مُختبَر بالكامل، فيما لا تعرف بدقّة أين تنتهي حدود ما يمكن أن يفعله أعداؤها. لكنّ الحرب نقلت الردع من حيّز الافتراض إلى حيّز الاختبار، وكشفت أن هناك حدوداً فعلية لما تستطيع إسرائيل والولايات المتحدة فعله. فالحملة أظهرت بوضوح القيود التي تُحكم القوة الغربية، ومنها التردّد في الانخراط في معركة برّية، والحساسية العالية للكلفة البشرية والسياسية، ومحدودية القدرة على تحمّل حرب ممتدّة ذات تأثيرات كبرى على الاقتصاد العالمي وقطاع الطاقة.

وهكذا، فإن أخطر ما انتهت إليه الحرب، من وجهة نظر إسرائيلية، هو أن إيران لم تختبر فقط أقوى قوة عالمية، ومعها أقوى قوة إقليمية تكنولوجياً وعسكرياً، بل فهمت إكراهاتها أيضاً، ورأت بالتجربة كيف يؤثّر مضيق هرمز على سقف القرار الأميركي، وكيف تستطيع أسواق الطاقة أن تتحوّل إلى قيد مباشر على التصعيد. كما التمست عمق الاعتماد الإسرائيلي على الولايات المتحدة، سياسياً وعملياتياً ولوجستياً. كذلك، يرتبط القلق الإسرائيلي بإمكانية أن يفتح أيّ تفاهم الباب أمام تخفيف الطوق الاقتصادي عن إيران

الحرب نقلت الردع من حيز الافتراض إلى حيز الاختبار

أو تقويضه تدريجياً، إذ إن إسرائيل تنظر إلى العقوبات كجزء من معادلة استنزاف استراتيجية تحدّ من قدرة إيران على إعادة بناء نفسها، في حين أن رفعها سيتيح لطهران فرصة لإعادة ترميم البنية التحتية، واستعادة القدرات العسكرية، وتطوير عناصر القوة التي استهدفت الحرب إضعافها. ويضاف إلى ما تقدّم، احتمال ترسّخ السيطرة الإيرانية على مضيق هرمز، وهو ما سيتحوّل إلى عنصر نفوذ دائم في يد إيران، يمنحها قدرة على التأثير في حسابات القوى الكبرى والإقليمية. وينعكس في النهاية قيوداً إضافية على حرية الحركة الإسرائيلية.

في السياق نفسه، تخشى إسرائيل أن تكون الحرب ولّدت قناعة لدى القوى الخليجية الرئيسة بأن الانخراط مجدّداً في خيارات صدامية مفتوحة مع إيران، ليس مساراً رابحاً، وأن التكيّف مع الواقع الجديد أكثر عقلانية من الاستثمار في رهانات مواجهة طويلة. وإذا ما تكرّس هذا الاتجاه، فإن إسرائيل تخسر جزءاً من البيئة الإقليمية التي سعت إلى بنائها لموازنة إيران والضغط عليها.

غير أن تداعيات الحرب بالنسبة إلى إسرائيل، لا تتوقّف عند إيران أو الخليج، بل تمتدّ إلى لبنان و«محور المقاومة». فالزخم الذي راكمته إيران عبر الصمود، وإظهار مستوى من النِّدّية في مواجهة الجيشين الأميركي والإسرائيلي، يولّد خشية من أن ينعكس على «حزب الله» تحديداً، نفسياً وسياسياً وعملياتياً، إذ تعتقد تل أبيب أن أيّ انطباع قد يتشكّل لدى الحزب، من جراء ذلك الزخم، بتراجع فاعلية الضغط العسكري الأميركي – الإسرائيلي في فرض نتائج حاسمة، سيكون من شأنه تعزيز القناعة عنده بأن الوقت والقدرة على الصمود لا يزالان عنصرَين مركزيين في معادلات الصراع. كما أن أيّ تخفيف للضغط على إيران أو توسّع في هامش حركتها الاقتصادية والسياسية، سينعكس بصورة أو بأخرى على البيئة الاستراتيجية للمحور ككلّ.

كذلك، تعتقد تل أبيب أنه إذا كانت واشنطن تميل إلى تثبيت تفاهماتها مع طهران، فإن هذا الأمر قد يُترجَم مباشرة قيوداً إضافية على السلوك الإسرائيلي في الساحة اللبنانية، خصوصاً أن الولايات المتحدة سترغب، والحال هذه، في تجنّب انزلاق إقليمي جديد، وقد تصبح أكثر حساسية تجاه أيّ تصعيد إسرائيلي واسع في لبنان يمكن أن يعيد تفجير مسارات تحاول ضبطها. ومن هنا، يبرز تخوّف إسرائيلي عميق من أن تتحوّل الولايات المتحدة من شريك يدفع نحو توسيع الضغط، إلى جهة تضبط إيقاع إسرائيل، وتضع سقوفاً لحركتها العسكرية، سواء في لبنان، أو في ساحات إقليمية أخرى متّصلة بإيران.

في خلفية كلّ ذلك، يلوح هاجس أكبر، هو أن تؤدي هذه التحوّلات مجتمعة إلى اهتزاز أو انهيار المفهوم الاستراتيجي - العملياتي الذي تطوّر داخل إسرائيل بعد «طوفان الأقصى»، والقائم على إعادة إنتاج الردع بالقوة، وتوسيع حرية العمل، ومنع تشكّل بيئة إقليمية تمنح خصوم إسرائيل وقتاً لإعادة التموضع واستعادة المبادرة.

هل تتحوّل واشنطن من شريك إلى جهة تضبط إيقاع إسرائيل (من الويب)

إسرائيل ما بعد الاتفاق: التمرّد على أميركا ليس خياراً

خوض حرب منفردة تبقى مجرّد خيار نظري لا يصمد أمام اختبار الواقع وصعوباته (أ ف ب)

يحيى دبوق

تدرك إسرائيل أن مسار التسوية بين الولايات المتحدة وإيران يكاد يكون الخيار الوحيد المتبقّي، وأن مرحلة الخيارات العسكرية الحاسمة قد انتهت على أرض الواقع، حتى وإن لم يُعلَن ذلك بصورة رسمية بعد. وبتأثير من هذا الإدراك، تبدو تل أبيب أسيرة قلق تصاعدي، خصوصاً أن ما يجري بين واشنطن وطهران يَظهر أقرب إلى عملية تفاوضية مفتوحة، من شأنها أن تُنتج اتفاقات متدرّجة، وتبادل تنازلات محدودة في الملفات القابلة للتداول. وفي المقابل، تُرحَّل القضايا الجوهرية، وفي مقدّمها الملف النووي، إلى مستقبل مشرَّع على احتمالات متعدّدة، من دون سقوف زمنية واضحة أو ضمانات استراتيجية حاسمة.

هكذا، وبعد سنوات من التنسيق السياسي والأمني مع الولايات المتحدة، وخوض الحروب جنباً إلى جنبها ضدّ إيران، تجد إسرائيل نفسها أمام تسوية مؤقّتة باتت تمثّل الهدف الأميركي المباشر، وعليها التعامل معها رغم إدراكها لما تنطوي عليه من أكلاف ومخاطر استراتيجية، تتمثّل في منح طهران الوقت والمال والشرعية لإعادة بناء قوتها وقوة حلفائها في الإقليم. غير أن المعضلة بالنسبة إلى تل أبيب لا تقتصر على الاتفاق نفسه، بل تمتدّ إلى الفجوة الإسرائيلية بين التشخيص والقدرة على الفعل؛ إذ ترتفع في الداخل الإسرائيلي أصوات تحذّر من أن أيّ اتفاق بصيغته الحالية سيصبّ في مصلحة إيران ويضرّ بـ«الأمن القومي» الإسرائيلي، داعيةً إلى رفض الإملاءات الأميركية أو إلى العمل العسكري المنفرد ضدّ طهران.

ورغم صحّة هذا التشخيص، إلا أن الدعوة إلى التمرّد على واشنطن أو خوض حرب منفردة، تبقى مجرّد خيار نظري لا يصمد أمام اختبار الواقع وصعوباته.

ذلك أن الارتباط الهيكلي المطلق لإسرائيل بالولايات المتحدة، يجعل أيّ تمرّد على الأخيرة انتحاراً استراتيجياً يستحيل معه الصمود أمام التحدّيات - مع غياب الدعم العسكري والأمني والاستخباري والسياسي والاقتصادي الأميركي -، لا بل إنه ينطوي على مخاطر كارثية فورية تتمثّل في العزلة الدولية والاستنزاف العسكري والانهيار اللوجستي.

ويزداد هذا الواقع تعقيداً بالنسبة إلى إسرائيل في ظلّ إدارة دونالد ترامب؛ فالطبيعة البراغماتية للرئيس الأميركي الحالي تجعل العلاقات تقاس بميزان المصالح الاقتصادية والتجارية المباشرة، وكذلك المصلحة الشخصية لترامب نفسه. وفي ظلّ مقاربة كهذه، قد يُنظر إلى أيّ خروج إسرائيلي عن طوع واشنطن باعتباره تحدّياً

لدى إسرائيل هامش للمناورة التكتيكية

يستدعي إجراءات تأديبية قد تشلّ دولة الاحتلال، وليس فقط صنّاع القرار فيها، وهو ما يجعل الدعوات إلى المواجهة المنفردة تعبيراً عن رغبة في استعادة «المكانة» المفقودة أكثر ممّا هي برنامج عمل واقعي.

في النتيجة، فإن الإذعان الكامل أو الرفض المطلق، اللذين أحالهما مرّ، ليسا خياراً بالنسبة إلى إسرائيل أو حلّاً لتحديات وأضرار استراتيجية. وهو ما لا يعود إلى طبيعة الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، بل إلى انعدام الاستقلال الاستراتيجي الإسرائيلي الذي حوّل الدولة العبرية من شريك فاعل في رسم معالم الأمن الإقليمي، إلى طرف متأثّر ينتظر نتائج مفاوضات تجري على مسافة بعيدة عن إرادته وتأثيره.

ورغم أن الإذعان على مضض يبقى هو ردة الفعل الإسرائيلية المرجّحة في نهاية المطاف، يظلّ لدى إسرائيل هامش للمناورة التكتيكية، تتجلّى أبعاده في ما يلي:

أولاً، إسرائيل ليست طرفاً في أيّ اتفاق أميركي - إيراني محتمل. ومن هنا، يمكنها الإعلان أنها غير معنيّة بنتائج هذا الاتفاق وغير ملزمة ببنوده، مع الإبقاء نظرياً على جميع خياراتها، بما فيها الخيار العسكري، بصرف النظر عن قدرتها الفعلية على تفعيلها.

ثانياً، يمكن أصحاب القرار في تل أبيب، عشية الانتخابات وفي ظلّ تزايد الضغوط الداخلية المرتبطة بالمحاسبة على إخفاقات الحرب والمتوقّع لها أن تشتدّ مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي، التركيز على ما تعتبره إنجازات تحقّقت خلال الحرب مع إيران، صحيح أن هذه الحرب لم تبلغ أهدافها المعلنة، إلا أنها أفضت إلى مكاسب تكتيكية، بمقدور نتنياهو ومن معه تضخيمها وتسويقها باعتبارها إنجازات استراتيجية.

ثالثاً، يمكن إسرائيل أن تعوّض الفشل في المسار الإيراني عبر الساحة اللبنانية، وهي تعمل حالياً مع الجانب الأميركي على نيل هذا التعويض، عبر مطالبتها إياه بمنحها «حرية الحركة» في هذه الساحة. بالتوازي، تحاول تل أبيب تحسين موقعها التفاوضي مع السلطة اللبنانية، وذلك عبر قضم واحتلال المزيد من الأراضي اللبنانية، التي تأمل في تحويلها إلى أوراق تفاوضية ضمن معادلة تسعى إلى فرضها، هي: الأرض مقابل سلاح «حزب الله». غير أن نجاح الرهان المشار إليه يبقى مرتبطاً بنتيجة المحاولة الإسرائيلية، وعامل الزمن المحدود.

الحرب الكونية ضد المقاومة

ترامب بين نارَي الحرب والاستسلام: لا «صفقة جيّدة» في متناول اليد

ريم هاني

قبل حوالي شهر واحد فقط، زعم الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أنه ليس في عجلة من أمره لإنهاء الحرب مع إيران، وأن «لديه كلّ ما في العالم من وقت» لاستكمالها، وهو، على حدّ تعبيره آنذاك، «ما لا تمتلكه طهران». لكن اليوم، وبعد تردّد واضح في العودة إلى الضربات العسكرية الشاملة، وسلسلة من «المواعيد النهائية» التي انقضت من دون أن تمتثل إيران لمطالبه، باتت رغبة ساكن البيت الأبيض في التوصل إلى اتفاق، وإن على حساب طموحاته السابقة، تثير حالة هلع في أوساط صقور «الحزب الجمهوري»، الذين خلصوا، على الأغلب، إلى أن ترامب «حريص» على إنهاء الحرب، ولو عبر «الاستسلام».

بدأ الأمر يوم الجمعة الماضي، ببيان استثنائي لرئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، روجر ويكر (من ولاية ميسيسيبي)، اعتبر فيه أن قرار ترامب السعي وراء صفقة «لا تستحق حتى قيمة الورق الذي كتبت عليه»، «غير حكيم»، محذّراً من أن التوصل إلى اتفاق، بدلاً من استئناف العمل العسكري، «يهدّد بعكس صورة ضعف». ورأى أن «ما يشاع عن وقف إطلاق نار لمدة 60 يوماً سوف يكون بمثابة كارثة»، مضيفاً أن «كلّ ما حقّقته عملية الغضب الملحمي» سوف يذهب سدًى».

وبحلول السبت، وفيما ضجّت وسائل الإعلام الغربية بأنباء تفيد بقرب التوصّل إلى الاتفاق، سارع العديد من «الجمهوريين» الآخرين إلى التعبير عن مخاوفهم من صحّة تلك الأنباء، وتوجيه توبيخ نادر إلى ترامب، طارحين تساؤلات حول جدوى إشعال الرئيس هذه الحرب من الأساس. وحثّ حلفاء ترامب، الذين دعموا بقوة قراره المثير للجدل بشنّ حرب مشتركة مع إسرائيل على إيران، الرئيس على «الثبات على موقفه»، على الرغم من التكاليف الاقتصادية المتزايدة وعدم وجود أيّ مؤشر على إحراز تقدّم نحو الأهداف الأولية التي حدّدتها إدارته.

والاعتقاد بأن مضيق هرمز لا يمكن حمايته من الإرهاب الإيراني، وبأن إيران لا تزال تمتلك القدرة على تدمير البنية التحتية النفطية الرئيسة في الخليج، فحينها سوف يتمّ تصوير الاتفاق المُقترح يحتوي على تنازلات كبرى من جانب واشنطن. وفي هذا السياق، اعتبر السناتور ليندسي غراهام، حليف الرئيس، أنه «إذا أبرم اتفاق لإنهاء الصراع الإيراني لمجرّد وقف ظهور الحكومة الإيرانية في حالة من الابتهاج الواضح عقب تسريب بنود من مذكّرة التفاهم المحتملة، استنكر أعضاء حزب ترامب التقارير التي تفيد بأن إيران على أنها قوة مهيمنة تتطلّب حلاً دبلوماسياً». وحذّر غراهام من أن ذلك سيمثّل «تحوّلاً كبيراً في ميزان القوى في المنطقة، وسوف يشكّل مع مرور الوقت كابوساً لإسرائيل».

من جهته، أعاد توم كوتون، رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، نشر تصريحات غراهام، في حين قال سناتور تكساس، تيد كروز، إنه «قلق للغاية» من التقارير الواردة بشأن الاتفاق المتبلور، منتهياً عبر منصة «أكس»، إلى أنه «إذا كانت النتيجة لكلّ ما جرى هي بقاء نظام إيراني، يقوده إسلاميون يهتفون بالموت لأميركا، ويتلقّى مليارات الدولارات، ويستطيع تخصيب اليورانيوم وتطوير أسلحة نووية، ويفرض سيطرة فعلية على مضيق هرمز، فإن هذه النتيجة سوف تكون خطأً كارثياً». أمّا مستشار الأمن القومي السابق لترامب، جون بولتون، فرأى، الأحد، أن «آيات الله هم على ما يبدو في طريقهم إلى انتزاع نصر كبير».

استنكر أعضاء حزب ترامب التقارير التي تفيد بأن الاتفاق المُقترح يحتوي على تنازلات كبرى من جانب واشنطن (أ ف ب)

في ضوء تلك الانتقادات الحادّة وردود الفعل الغاضبة، وبعدما أعلن أن الاتفاق بات في متناول اليد، بدا أن ترامب يتراجع عن موقفه في اليوم التالي، إذ أشار إلى أن المحادثات تتقدّم بطريقة «منظّمة وبنّاءة»، مضيفاً: «لقد أبلغت ممثّليَّ بعدم التسرّع في إبرام الاتفاق لأن الوقت في صالحنا». وفي محاولة منه لتهدئة حدّة الانتقادات، أكّد ترامب لاحقاً أن اتفاقاً «جيّداً ومناسباً» في طريقه إلى التبلور، زاعماً أنه «لا أحد قد اطّلع عليه بعد»، وأنه «لم يتمّ التفاوض عليه بالكامل بعد، فلا تستمعوا إلى الخاسرين الذين ينتقدون شيئاً لا يعرفون عنه شيئاً».

أمّا مستشارو ترامب، الذين يتلقّفون في العادة الانتقادات نيابة عنه، فقد بات الوضع مقلقاً إلى حدّ دفع ببعضهم إلى الردّ بصلافة على المنتقدين، إذ قال المتحدّث باسم البيت الأبيض، ستيفن تشيونغ، ردّاً على وزير الخارجية السابق، مايك بومبيو، الذي كان انتقد بدوره مشروع الاتفاق، إن «بومبيو ليست لديه أي فكرة عما يتحدّث عنه»، وإنه يجب عليه «إغلاق فمه الغبي وترك العمل الحقيقي للمحترفين». ومن جهته، هاجم المستشار السياسي لترامب، اليكس بروسويتز، كروز، قائلاً: «لم يأخذ أحد برايك. توقّفوا عن محاولة تقويض الرئيس وإدارته».

وبالنظر إلى التحليلات التي أعقبت الاتفاق، يبدو القلق الجمهوري مُبرَّراً، ولا سيما أن ساكن البيت الأبيض، الذي جاهر بتبنّيه سياسة «أميركا أولاً»، يبدو، حالياً، كأيّ رئيس أميركي سابق خاض تجربة خارجية «فاشلة»، وكأنه يحاول الخروج منها باتفاق «سيّئ». وفي هذا الإطار،

> **لا يُعدّ «الفشل الاستراتيجي» الاخير طارئاً على سياسات الولايات المتحدة**

جاء في تقرير نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» أن أهمّ نقطة في ما يتعلّق بالاتفاق المحتمل بين طهران وواشنطن هي أنه لم تكن هناك، في الأصل، «خيارات جيّدة»، وأنه «في حال كنّا محظوظين»، فإن أفضل ما قد ينتجه الاتفاق هو العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل الحرب، أي إعادة فتح طرق الشحن، واستئناف المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني، وذلك في ظلّ وجود نظام أضعف تكتيكياً، إلّا أنه أقوى من المنحى الاستراتيجي»، وهو ما يشكّل، في نهاية المطاف، «النتيجة الأسوأ».

ويرى أصحاب الرأي المتقدّم أن هذه هي النتيجة المتوقّعة عندما تُشنّ حملة عسكرية استراتيجية تستند إلى التعجرف والجهل، وتُصوَّر ابتداءً على أنها «رحلة قصيرة» سوف تنتهي خلال أربعة إلى خمسة أسابيع، بـ«الاستسلام غير المشروط» من جانب الخصم. وبالنسبة إلى هؤلاء، قد يبدو من غير العادل إلقاء اللوم على ترامب وحده، نظراً إلى أن هذا «الفشل الاستراتيجي» ليس «طارئاً» على سياسات الولايات المتحدة، وأنه لطالما كانت تلك هي النتيجة الحتمية للانخراط في صراع في الشرق الأوسط، بناءً على مزيج من «سوء التقدير»، عنوانه الاستخفاف بقدرات الخصم الدفاعية وإصراره على المقاومة، والإفراط في تقدير قدرة الولايات المتحدة الهجومية وإمكان خوضها حرباً مكلفة حتى النهاية.

وبحسب المصدر نفسه، فإن العودة إلى التصعيد العسكري لم تكن خياراً واقعياً، لأن أيّ محاولة لحسم الصراع بالقوة كانت ستتطلّب حرباً واسعة النطاق تشمل عمليات بحرية ممتدّة في الخليج، وإنزالاً برياً، وانتشاراً كبيراً للقوات الأميركية لتدمير البنية النووية الإيرانية وتأمينها. ومثل تلك الحرب، تعني الانخراط في مواجهة مع دولة يفوق عدد سكّانها مجموع سكان العراق وأفغانستان، مع قيادة سياسية وعسكرية مستعدّة «للقتال حتى النهاية»، الأمر الذي كانت ستترتب عليه خسائر بشرية ومادية «لا يقبلها الرأي العام الأميركي».

ويستعرض المقال ما يصفه بدورات التارجح في السياسة الخارجية الأميركية منذ حرب الخليج عام 1991، بين «الغرور العسكري» و«الحذر المُفرط»، مشيراً إلى أنّ الرئيس الأسبق، بيل كلينتون، تعامل بضعف مع هجمات تنظيم «القاعدة»، بينما اندفع جورج بوش الابن إلى غزو العراق بثقة مُفرطة عام 2003، ثمّ جاء باراك أوباما بسياسة متردّدة في سوريا، قبل أن يبدأ عهد جو بايدن بانسحاب فوضوي من أفغانستان.

وفي حين بدا ترامب، في البداية، وكأنه تعلّم دروس أسلافه عبر تجنّب الحروب المفتوحة، إلا أنه انتهى إلى الوقوع في الأخطاء نفسها. ويختم التقرير بالإشارة إلى ملاحظة جورج سانتايانا الشهيرة حول التاريخ في مجرى الفكر الشعبي، ومفادها أن أولئك الذين لا يتعلّمون من أخطائهم محكوم عليهم بتكرارها، متسائلاً: «لكن ماذا علينا أن نفعل بأولئك الذين يبدو أنهم تعلّموا الدروس ثمّ ذهبوا وكرّروا الأخطاء على أيّ حال؟».

توسيع «اتفاقيات أبراهام»: مصر لا ترى حظوظاً لمشروع ترامب

القاهرة - **الأخبار**

رغم التزام العواصم العربية الصمت حيال التصريحات الأخيرة للرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بشأن توسيع «الاتفاقيات الإبراهيمية» - والتي تحدّث فيها عن رغبته في انضمام دول خليجية ومصر إلى تلك الاتفاقيات، وتعاطيه مع السودان باعتباره طرفاً منخرطاً فيها بالفعل -، إلا أن هذا الصمت لم ينسحب على النقاشات الدائرة خلف الكواليس. وبحسب مصادر مصرية تحدّثت إلى «الأخبار»، شهدت المدة الماضية مشاورات واسعة على مستويات استخباراتية، انتهت إلى توافق على تجنّب إصدار مواقف رسمية في الوقت الراهن، وذلك تفادياً لأيّ صدام سياسي مع واشنطن.

وتبيّن المصادر أن تصريحات ترامب لم تكن عفوية أو ارتجالية، بل جاءت في سياق نقاشات دائرة منذ مدة داخل الإدارة الأميركية، وجرى إدخال مسؤولين مصريين على خطّها في أكثر من مناسبة. ويأتي ذلك في وقت يحاول فيه ترامب جمع أكبر عدد ممكن من التواقيع على «الاتفاقيات الإبراهيمية»، بالتوازي مع تسريع مسارات «الشراكة» بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، ولا سيما السعودية وقطر، اللتين ترى مصر أنهما لا تزالان تتحفّظان على الإقدام على هذه الخطوة في المدى المنظور.

وتمحورت تلك النقاشات، وفقاً للمصادر، حول الانتقال من نموذج «التطبيع الرسمي»، أي نموذج «اتفاقية كامب ديفيد» الموقّعة عام 1979 في ظلّ مقاطعة إظهار الشعبية المصرية لإسرائيل، إلى النموذج الذي تصفه المصادر بـ«التطبيع الحقيقي»، أي على غرار العلاقة بين إسرائيل والإمارات. وبحسب مسؤولين مصريين اطّلعوا على هذه المناقشات، فإن القاهرة أبلغت الجانب الأميركي بصورة واضحة بأن «أيّ حديث عن تطبيع على المستوى الشعبي لا يمكن طرحه قبل تحقيق السلام، الذي يقتضي إعلان إقامة دولة فلسطينية مستقلّة عاصمتها القدس الشرقية، ضمن حدود واضحة ومتّصلة جغرافياً».

وفي تقدير الدوائر المصرية، فإن الإدارة الأميركية تنظر إلى انضمام السعودية تحديداً إلى اتفاقيات التطبيع، باعتباره مفتاحاً لتشريع الباب أمام التحاق دول أخرى بالمسار نفسه، لكن الدوائر ذاتها تقدّر أن الظروف التي جعلت التوقيع السعودي على اتفاق تطبيع مع إسرائيل يبدو قريباً قبل عملية «طوفان الأقصى»، تغيّرت جذرياً. إذ يرى المسؤولون المصريون أن تداعيات الحرب على إيران تقف عائقاً أمام هذا الانضمام، بعدما أعادت طرح أسئلة جوهرية حول الضمانات الأمنية الأميركية، وأظهرت عدم اكتراث واشنطن بالأمن الخليجي، وذلك رغم محاولات ترامب الأخيرة إظهار أن أمن الخليج أولوية بالنسبة إليه، وأنه السبب الرئيس في استكمال مسار التفاوض بدلاً من استئناف الحرب.

وطبقاً لتقديرات رُفعت إلى الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، خلال عطلة عيد الأضحى، فإن الحديث عن موجة تطبيع عربية جديدة يبدو، في الظروف الحالية، أقرب إلى الاستحالة، وهو ما يُعزى إلى استمرار الاعتداءات الإسرائيلية في فلسطين ولبنان وسوريا، وما تخلّفه من تداعيات سياسية وشعبية تجعل أيّ خطوة من هذا النوع شديدة الكلفة على الحكومات العربية. وتشير التقديرات إلى أن اتفاقات مغايرة قد تُبرَم مع واشنطن، خصوصاً إذا واصل ترامب الضغط في هذا الاتجاه. وفي السياق نفسه، تنقل المصادر المصرية، بناءً على اتصالات جرت مع مسؤولين خليجيين، «وجود حال من التوتر غير المعلن في العلاقة مع الإدارة الأميركية، في انتظار اتّضاح نتائج الترتيبات المرتبطة بإنهاء المواجهة مع إيران». كما تشير إلى وجود قناعة خليجية متزايدة بضرورة «تجنّب» الانخراط في أيّ مفاوضات سياسية مع حكومة بنيامين نتنياهو في ظلّ استمرار الحرب والاعتداءات الإسرائيلية، خصوصاً أن أيّ خطوة من ذلك النوع لن تؤدّي سوى إلى تعزيز موقع نتنياهو الداخلي ومنحه أوراق قوة في مواجهة خصومه عشية الاستحقاق الانتخابي.

> **تتوقع القاهرة أن تبدي دول الخليج مرونة متفاوتة حيال الضغوط الاميركية**

وفي المحصلة، تؤكد التقديرات المصرية وجود عقبات كبيرة أمام انضمام عدد من الدول العربية إلى «اتفاقيات أبراهام»، في وقت تتحدّث فيه المصادر عن «عودة التنسيق بين القاهرة والجزائر في ملفّ مناهضة التطبيع»، مبيّنة أن هذا الأخير هو أحد الملفّات القليلة التي لا تزال تشكّل أرضية مشتركة بين البلدين، رغم التباينات القائمة في قضايا أخرى.

تخوض واشنطن باتجاه تطبيع مصري - إسرائيلي أوسع، على غرار العلاقة بين إسرائيل والإمارات (من الويب)

إعلان الصدر حلّ «السرايا» لا يُلزم أحداً
المقاومة متمسّكة برفض تسليم السلاح

بغداد - **فقار فاضل**

في خطوة تبدو مُكرَّرة، إنما في سياق أكثر خطورة ممّا كانت أتت فيه مثيلاتها سابقاً، أعلن زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، فكّ ارتباط «سرايا السلام» بالتيار وإلحاقها الكامل بالدولة، داعياً بقية فصائل «الحشد الشعبي» إلى سلوك المسار نفسه. ويأتي ذلك بالتزامن مع ضغوط أميركية متصاعدة على حكومة علي الزيدي لدفعها نحو تفكيك البنية المسلّحة للفصائل، وإعادة تنظيم الملفّ الأمني بالكامل. ولاقى قرار الصدر، الذي اعتبره البعض تحوّلاً قد يفتح الباب أمام مرحلة جديدة في العلاقة بين الدولة و«الحشد»، ترحيباً حكومياً، ودعماً سنّياً وكردياً، وسط دعوات متجدّدة من جانب هذه القوى إلى حصر السلاح في يد الدولة.

وكان نشر الصدر، بعد يوم واحد من إعلانه المُشار إليه، توجيهات مباشرة إلى قيادات «سرايا السلام» باستكمال إجراءات الانفكاك والاندماج الكامل مع المؤسّسات الرسمية خلال مهلة لا تتجاوز أسبوعاً، على أن تنتهي عملية التسليم مطلع الشهر المقبل، مع تحويل المؤسّسات المدنية التابعة لـ«السرايا» إلى إطار خدمي يُعرف بـ«البنيان المرصوص». وبحسب مصادر سياسية مطّلعة، فإن خطوة الصدر جاءت بعد رسائل مباشرة بعث بها الزيدي إلى القوى السياسية التي تمتلك أجنحة مسلّحة، طالبها فيها بحلّ تلك التشكيلات وإلحاق عناصرها بالمؤسّسات الرسمية، وذلك في إطار مشروع حكومي يُراد منه إظهار جدّية بغداد أمام واشنطن في ملفّ «حصر السلاح».

وتكشف المصادر نفسها، لـ«الأخبار»، أن الحكومة تعمل منذ أسابيع على إعداد «مشروع تنفيذي» يتضمّن سحب الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من الفصائل، وإعادة هيكلة بعض مفاصل «الحشد الشعبي»، بالتزامن مع تغييرات مُرتقبة داخل مؤسّسات أمنية حساسة. لكن هذا المشروع لا يلقى إجماعاً داخل «الإطار التنسيقي» أو في صفوف الفصائل؛ إذ تتعامل بعض القوى معه بمرونة سياسية، فيما ترفض أخرى أيّ حديث عن تسليم السلاح، وتُعدّ ذلك مقدمةً لاستهداف المقاومة وإنهاء دورها داخل العراق.

وفي هذا السياق، يبيّن عضو المكتب السياسي لحركة «عصائب أهل الحق»، خالد الساعدي، أن «الحركة تؤمن بحاكمية الدولة وحصر السلاح بيدها، لكنها تربط ذلك بقدرتها على حماية العراق من الأخطار الخارجية»، مؤكداً رفض «أيّ سلاح منفلت خارج إطار المؤسّسات الرسمية». وإلى أبعد من ذلك تذهب فصائل أخرى من بينها «كتائب سيد الشهداء»، التي يقول المتحدّث باسمها، كاظم الفرطوسي، في تصريح إلى «الأخبار»، إن موقف فصيله «ثابت وغير قابل للتغيير»، مؤكّداً أن «سلاح المقاومة سيبقى قائماً ما دامت أسباب وجوده مستمرة».

ويشير الفرطوسي إلى أن «هذا السلاح ليس سلاحاً شخصياً أو حزبياً، بل يرتبط بوجود تهديدات حقيقية وخطر دائم على العراق»، مضيفاً أن «الحديث عن تسليمه في ظلّ استمرار التهديدات الأميركية والإسرائيلية يثير الكثير من المخاوف». ويرى أن خطة نزع السلاح «قد تكون تمهيداً لسيناريو أكبر يستهدف إعادة تشكيل العراق سياسياً وأمنياً على حساب سيادته»، متّهماً بعض الجهات بـ«التراخي مع الضغوط الأميركية ومحاولة تمرير مشروع يُضعِف قوة العراق الدفاعية».

وتُظهر المواقف الرافضة لمشروع الزيدي أن الأزمة لا تتعلّق بالسلاح فقط، بل بطبيعة التوازنات التي تشكّلت بعد عام 2014، حين تحوّلت الفصائل إلى جزء أساسي من معادلة الأمن والسياسة في البلاد، وذلك بفعل تداعيات الحرب ضدّ تنظيم «داعش». ومن هنا، ترى أوساط سياسية أن حكومة الزيدي تحاول الحفاظ على التوازن بين مسارَين متناقضَين: الأول، يتمثّل في التماشي مع الضغوط الأميركية والدولية لحصر السلاح بيد الدولة، والثاني، تجنّب الدخول في صدام مباشر مع الأطراف الرافضة للتسليم، خشية انفجار الوضع الداخلي.

وفي هذا الإطار، يعتقد الخبير الأمني، سرمد البياتي، أن ما يجري لا يتّجه نحو حلّ «الحشد الشعبي» أو دمجه الكامل في المؤسسات العسكرية، بقدر ما يهدف إلى «ضبط العلاقة بين الفصائل والدولة». ويوضح البياتي، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الخطوة المقبلة ليست استحداث وزارة أمنية أو إنهاء وجود الحشد، وإنما جعل الفصائل أكثر انضباطاً والتزاماً بأوامر القائد العام للقوات المسلحة، وعدم التمرّد على قرارات الدولة».

وفي المقابل، يحذّر ضباط وخبراء أمنيون من أن أيّ معالجة متسرّعة لهذا الملفّ قد تخلق فراغاً أمنياً خطيراً، خصوصاً في ظلّ استمرار التهديدات الإقليمية واحتمالات التصعيد العسكري في المنطقة. ويقول ضابط متقاعد، لـ«الأخبار»، إن الفصائل «نشأت في ظروف انهيار أمني خطير وتهديد وجودي بعد تمدّد داعش، ولا يمكن تجاهل دورها في حماية البلاد»، مضيفاً أن «العراق لا يزال يعيش وسط بيئة إقليمية ملتهبة، في ظلّ التهديدات الإسرائيلية والتوتر الأميركي - الإيراني، وبالتالي فإن إضعاف الفصائل من دون بناء منظومة دفاعية قوية قد يفتح الباب أمام مخاطر جديدة».

الزمة لا تتعلّق بالسلاح فقط، بل بطبيعة التوازنات التي تشكّلت بعد عام 2014 (من الويب)

الحرب الكونية ضد المقاومة

إسرائيل تسرّع وتيرة التصعيد
غزة «مسلخاً بشرياً»... على مرأى «مجلس السلام»

فلسطينيون يتفقدون الدمار الذي خلّفه قصف الاحتلال لمبنى سكني في حي الرمال (رويترز)

غزة - **يوسف فارس**

أخذ التصعيد الإسرائيلي في قطاع غزة منحىً مفتوحاً، تجاوَزَ كلّ السقوف السابقة منذ توقيع ما يسمى اتفاق وقف إطلاق النار. وافتتح جيش الاحتلال، عشية عيد الأضحى، «مسلخاً بشرياً» جديداً في خضمّ حرب الإبادة المستمرّة ضدّ أهالي القطاع، منفّذاً عشرات الغارات التي تسبّبت باستشهاد نحو 40 شخصاً وإصابة العشرات خلال أيام العيد. وتزامن هذا التصعيد الميداني الاغتيالات الدقيقة لما تبقى من قادة الصف الأول وحتى الصف الثالث في «كتائب القسام». ففي ليلة عيد الأضحى، نفذت الطائرات الحربية الإسرائيلية حزاماً نارياً على مبنى سكني مأهول في حي الرمال، وسط مدينة غزة، وهو أحد أكثر الأحياء اكتظاظاً بالسكان، وبُعدّ المركز الاقتصادي والتجاري الأبرز الذي يقصده السكان من مناطق القطاع كافة. وفيما أسفرت الغارة عن استشهاد سيدة وإصابة عشرات الأطفال الذين كانوا برفقة ذويهم لشراء ملابس العيد، سارع كلّ من نتنياهو ووزير الحرب، يسرائيل كاتس، إلى الإعلان أن الغارة استهدفت رئيس هيئة أركان «القسام»، محمد عودة، الذي تولّى هذا المنصب خلفاً لعز الدين الحداد بعد اغتياله قبل أسبوعين.

وفي صباح أول أيام العيد، شيّع الآلاف من الأهالي جثمان القائد عودة، إلى جانب زوجته واثنين من أبنائه. لكنّ مسلسل الاغتيالات لم يتوقف عند ذلك؛ ففي مساء اليوم نفسه، نفّذ الاحتلال جريمة اغتيال أكثر دموية، مغيراً على منزل من ثلاثة طوابق في شارع عمر المختار وسط مدينة غزة، والذي يتوسّط مخيّماً يؤوي نحو 300 عائلة نازحة. وأسفر القصف عن استشهاد عشرة مواطنين وإصابة العشرات، فضلاً عن تخريب عشرات الخيام المحيطة، فيما أعلن لاحقاً أن الغارة أدّت إلى استشهاد نائب قائد لواء الزيتون في «القسام»، عماد سليم.

> **ترى إسرائيل في الحرب المنخفضة الوتيرة، فرصة لفرض وقائع تعتقد انها تستطيع ان تقايض بها «حماس»**

غير أن الاغتيالات ليست سوى أحد أوجه المشهد الميداني الجديد. إذ أعاد جيش الاحتلال، بصورة كاملة، سياسة تدمير المربعات السكنية المأهولة. وخلال ثلاثة أيام فقط، وجّه إنذارات بإخلاء خمسة مربعات سكنية في خانيونس ودير البلح ومخيم الشاطئ، قبل أن يدمّر نحو 30 منزلاً ويخرّب مئات الخيام المحيطة بها. ونتيجة ذلك، أضحت مئات العائلات بلا مأوى، بعدما فقدت حتى ما تبقّى لها من خيام أو بقايا منازل مدمّرة.

كذلك، وسّع جيش الاحتلال دعمه لمجموعات العملاء المنتشرة شرق ما يُعرف بـ«الخط الأصفر». وظهر عدد من أفراد تلك المجموعات وهم يشغّلون طائرات مسيّرة كبيرة، فيما أعلن العميل غسان الدهيني أن جيش الاحتلال زوّد مقاتليه بهذا النوع من الطائرات لاستخدامها بشكل منفرد في العمليات ضدّ حركة «حماس».

إزاء ذلك، ومع استمرار عمليات الاغتيال المتلاحقة التي كان آخرها مساء أمس في حيّ الرمال، حيث استهدفت غارة عنصراً عادياً في المقاومة - بعدما سبقها استهداف آخر في حي الدرج -، عدّت حركة «حماس» ما يجري تهديداً لاتفاق وقف إطلاق النار الذي لا تلتزم به إسرائيل. وقالت الحركة، في بيان، إن الغارات الجوية المكثفة التي تستهدف شققاً سكنية والتي تسبّبت بارتقاء العشرات من الشهداء، بينهم أطفال ونساء، هي خرق متجدّد وفاضح لاتفاق وقف إطلاق النار الموقّع في شرم الشيخ. وطالبت الحركة الإدارة الأميركية والدول الضامنة للاتفاق بتحمّل مسؤولياتها واتخاذ موقف واضح يدين انتهاكات الاحتلال واتخاذ خطوات عملية وجادّة لإلزامه باستحقاقات الاتفاق الذي يواجه خطر الانهيار.

على أن إسرائيل ترى في الحرب المنخفضة الوتيرة الجارية حالياً، والتي تعلن لها أهدافاً استراتيجية وتكتيكية، فرصة لفرض المزيد من الوقائع على الأرض، التي تعتقد أنها تستطيع أن تقايض بها «حماس» وفصائل المقاومة في مقابل تسليم السلاح والاعتراف المعلن بالهزيمة ودفع استحقاقاتها. وفيما يربط البعض تلك التطورات بالحسابات الانتخابية الإسرائيلية، يبدو السلوك الإسرائيلي متجاوزاً كلّ هذه الاعتبارات إلى اختراق الوعي الجمعي، ليس نحو نبذ المقاومة فكراً وسلوكاً وتحميلها مسؤولية النتائج الراهنة فقط، إنما في اتجاه تحويل القطاع الذي يعيش أسوأ كارثة إنسانية في تاريخه إلى بيئة طاردة للحياة. ويأتي هذا فيما يشي التدمير المنهجي لكلّ ما ينجح الأهالي في ترميمه أو بنائه بشقّ الأنفس، سواء كان خيمة أو بقايا بيت، إلى جانب تفكيك الحياة المدنية وتعطيل أجهزة الشرطة وتوسيع نفوذ العصابات العميلة، بأن المشروع الإسرائيلي لم يتوقّف عند حدود الإبادة التي استمرّت عامين، بل دخل مرحلة جديدة عنوانها استدامة الخراب. وفي مقابل ذلك، تواصل الولايات المتحدة غضّ الطرف عن اتفاق يتهاوى تدريجياً، فيما يظهر الوسطاء في موقع العاجز أو شاهد الزور الأصمّ، ويعمل «مجلس السلام» على شرعنة استدامة الإبادة.

تقرير

التجاهل التركي للمصالح السورية باقٍ
فيضان «الفرات» ينكب الرقة ودير الزور

عامر علي

تعيش محافظتا الرقة ودير الزور ظروفاً متدهورة، على وقع الغمر المستمرّ الذي تسبّب به فيضان نهر الفرات. ويأتي ذلك عقب قيام تركيا برفع كميات المياه المتدفّقة إلى النهر - التي كانت تحتجزها في عدد من السدود أبرزها سدّ أتاتورك - بنحو خمسة أضعاف المعدّلات المعتادة، من دون إنذار حقيقي مسبق. وتسبّب هذا الإجراء بأضرار واسعة في الأراضي الزراعية وشبكات الريّ وعدد من الجسور الخدمية والترابية، في وقت لم تحدّد فيه السلطات الانتقالية بعد، الحجم الحقيقي لخسائر الفيضان.

وبدأت الأزمة قبل أيام، مع إصدار وزارتَي الطاقة والطوارئ في سوريا بياناً حذّرتا فيه السكان من الاقتراب من مجرى نهر الفرات، ومن مخاطر ارتفاع منسوب المياه التي قد تتسبّب بغمر مناطق واسعة سكنية وزراعية. وقال مدير دائرة الإعلام في وزارة الطاقة، عبد الحميد سلات، في تصريح نقلته «وكالة الأنباء السورية» الرسمية (سانا)، إن المؤسّسة العامة لسدّ الفرات والجهات الفنية تلقّت إشعاراً من الجانب التركي يفيد بزيادة الإطلاقات المائية بسبب امتلاء السدود وارتفاع مخزونها، والناجم عن الأمطار الغزيرة وذوبان الثلوج. وأضاف أن المياه وصلت إلى الأراضي السورية خلال أقل من 24 ساعة من تلقّي الإشعار، الأمر الذي استدعى تنفيذ استجابة سريعة لحماية المنشآت المائية ومحطّات مياه الشرب الواقعة على مجرى النهر. كذلك، أشار سلات إلى أن وزارة الطاقة أبلغت الجانب العراقي بالإجراءات المتّخذة وكميات المياه الممرّرة عبر مفيض سدّ الفرات، مضيفاً أنه جرى، السبت، فتح بوابات المفيض وتمرير نحو ألف متر مكعب في الثانية، مع توقّع وصول هذه الكميات إلى الأراضي العراقية خلال أربعة أو خمسة أيام، بما يتيح للسلطات العراقية اتخاذ الاحتياطات اللازمة.

وإلى جانب الأضرار في المحاصيل الزراعية، أظهرت المعطيات الأولية حجماً كبيراً من الأضرار التي خلّفها الفيضان؛ إذ خرجت نحو 50 محطة مياه عن الخدمة من أصل 210 محطات، فيما اضطرّت آلاف العائلات إلى مغادرة قراها ومنازلها. كما سُجّلت وفاة ثلاثة أطفال غرقاً في أثناء السباحة في النهر، في حادثة قال وزير الطوارئ وإدارة الكوارث، رائد الصالح، إنها «غير مرتبطة بفيضان النهر بشكل مباشر»، وفق تعبيره، مضيفاً أنه تمّ بالتعاون مع محافظَتَي الرقة ودير الزور ووزارة الموارد المائية، إنشاء غرفة عمليات مشتركة، مهمّتها متابعة تطورات ارتفاع منسوب «الفرات» واتّخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة المدنيين في المناطق الواقعة على ضفّتَي النهر.

> **وصلت المياه إلى الأراضي السورية خلال أقل من 24 ساعة من تلقّي الإشعار التركي**

ومع استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية في محيط «الفرات» - الذي يمتدّ لأكثر من 600 كيلومتر -، بسبب استمرار تركيا في إرسال كميات كبيرة من المياه، زار الرئيس الانتقالي، أحمد الشرع، على رأس وفد حكومي، دير الزور، حيث اطّلع على أضرار الفيضان. وبالتوازي، وفي انعكاس مباشر للأزمة على الحياة العامة، أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مروان الحلبي، أمس، تأجيل الامتحانات العملية في كليات جامعة الفرات، التي كان من المقرّر إجراؤها بعد عطلة عيد الأضحى. وأوضح الحلبي، في بيان، أن القرار جاء حرصاً على سلامة الطلبة والكوادر التعليمية في ضوء التطورات والظروف الراهنة المرتبطة بارتفاع منسوب نهر الفرات، مشيراً إلى تأجيل الجلسات العملية خلال المدة القادمة إلى موعد يحدّد لاحقاً وفق المستجدّات.

بدورها، سعت «المؤسسة العامة لسدّ الفرات» إلى طمأنة السكان، مؤكّدة، في بيان صحافي، أن السدود والمنشآت المائية في حال فنية «مستقرة وآمنة بالكامل»، وأنه لا يوجد أيّ خطر إنشائي على جسم السدود أو البوابات أو التجهيزات التشغيلية، مشيرةً إلى أن القدرة الفنية للسدود تسمح بتمرير كميات أكبر من التدفقات الحالية عند الحاجة، وأن جميع الأعمال تجري وفق مراقبة فنية دقيقة وعلى مدار الساعة. وإذ أوضحت أن الأضرار المسجّلة حتى الآن تتركّز بمعظمها ضمن مناطق التعديات والعشوائيات المقامة على حرم النهر أو ضمن سريره الطبيعي، إضافة إلى بعض الأراضي الزراعية الواقعة في مناطق الغمر، فهي أكّدت أنه لم يتمّ تسجيل أيّ مخاطر على التجمعات السكانية النظامية أو المنشآت الرئيسة المرتبطة بالسدود.

وتفتح أزمة فيضان النهر وما خلّفته من أضرار كبيرة، الباب على مصراعيه أمام تساؤلات حول مصير الاتفاقات الموقّعة سابقاً بين تركيا وسوريا والعراق، خصوصاً في ظلّ رفض الأولى الاعتراف بحقوق جارَيها في مياه نهرَي الفرات ودجلة، ورفضها أيضاً اعتبار الأخيرَين نهرَين دوليّين. إذ رغم الاتفاق الذي يلزم تركيا تمرير 500 متر مكعب في الثانية إلى سوريا، التي يتعيّن عليها بدورها تحويل 58% من هذه الكميات إلى العراق، شهدت السنوات الماضية خروقات متكرّرة من الجانب التركي، تمثّلت في خفض الحصص المائية إلى مستويات أدنى بكثير من المتّفق عليه، وذلك بسبب موجات الحر والجفاف، الأمر الذي أدى إلى أضرار كبيرة في حوض النهر، وأحدث أيضاً تراجعاً في كميات الطاقة الكهربائية المولّدة من سد الفرات في سوريا. واليوم، يكشف الفيضان مجدّداً استمرار تركيا في تجاهل المصالح السورية والاتفاقات الموقّعة، في ظلّ تمرير كميات كبيرة من المياه من دون إنذار حقيقي سابق، أو تنسيق مشترك بين الطرفين. ويأتي هذا برغم سقوط النظام السابق في سوريا، وصعود نظام حليف لأنقرة ومرتبط بها بشكل أو بآخر.

تقرير

الخريطة الاستثمارية السورية: مشاريع قديمة بثوب جديد

دمشق - **الأخبار**

على أهمية المشاريع التي تضمّنتها الخريطة الاستثمارية الجديدة، أو ما تسمّيه «الهيئة الاستثمار السورية» بـ«محفظة المشاريع الاستثمارية المتاحة»، إلا أن استبعاد بعض الفرص المغرية في قطاعات أساسية، وإخراجها بالتالي من دائرة التنافس بين المستثمرين، وحصرها عملياً بمسارات تفاوض خاصة، يمثّل استنساخاً للسياسات المتّبعة سابقاً، قبل الحرب وخلالها، في مقاربة ملفّ الاستثمار. ويتجلّى ذلك في منح المشاريع «الثمينة» عبر عقود سياسية أو اقتصادية مغلقة، تماماً مثلما حدث في قطاعات النفط والفوسفات والمرافئ وغيرها، فيما تُطرح المشاريع «الأقلّ جاذبية»، من حسياء في حمص ومعرة النعمان في إدلب، وصولاً إلى الرمل الجنوبي في اللاذقية.

في مقابل ذلك، يكشف توزيع الفرص المطروحة عن مزاجية واضحة في تحديد الأولويات الاستثمارية. ففي قطاع الطاقة مثلاً، الذي يُفترض أن يكون في صلب عملية إعادة الإعمار والتنمية، ورغم ما يتيحه القطاع من مجالات واسعة في الكهرباء والنفط والغاز، لم تُطرح سوى فرصتَين فقط: الأولى، مشروع لتوليد الكهرباء من الرياح في منطقة غباغب في ريف درعا بكلفة تقديرية لا تتجاوز 2,5 مليون دولار؛ والثانية، لاستثمار السجيل الزيتي في منطقة خناصر جنوب شرقي مدينة حلب.

الصناعة والزراعة: حضور محدود

في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، من مثل قطاع الصناعات التحويلية، اختيرت ثماني فرص استثمارية، أبرزها مشروع استثمار «الشركة العربية المتحدة للصناعة» (الدبس)، وهي شركة حكومية جرى تأميمها في ستينيات القرن الماضي. ويهدف المشروع إلى إنشاء مجمع نسيجي متكامل وفق مبدأ العناقيد الصناعية، بكلفة تقديرية تبلغ نحو 130 مليون دولار، لم يتمّ تحديد الصيغة القانونية أو آلية الاستثمار المقترحة له. وينسحب الأمر نفسه على مشروع إعادة تشغيل «معمل الغزل الحكومي» في دير الزور بطاقة إنتاجية قدرها 50 طناً يومياً.

أمّا قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، فقد خُصّصت له ثماني فرص أيضاً، أبرزها مشروع «أرض مرداش» الزراعية في حماة للإنتاج الزراعي والحيواني المتكامل، والممتدّ على مساحة تقدّر بنحو 5,3 مليون متر مربع، بالإضافة إلى مشروع «واحة الرقة»، الذي يهدف إلى إقامة مجمع اقتصادي متكامل، يشمل المنطقة الصناعية الحرفية وسوق المواشي الحديث وسوق الهال المركزي، بكلفة قدّرتها الدراسة الأولية بنحو 108 مليون دولار. كما تتضمّن القائمة مشروع إنشاء معمل أعلاف في دير الزور بكلفة تتراوح بين 15 و20 مليون دولار، ومشروع منشأة أبقار مرافقها الخدمية والترفيهية من مدارس ومستشفيات ومراكز أعمال وحدائق وغيرها، بقدرة استيعابية تبلغ نحو 300 ألف نسمة. وفي منطقة عدرا العمالية في ريف دمشق، تطرح «الهيئة» مشروعاً مشابهاً في غايته وحجمه، يتضمن بناء 60 ألف وحدة سكنية تستوعب نحو 293 ألف نسمة، تحت عنوان «ربط السكن بالعمل والإنتاج»، من دون الإعلان عن الكلفة التقديرية للمشروع.

أما ثاني أكبر مشروع، في قطاع العقارات أيضاً، من حيث الكلفة الاستثمارية المعلنة، فيقع في محافظة القنيطرة، ويهدف إلى إنشاء وحدات للسكن الشعبي، تستهدف تحسين الواقع السكني ودعم التنمية الحضرية، وذلك بكلفة أولية تتجاوز 2,4 مليار دولار. كما تضمّ القائمة سبع فرص عقارية أخرى لإقامة مدن ومناطق عمرانية جديدة تمتدّ من منطقة الديماس في ريف دمشق إلى حسياء في حمص ومعرة النعمان في إدلب، وصولاً إلى الرمل الجنوبي في اللاذقية.

> **عاد مشروع استثمار ثكنة «طارق بن زياد» إلى الواجهة، وهو مشروع يُعاد طرحه بصورة سنوية منذ أكثر من عقدين**

في هذا السياق، تتضمّن «محفظة» المشاريع الجديدة، التي تقدّم «الاستثمار السورية» لمحة عنها، نحو 98 فرصة موزّعة على جميع المحافظات باستثناء السويداء والحسكة، وتشمل نحو 16 قطاعاً اقتصادياً وخدمياً، بكلف تتراوح بين مليون دولار وأكثر من خمسة مليارات دولار. وبينما تختلف أهمية هذه المشاريع تبعاً لحجمها المالي أو ضرورتها الاقتصادية والخدمية أو انتشارها الجغرافي، تبدو الهيمنة واضحة للمشاريع العقارية ومشاريع البنى التحتية.

العقارات أولاً

يتصدّر مشروع «مدينة دير الزور الجديدة» قائمة الفرص المطروحة، مع كلفة تقديرية تصل إلى 5,3 مليارات دولار، ما يجعله الأضخم بين جميع المشاريع المعروضة. ويهدف المشروع إلى إنشاء 60 ألف وحدة سكنية مع مرافقها الخدمية والترفيهية من مدارس ومستشفيات ومراكز أعمال وحدائق وغيرها، بقدرة استيعابية تبلغ نحو 300 ألف نسمة. وفي منطقة عدرا العمالية في ريف دمشق، تطرح «الهيئة» مشروعاً مشابهاً في غايته وحجمه، يتضمن بناء 60 ألف وحدة سكنية تستوعب نحو 293 ألف نسمة، تحت عنوان «ربط السكن بالعمل والإنتاج»، من دون الإعلان عن الكلفة التقديرية للمشروع.

أما ثاني أكبر مشروع، في قطاع العقارات أيضاً، من حيث الكلفة الاستثمارية المعلنة، فيقع في محافظة القنيطرة، ويهدف إلى إنشاء وحدات للسكن الشعبي، تستهدف تحسين الواقع السكني ودعم التنمية الحضرية، وذلك بكلفة أولية تتجاوز 2,4 مليار دولار. كما تضمّ القائمة سبع فرص عقارية أخرى لإقامة مدن ومناطق عمرانية جديدة تمتدّ من منطقة الديماس في ريف دمشق إلى حسياء في حمص ومعرة النعمان في إدلب، وصولاً إلى الرمل الجنوبي في اللاذقية.

في مقابل ذلك، يكشف توزيع الفرص المطروحة عن مزاجية واضحة في تحديد الأولويات الاستثمارية. ففي قطاع الطاقة مثلاً، الذي يُفترض أن يكون في صلب عملية إعادة الإعمار والتنمية، ورغم ما يتيحه القطاع من مجالات واسعة في الكهرباء والنفط والغاز، لم تُطرح سوى فرصتَين فقط: الأولى، مشروع لتوليد الكهرباء من الرياح في منطقة غباغب في ريف درعا بكلفة تقديرية لا تتجاوز 2,5 مليون دولار؛ والثانية، لاستثمار السجيل الزيتي في منطقة خناصر جنوب شرقي مدينة حلب.

الصناعة والزراعة: حضور محدود

في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، من مثل قطاع الصناعات التحويلية، اختيرت ثماني فرص استثمارية، أبرزها مشروع استثمار «الشركة العربية المتحدة للصناعة» (الدبس)، وهي شركة حكومية جرى تأميمها في ستينيات القرن الماضي. ويهدف المشروع إلى إنشاء مجمع نسيجي متكامل وفق مبدأ العناقيد الصناعية، بكلفة تقديرية تبلغ نحو 130 مليون دولار، لم يتمّ تحديد الصيغة القانونية أو آلية الاستثمار المقترحة له. وينسحب الأمر نفسه على مشروع إعادة تشغيل «معمل الغزل الحكومي» في دير الزور بطاقة إنتاجية قدرها 50 طناً يومياً.

أمّا قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، فقد خُصّصت له ثماني فرص أيضاً، أبرزها مشروع «أرض مرداش» الزراعية في حماة للإنتاج الزراعي والحيواني المتكامل، والممتدّ على مساحة تقدّر بنحو 5,3 مليون متر مربع، بالإضافة إلى مشروع «واحة الرقة»، الذي يهدف إلى إقامة مجمع اقتصادي متكامل، يشمل المنطقة الصناعية الحرفية وسوق المواشي الحديث وسوق الهال المركزي، بكلفة قدّرتها الدراسة الأولية بنحو 108 مليون دولار. كما تتضمّن القائمة مشروع إنشاء معمل أعلاف في دير الزور بكلفة تتراوح بين 15 و20 مليون دولار، ومشروع منشأة أبقار في المحافظة نفسها بكلفة تقدّر بما بين 15 و30 مليون دولار.

وتبرز، في قطاع البيئة وإدارة النفايات، ثلاث فرص استثمارية هامة، أكبرها مشروع النظافة وإدارة وتدوير النفايات الصلبة في مدينة دمشق بكلفة تقديرية تبلغ 100 مليون دولار. ويقوم المشروع على أن يتولّى المستثمر أعمال النظافة والتدوير على نفقته الخاصة، مقابل حق الانتفاع بالنفايات وحصول المحافظة على نسبة من صافي الأرباح، علماً أن كمية النفايات المنتجة يومياً في دمشق تُقدّر بنحو 2500 طن، مع توقعات بارتفاعها مستقبلاً إلى ثلاثة أضعاف تقريباً، أي 7500 طن.

فرص مكرّرة

اللافت في «محفظة الفرص» الجديدة أن «هيئة الاستثمار»، وبالتعاون مع العديد من الوزارات والجهات العامة، أعادت طرح عدد من الفرص الاستثمارية التي سبق أن جرى طرحها خلال السنوات الماضية من دون أن تصل إلى مرحلة التنفيذ لأسباب متعدّدة. ومن أبرز هذه المشاريع مشروع «مترو دمشق»، الذي يعود إلى الواجهة مجدداً بكلفة تقديرية تبلغ 1,2 مليار دولار، إضافة إلى مشروعَين استراتيجيين للنقل البرّي: الأول، إنشاء طريق سريع يمتد لمسافة 432 كيلومتراً من الحدود التركية شمالاً إلى الحدود الأردنية جنوباً، والثاني، مشروع ممائل يربط طرطوس في الساحل السوري بمنطقة التنف على الحدود مع العراق، فضلاً عن مشروع الربط السككي بين سوريا والعراق بطول 145 كيلومتراً.

كذلك، أُعيد طرح عدد من مشاريع البنية التحتية، بينها جر مياه الشرب من الساحل إلى دمشق بكلفة تقديرية تصل إلى 800 مليون دولار، وجرّ مياه بحيرة الفرات إلى تدمر وخنيفيس والفرقلس ومدينة حسياء الصناعية بكلفة تتراوح بين 350 و400 مليون دولار. ويتمثّل المشروع الثالث في إنشاء سدّ حلبية وزلبية على نهر الفرات بكلفة تقديرية تتراوح بين 320 و380 مليون دولار.

أمّا في قطاع السياحة، فيعود مشروع استثمار ثكنة «طارق بن زياد» في مدينة حلب إلى الواجهة مجدداً بكلفة تبلغ 100 مليون دولار، وهو مشروع يُعاد طرحه بصورة سنوية منذ انعقاد «الملتقى الاستثماري السياحي» الأول قبل أكثر من عقدين. وينطبق الأمر نفسه على مشروع استثمار سوق الإنتاج في حلب بكلفة تقديرية تصل إلى 100 مليون دولار، إلى جانب مشاريع أخرى لم تجد طريقها إلى التنفيذ رغم تكرار الإعلان عنها.

أيّاً يكن، ليس في الأمر «مذمّة» أن تعاود الحكومة الحالية الاستفادة من الجهود المبذولة سابقاً لدراسة الفرص الاستثمارية في البلاد، إنما عندما يُعاد طرح المشاريع نفسها من دون دراسة أسباب تعثّرها، وإحجام المستثمرين عنها أو إيقاف الجهات الحكومية سابقاً طرحها للاستثمار، فهذا يعني إعادة إنتاج الفشل وهدر مزيد من الوقت. وتتفاقم هذه المشكلة بالنظر إلى أن المرحلة الحالية مختلفة تماماً بظروفها المحلية والإقليمية عن مرحلة ما قبل الحرب.

توقيع مذكرات تفاهم استثمارية مع عدد من الشركات الدولية العام الماضي (سانا)

الحرب الكونية ضد المقاومة

الأرض والسيادة والاستقواء بالعدوّ

سعد الله مزرعاني *

تُطرح في هذه الأيام، وبشكل متصاعد ومتوتّر، مسائل كبيرة ومصيرية. هي الوحيدة المتواصلة العام للبنان في المنطقة، وعلاقاته بقواها وبلدانها وأزماتها وانعكاسات أزماتها. تتناول أيضاً موقع لبنان في الصراع الدولي، إثر مرحلة لجوء القوة الرئيسية للرأسمالية الإمبريالية في العالم، إلى خيار استخدام القوة في خدمة الاقتصاد بشكل مباشر: عبر الحروب والغزو والتدخّل في الشؤون الداخلية للدول وللشعوب. يتصل بذلك الحديث عن اليوم الثاني أو اللاحق لما بعد النتائج والتسويات والتحوّلات.

لا يخرج لبنان عن هذا المسار. هو ساحة من ساحات الصراعات الدولية والإقليمية، بل إنه، في الواقع، ساحة أساسية تخاض فيها حرب لم تتوقف، خصوصاً منذ عملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر عام 2023. المعركة فيه وعليه معركتان متداخلتان بشكل وثيق: الأولى ذات طابع إقليمي ودولي. الثانية طابعها محلي يتصل بتوازنات الداخل وما يمكن أن تحدثه فيها التوازنات الخارجية الراهنة.

في كنف استراتيجية حروب متعاقبة في المنطقة، بدأها جورج بوش الأب ويواصلها دونالد ترامب، تدور معركة ضارية في لبنان لم تتوقف منذ تشرين عام 2023. طرفا هذه المعركة المباشران إسرائيل ولبنان. وهي، ككل معارك لبنان في المرحلة التاريخية المعاصرة، ذات صلة وثيقة بالقضية الفلسطينية. بعد حروب أعوام 1978 و1982 و2000 و2006... كانت، وتستمر، معركة غزة: «طوفان الأقصى» هي نتيجة مباشرة لانسداد الأفق أمام أي حل، ولو جزئي وغير متوازن، للقضية الفلسطينية. تورّعت الدول العربية ما بين مطبّع مع إسرائيل، ومتواطئ، ومستنزَف بالصراع الداخلي نتيجة التدخل الخارجي الاستعماري الغربي. كان قطار الاستسلام الرسمي العربي يسير مسرعاً نحو التطبيع الشامل مع العدو بقيادة واشنطن. حين أطلقت حركة «حماس» وشركاؤها المقاومون في غزة عمليتهم المفاجئة والمبهرة في 7 تشرين الأول عام 2023. العدو الصهيوني، والمشرف الأساسي على الصراع (أي الطرف الأميركي) حوّلا الرد إلى معركة شاملة لتصفية ما تبقّى من القوى «المعانِدة» في وضع مختل لمصلحة واشنطن وتل أبيب. بطولات مدهشة وتضحيات هائلة ميّزت معركة الغزيين. أمّا العدو وواشنطن والمتواطئون فلجأوا إلى حرب الإبادة التي ما توقّفت جزئياً (تحت تأثير الصمود الغزالي والإدانة الشعبية والسياسية الدولية)، إلا لتستأنف عبر «خطة ترامب»! وهي خطة تآمر وتضليل، لتحقيق الأهداف الصهيو-أميركية، بوسائل أخرى. أمّا الطرف المواجه، ولو بتفاوت في الانخراط، فهو الفلسطيني واللبناني والسوري واليمني والعراقي والإيراني. باستثناء الإيراني والسوري (الذي بدا مرتبكاً ومُنهكاً فمهزوماً) فإن الأطراف الأخرى هي منظمات شعبية مسلحة حملت أعباء ومسؤوليات المقاومة والدفاع، فيما كانت سلطات بلدانها تمارس نوعاً من الحياد السلبي غالباً. كان هذا شأن سلطات العراق ولبنان وفلسطين ورام الله وعدن. التناقض ما بين السلطات الرسمية والمقاومة الشعبية طرح مجموعة كبيرة من المسائل الصراعية التي ما زالت تغذيها واشنطن خصوصاً. لبنان حظي، ولا يزال، بالنسبة الأعلى من تلك الضغوط.

تدور في لبنان الآن معركة كبيرة ومصيرية في مجرى الصراع العام. هي الوحيدة المتواصلة رغم اتفاق «وقف العمليات العدائية» بين المقاومة والعدو في 27 تشرين الثاني 2024، ووقف إطلاق النار بين الطرفين الأميركي والإيراني في أواسط نيسان الماضي. ضمن صراع ممتدّ، بين المقاومات في لبنان والعدو الإسرائيلي، ألحقت بجيشه خسائر وهزائم غير مسبوقة. سارعت المقاومة في لبنان إلى خوض حرب «إسناد» ذات طابع تضامني، سياسياً وعسكرياً وأخلاقياً. حصل ذلك رغم الخصوصية اللبنانية المعروفة. استدعى ذلك غضباً عدوانياً أميركياً وإسرائيلياً غير مسبوق. وهو تعاظم بانتخاب ترامب رئيساً. صعّد العدو، بدعم أكبر من قبل واشنطن، عدوانه ضد المقاومة والمواطنين المدنيين مستعيداً الكثير من أساليبه الوحشية في غزة! تبلورت، سريعاً، خطة أميركية/ إسرائيلية بمشاركة خليجية لتمكين الجيش الإسرائيلي من تحقيق ما عجز عن تحقيقه في الميدان. تداعى ذلك سريعاً إلى إحداث تغيير جوهري في السلطة اللبنانية على مستوى رئاستي الجمهورية والحكومة وتركيبتهما. من الحياد النسبي انتقلت السلطة في لبنان إلى «الالتحاق الكامل بالخطة الأميركية الإسرائيلية في لبنان». استُحضرت ورشة كبيرة، أدارتها واشنطن بكل تفاصيلها وسمّت، وتناقشت الوضع اللبناني. وهي تناقشت طلّت قائمة، كموناً أو نشاطاً، في ما يتعلق بنظام البلاد وبتوازناتها وبعلاقاتها، وصولاً إلى التحالفات والأولويات، انتهاءً بالموقع والهوية، بأبعاد طائفية ومذهبية، أو مصلحية عامة فردية! لقد حرصت واشنطن على زجّ هذه العوامل جميعها، بالإضافة إلى عوامل الحصار ومنع المساعدات والضغط العسكري العدواني الإسرائيلي، في خدمة هدف واحد هو تصفية المقاومة جزء: إلغاء شرعية سلاحها ونزعه. إضعاف وتشتيت البيئة الشعبية الحاضنة، إحداث فتنة داخلية، زجّ الجيش في صراع مع المقاومة وتحميله مسؤولية الخراب والاحتلال...

في مجرى ذلك تحرّكت المواقع التنفيذية الجديدة في السلطة، لطرح مسألة الصلاحيات، عبر الاستقواء بالضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية الأميركية وبالعدوان البربري الهمجي الإسرائيلي. هذان كانا ولا يزالان يشتدّان لمواجهة بطولات المقاومة التي فاجأت العدو وداعبيه بقوة حضورها وفاعلية ضرباتها.

الرئيس جوزيف عون يتصدّر قائمة الساعين إلى إحداث تغييرات جوهرية في الحقول المُشار إليها آنفاً. أسبابه خاصة وعامة. ناور في مرحلة أولى لجسّ النبض بشأن الأفعال والردود عليها داخلياً وإقليمياً وخارجياً. هو الآن يقود المعركة منفرداً، متذرّعاً بأنه المُخوّل وحده بوضع مختل لمصلحة واشنطن وتل أبيب. بطولات مدهشة وتضحيات هائلة ميّزت معركة الغزيين. أمّا العدو وواشنطن والمتواطئون فلجأوا إلى حرب الإبادة التي ما توقّفت جزئياً (تحت تأثير الصمود الغزالي والإدانة الشعبية والسياسية الدولية)، إلا لتستأنف عبر «خطة ترامب»! وهي خطة تآمر وتضليل، لتحقيق الأهداف الصهيو-أميركية، بوسائل أخرى. أمّا الطرف المواجه، ولو بتفاوت في الانخراط، فهو الفلسطيني واللبناني والسوري واليمني والعراقي والإيراني. باستثناء الإيراني والسوري (الذي بدا مرتبكاً ومُنهكاً فمهزوماً) فإن الأطراف الأخرى هي منظمات شعبية مسلحة حملت أعباء ومسؤوليات المقاومة والدفاع، فيما كانت سلطات بلدانها تمارس نوعاً من الحياد السلبي غالباً. كان هذا شأن سلطات العراق ولبنان وفلسطين ورام الله وعدن. التناقض ما بين السلطات الرسمية والمقاومة الشعبية طرح مجموعة كبيرة من المسائل الصراعية التي ما زالت تغذيها واشنطن خصوصاً. لبنان حظي، ولا يزال، بالنسبة الأعلى من تلك الضغوط.

تدور في لبنان الآن معركة كبيرة ومصيرية في مجرى الصراع العام. هي الوحيدة المتواصلة رغم اتفاق «وقف العمليات العدائية» بين المقاومة والعدو في 27 تشرين الثاني 2024، ووقف إطلاق النار بين الطرفين الأميركي والإيراني في أواسط نيسان الماضي. ضمن صراع ممتدّ، بين المقاومات في لبنان والعدو الإسرائيلي، ألحقت بجيشه خسائر وهزائم غير مسبوقة. سارعت المقاومة في لبنان إلى خوض حرب «إسناد» ذات طابع تضامني، سياسياً وعسكرياً وأخلاقياً. حصل ذلك رغم الخصوصية اللبنانية المعروفة. استدعى ذلك غضباً عدوانياً أميركياً وإسرائيلياً غير مسبوق. وهو تعاظم بانتخاب ترامب رئيساً. صعّد العدو، بدعم أكبر من قبل واشنطن، عدوانه ضد المقاومة والمواطنين المدنيين مستعيداً الكثير من أساليبه الوحشية في غزة! تبلورت، سريعاً، خطة أميركية/ إسرائيلية بمشاركة خليجية لتمكين الجيش الإسرائيلي من تحقيق ما عجز عن تحقيقه في الميدان. تداعى ذلك سريعاً إلى إحداث تغيير جوهري في السلطة اللبنانية على مستوى رئاستي الجمهورية والحكومة وتركيبتهما. من الحياد النسبي انتقلت السلطة في لبنان إلى «الالتحاق الكامل بالخطة الأميركية الإسرائيلية في لبنان». استُحضرت ورشة كبيرة، أدارتها واشنطن بكل تفاصيلها وسمّت، وتناقشت الوضع اللبناني. وهي تناقشت طلّت قائمة، كموناً أو نشاطاً، في ما يتعلق بنظام البلاد وبتوازناتها وبعلاقاتها، وصولاً إلى التحالفات والأولويات، انتهاءً بالموقع والهوية، بأبعاد طائفية ومذهبية، أو مصلحية عامة فردية! لقد حرصت واشنطن على زجّ هذه العوامل جميعها، بالإضافة إلى عوامل الحصار ومنع المساعدات والضغط العسكري العدواني الإسرائيلي، في خدمة هدف واحد هو تصفية المقاومة جزء: إلغاء شرعية سلاحها ونزعه. إضعاف وتشتيت البيئة الشعبية الحاضنة، إحداث فتنة داخلية، زجّ الجيش في صراع مع المقاومة وتحميله مسؤولية الخراب والاحتلال...

في مجرى ذلك تحرّكت المواقع التنفيذية الجديدة في السلطة، لطرح مسألة الصلاحيات، عبر الاستقواء بالضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية الأميركية وبالعدوان البربري الهمجي الإسرائيلي. هذان كانا ولا يزالان يشتدّان لمواجهة بطولات المقاومة التي فاجأت العدو وداعبيه بقوة حضورها وفاعلية ضرباتها.

الرئيس جوزيف عون يتصدّر قائمة الساعين إلى إحداث تغييرات جوهرية في الحقول المُشار إليها آنفاً. أسبابه خاصة وعامة. ناور في مرحلة أولى لجسّ النبض بشأن الأفعال والردود عليها داخلياً وإقليمياً وخارجياً. هو الآن يقود المعركة منفرداً، متذرّعاً بأنه المُخوّل وحده بوضع مختل لمصلحة واشنطن وتل أبيب. يتجاهل الرئيس، عمداً، أن هذا التكليف الدستوري محكوم بأن ينطلق من النصوص الدستورية ذات الصلة: لجهة مبدأ التفاوض، عندما يتعلق الأمر بالعدو، وبمرجعيته في مجلسَي الوزراء والنواب فضلاً عن الثوابت الوطنية... عندما يتعلق الأمر بالقرار والإبرام.

الأمر ليس مجرّد خطأ: شروط انتخاب الرئيسين، التنازلات السياسية والعسكرية التي أقرّتها الحكومة (لجهة التفاوض المباشر وحصر السلاح) وتصنيف جناح المقاومة العسكري «خارجاً عن القانون» في زمن الاحتلال)، حملة التيار اليميني العنصري المتحالف تاريخياً مع العدو... ذلك وسواه تشير إلى أننا أمام ارتكاب متعمّد المخاطر، ما يتهدّد سيادة البلد ووحدة ترابه وشعبه، فضلاً عن الأمن والاستقرار والازدهار.

ثمّة محاولة يائسة لتطويع الوضع اللبناني لكي يكون في خدمة المشروع الأميركي الصهيوني: بالاستدراج إلى عدو طامع وإرهابي وعنصري. سيشكّل ذلك مجازفة كبرى بلبنان. لن ينجو منها خصوصاً الذين يتوهّمون بأنهم سيعيدون عقارب الساعة إلى الوراء.

في ذكرى مئة سنة على الدستور: ماذا عن الخيارات الصحيحة والتوجّهات المطلوبة؟ إلى المقال المقبل.

* كاتب وسياسي لبناني

دَورُ زعماء الشّيعة في لبنان المعاصر: مذكّرات كاظم الخليل [13]

أسعد أبو خليل *

لا يزالُ الحديثُ هنا عن مُذكّرات كاظم الخليل التي صدرت حديثاً بعنوان: «مذكّراتي: كاظم الخليل»، عن دار سائر المشرق. الخليل اختلف مع حليفه وصديقه سليمان فرنجيّة على أمرين:

1) هو أراد إنزالَ الجيش اللّبناني «وحتى لو كان فريقٌ منه سينشقُّ عنه» (ص. 720، ج 2).

2) كما أنّه أراد من فرنجيّة أن يتّصلَ بحافظ الأسد ويطلبَ منه أن يُوقف مساندته للفدائيّين وأن يتّفقَ معه «على إنهاء هذا الوضع الشاذّ». وعندما أصبح كميل شمعون وزيراً للداخليّة في حكومة رشيد كرامي في عام 1975، دعاه إلى الاستقالة وقال له: «شكّلوا حكومة عسكريّة وأعلنوا حالة الطوارئ وأعطوا أمراً للجيش بأن يقمع الفتنة» (ص. 723). قَمْعُ الفتنة في رأي الخليل لم يكن يعني أبداً قَمْع ميليشيات حزبه وحزب «الكتائب» و«حرّاس الأرز». إنّ القَمْع يسري عنده فقط ضدّ «الفلسطينيّين». أوعز شمعون إليه بأن ينقلَ طلبه إلى سليمان فرنجيّة. فعل، لكنّ فرنجيّة حمّل المسؤوليّةَ عن الحالة للوزراء أنفسهم. كان الخليل يريد من فرنجيّة أن يستبدلَ رشيد كرامي برئيس أكثر مطاوعة منه، كانَ الرأي العام المسلم كان سيقبل، وبخاصّة على ضوء الضجّة التي صاحبت تعيين أمين الحافظ في عام 1973 والحكومة العسكريّة في عام 1975، وفي الحالَيْن ضدّ مزاج الرأي العام السُّنّي والمسلم بصورة عامّة. ويذكر في الرواية كيفَ أنّ موقف كرامي من شمعون لم يكن متناسقاً،

> إنّ علاقة زعماء الشيعة بإيران ليست جديدة وليست وليدة زمن ظاهرة حزب الله. كان الخليل، مثلاً، وثيق الصلة بالنظام الإيراني الشاهنشاهي المتحالف مع إسرائيل. لم تكن تلك العلاقة مشينة في حسبان النظام الطائفي المتسربل بالسيادة آنذاك

فكان ينتقده في هيئة الحوار إلّا أنّه أدلى ببيان مؤيّد لشمعون داخل قاعة مجلس النواب، ما دفع شمعون للردّ بودّ بالمثل. علّقَ صائب سلام على هذا التلوّن من كرامي بالقول: «ما هو هذا النوع من البشر الذي لا يستقرّ على رأي ويتلوّن كالحرباء» (ص. 724). طبعاً، العلاقة بين سلام وكرامي كانت دائماً في مدٍّ وجزْر وكانت المناكفات بينهما من أمتع ما يحصل في قاعة المجلس لجدل الحرب.

مرّة أخرى، تظهر حساسيّة الخليل الناقصة نحو الضحايا المسلمين في الحرب، مقارنة بحساسيّته الفائقة نحو الضحايا المسيحيّين. هكذا يروي قصّة السبت الأسود الذي سقط فيه أكثر من 300 قتيل برئيس من المسلمين اللّبنانيّين والفلسطينيّين والسوريّين: «صباح يوم السبت نفسه قُتل أربعةٌ من كوادر الكتائب وجُرح آخر في طريق يؤدّي إلى محلّة الفنار، ولم يُعرف مَن قتلهم، ولكن الكتائب اتّهموا المقاومة الفلسطينيّة، ولأخذ بثأرهم أخرجوا إلى الشوارع أعداداً من المسلّحين يطلقون النار على كلّ من يلتقونه في الشارع أو في سيارته أو في محلّ عمله، فيُردونه قتيلاً دون أن يعرفوا من هو وإلى من ينتسب، بل لمجرّد كونه مسلماً. وكانت حصيلة مجزرتهم هذه قد تراوحت بين سبعين ومئة وعشرين ضحيّة» (ص. 727). لم يذكر الخليل، ربّما للتخفيف من وقْع جريمة الحرب المروّعة هذه، أنّ اسم هذا اليوم في تاريخ الحرب الأهليّة هو «السبت الأسود». هذا اليوم غيّرَ مسار الحرب الأهليّة ودفع دفعاً بالغرائز الطائفيّة إلى الشوارع، وعلى المقلبَيْن. هذا القتْل الجماعي على الهويّة كان من دون شكّ أكبر مجزرة في تاريخ الحرب، غير المجازر في المخيّمات الفلسطينيّة. لم يكن بين الضحايا في السبت الأسود أيٌّ من المقاتلين، ولهذا لا يمكن المقارنة مع معركة الدامور لأنّها كانت معركة عسكريّة وإن كانت القوى اللّبنانيّة والفلسطينيّة قد قتلت في خضمّها مدنيّين أبرياء. يذكر الخليل عرَضاً جداً: «كان بين الضحايا بعض من مؤيّدَيْ، الأمر الذي حملني على أن أوجّه إلى الرئيس شمعون والشيخ بيار انتقاداً شديداً». وبالفعل، أصدر الخليل بيان استنكار في هذه المناسبة لكنّه خلا من أيّ إشارة إلى هويّة المجرمين الطائفيّين. وعندما ينتقل إلى «حرب الفنادق» يغفل عن ذِكر مسؤوليّة ميليشيات اليمين التي افتعلت المعركة إذ يقول: «... واجتاح المسلّحون محلّة الفنادق» (ص. 727). أيّ مسلّحين؟ الخليل لا يقول، ويترك المخيّلة كي تذهب بعيداً.

إنّ علاقة زعماء الشيعة بإيران ليست جديدة وليست وليدة زمن ظاهرة حزب الله. كان الخليل، مثلاً، وثيق الصلة بالنظام الإيراني الشاهنشاهي المتحالف مع إسرائيل. لم تكن تلك العلاقة مشينة في حسبان النظام الطائفي المتسربل بالسيادة آنذاك. وتدليلاً على العلاقة بين الخليل والشاه، عيّن فرنجيّة خليل الخليل (ابن كاظم) سفيراً في طهران. هنا يتبادر إلى الذهن السؤال البديهي: لماذا تكون العلاقة مع إيران الصهيونيّة (التي امدّت فرقاء اليمين بالمال والسلاح) مقبولة ومحمودة، وتكون العلاقة مع إيران المعادية لإسرائيل (وهي تمدّ فرقاء إسلاميّين، سُنّة وشيعة ويساريّين من الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين بالمال والسلاح) مَقيتة ومرفوضة؟ ما هو المعيار؟ وأراد الخليل آنذاك أن يزور الشاه كي يُطلعه على «مساندة الرئيس الأسد للّيسار في لبنان» (ص. 731). ينسى البعض كم أنّ البُعد اليساري-اليميني كان كبيراً في أوّل الحرب وكيف أنّ تصريحات بيار الجميّل اليومية تضمّنت تنديداً باليسار المحلّي والعالمي أكثر بكثير من أيّ كلام عن خطر التوطين المزعوم (لم يكن المصطلح يرد في تصريحات الجميّل آنذاك، هي أُدخلت إلى مصطلحات اليمين فيما بعد لطمْس الجانب الطائفي واليميني من حرب اليمين ضدّ المسلمين وضدّ اليسار في آن). أراد الخليل أن يقابل الشاه لكنّ ابنه يقول له إنّ لا ضرورة للقابلة وإنّه سينقل طلبات الخليل إلى الجنرال نصيري (يعرّفه الخليل بأنّه «رئيس جهاز الأمن الإيراني» (ص. 731) كي لا يذكر اسم «السافاك»)، والذي يدوره ينقلها إلى الشاه. لكن: ما هي طبيعة طلبات الخليل وفريقه إذا كانت الحاجة لإيصالها إلى رئيس «السافاك»، الجهاز الإرهابي التابع للشاه؟ من المنطقي أن يستنتج المرء أنّ في الأمر طلبات تسليح وتجهيز. يحمّله سليمان فرنجيّة رسالة إلى الشاه وفيها شرْح للحرب في لبنان، ومن بنود الشرح: «الثورة في لبنان ليست طائفيّة، بل ثورة يساريّة يؤيّدها ويُسلّحها الروس، وغوْاصاتهم تحمي البواخر التي تُحضر السلاح إلى المقاومة. إنّ المقاومة اكتفرها يسارية ومتلاحمة مع الأحزاب اليسارية، ويُخشى أن يعمّ خطرها على كلّ البلدان المجاورة. إنّ السوريّين مسترسلون بمساندة اليسار وإذكاء نار القتال في لبنان» (ص. 732).

أمّا كميل شمعون، فحمّله رسالة ورد فيها أنّه «لا ينساه في هذه المحنة، كما لم ينسَه في أحداث سنة 1958». ومن المعروف أنّ الشاه ساند شمعون (عسكريّاً وسياسيّاً) في الحرب الأهليّة في عام 1958 لدعم السيادة في وجه تدخّل جمال عبد الناصر في الشأن اللّبناني، لأنّ الشاه اقرب إلى لبنان من عبد الناصر بحُكم الجيرة.

يلتقي الخليل بالشاه ويشرح له أنّ الهدف من ثورة لبنان هو «اتّخاذه قاعدة للثيوقراطية التنطلق منه إلى بلدان المنطقة الأخرى». لا يرد أيّ شيء عن خطر التوطين الفلسطيني، اللّازمة الحالية في استذكار اليمين الطائفي لسنوات الحرب وأهدافها. الشاه يقول له إنّ الغرب يقول إنّ تشيّعَ المسيحيّين بالحُكم وعدم منْح المسلمين حقوقهم هما من أسباب الحرب. يتعجّب الشاه من تساهل إسرائيل مع الشيوعيّة، كأنّ إسرائيل كانت متفرّجة في الأحداث اللّبنانيّة.

ينقل له كاظم الخليل همّاً آخر. ينبّهه أنّ «الشيوعيّين يحاولون القضاء على الزعامات الشيعيّة والسيطرة على مناطقهم، كما فعلوا في المناطق السنّيّة... مع العلم بأن لا قدرة لزعماء الشيعة على مقاتلة الشيوعيّين إذا لم تُقدَّم لهم المساعدات التي يحتاجونها، وإذا توفّرت لهم المساعدة إضافة إلى كثرتهم العدديّة وقدرتهم على القتال، بإمكانهم تحويل مجرى الأحداث اللّبنانيّة» (ص. 734). هنا نفهم أنّ الهدف كان الحصول على المال والسلاح (والسيادة طبعاً). الشاه أجابه: «أمّا المساعدات فأدرس أمرها في الأيّام القليلة القادمة مع أصدقائنا، وسأتّخذ بشأنها الإجراءات الواجب اتّخاذها» (ج 2. ص. 735). كم أنّ استجداء التدخّل العسكري والمالي والسياسي الإيراني الشاهنشاهي كان سياديّاً في حينه. ثم تحدّث الخليل عن أخطار «الشيوعيّة» (لا عن خطر التوطين، لسبب ما) مع أمير عبّاس هويدا، رئيس وزراء إيران في حينه. هويدا أخبره أنّ الشيوعيّة هي «ميكروب ينتقل بمختلف الوسائل». وكان الخليل، حسب سرديّته، يدحض الفكرة التي زرعها الإعلام الغربي «أنّ المسيحيّين هم المُخطئون» (ص. 737). أمّا عن الوضع داخل إيران والموقف من الشاه، فيقول الخليل إنّ «كلّ من اجتمعتُ بهم يحبّونه ويحترمونه ويهابونه... وقد لمستُ أنّ الشاه يهتمّ لأبعد حدّ بالطبقات الفقيرة والعمّال». بالطبع، لم يكن الخليل من هؤلاء الذين توقّعوا انفجار الثورة الإيرانيّة.

يتحدّث الخليل بألم عن الهجوم على السعوديات والرامي، فيما مرّ مرور الكرام على مجزرة تل الزعتر وجعلها معركة من معارك الحرب ضدّ المقاومة الفلسطينيّة. بقي الخليل في إيران نحو الشهر، وكان ينتظر تحقيق وعود الشاه. يقول إنّه لم ينفّذ وعوده لكنّه لم يوضح ماهيةَ هذه الوعود. شعر الخليل أنّ الشاه يتهرّب منه عندما رفض مقابلته لمرّة ثانية.

غادر الخليل إيران معترضاً على سوء المعاملة و«التصرّف السياسي». انتقل إلى عمّان حيث اجتمع مع الملك حسين وشكا تصرّف الشاه. لم يستغرب ترحيبَ الدكتاتور الشاه وجماعته» (ص. 740). يتحدّث الخليل للملك حسين عن ضرورة «تسليح أبناء الجنوب للدفاع عن أنفسهم وجعْلهم مسؤولين عن مصيرهم» (ص. 741). لا يوضح هدف هذا التسليح أو إذا كان من أجل محاربة المقاومة الفلسطينيّة. يخبّئه الملك حسين إذ يقول له: «موضوع السلاح نبحثه في ما بعد، أمّا طلب تدخّلي مع الرئيس الأسد، فسأفعله فوراً» (كان الخليل قد طلب من الملك حسين التدخّل مع الأسد لكي «يضع حدّاً للاعتداءات الفلسطينيّة على أبناء الجنوب ويمنعهم من إعطاء الذرائع لإسرائيل لتضرب أبناء الجنوب»). ويعترف الخليل للحسين أنّه عرض على خدّام «إقامة اتّفاق ثلاثي بين سوريا والأردن ولبنان» (هو كان العرض باتّحاد وليس باتّفاق فقط).

في عام 1976، فكّر الخليل في «الانفصال» عن شمعون «حزبيّاً وسياسيّاً» (ص. 751). كانت هناك خلية عسكرية تابعة للخليل بقيادة العقيد أحمد الحاج، وكان الخليل يريد تزويد ابنه خليل لكنّ شمعون قبل بتشكيل حكومة استثنت ابنه.

يشير الخليل إلى انشقاق «جيش لبنان العربي» ويحمّل المقاومة الفلسطينيّة المسؤولية الكاملة عن ذلك. ويقول إنّ انشقاق الضباط المسيحيّين عن الجيش لم يكن إلّا ردّة فعل عن انشقاق المسلمين. هذا غير صحيح، طبعاً: 1) إنّ الجيش اللّبناني في حينه كان مجرّد ميليشيا في خدمة ميليشيات اليمين. 2) انشقّ عدد كبير من ضبّاط الجيش المسيحيّين وحاربوا مع ميليشيات اليمين قبل ظاهرة «جيش لبنان العربي».

(يتبع)

* كاتب عربي
حسابه على إكس «@asadabukhalil»

حين يستعير المُثقّف العربي أسمال الإمبراطورية

نواف الموسوي *

لا يحتاج الخطاب الاستشراقي اليوم إلى مستشرق أوروبي يجلس في جامعة غربية، أو إلى موظّف في إدارة استعمارية قديمة، كي يعيد إنتاج صورته التعالية عن العرب. فقد صار لهذا الخطاب، في بعض الأحيان، وكلاء محلّيون يتكلّمون العربية، وينتمون اسمياً إلى المجتمعات التي يضعونها باستمرار في قفص الاتهام، لكنّهم يفكّرون من داخل عين القوة الأميركية المهيمنة، ويكتبون كأنّهم يرفعون تقارير أخلاقية إلى مركز القرار الإمبراطوري، لا كأنّهم ينتمون إلى شعوب لها تاريخ وذاكرة وحقّ في السيادة والمقاومة.

المشكلة في هذا النمط من المثقّفين ليست أنه يختلف سياسياً مع هذه المقاومة أو تلك، أو ينتقد نظاماً أو حزباً أو جماعة أو تجربة. النقد حق وضرورة، بل إن المجتمعات التي لا تنتقد نفسها تتحوّل إلى طوائف مُغلقة وأساطير ميتة. المشكلة أعمق من ذلك: إنها في البنية النفسية والمعرفية التي تجعل بعض النخب العربية تنظر إلى نفسها وإلى مجتمعاتها من موقع الدونية، فيما تنظر إلى القوة الأميركية بوصفها معياراً للعقل والحضارة والحداثة والشرعية. هكذا لا تعود الولايات المتحدة دولة كبرى لها مصالحها وعنفها وجيوشها وشركاتها ومجمعها العسكري والاستخباري، بل تصبح في مخيّلتها اسماً آخر للعالم، وللحقيقة، وللقدَر السياسي الذي لا يجوز الاعتراض عليه.

هذا هو الاستشراق المُضمر: ليس أن يقول المثقّف صراحة إنّ العرب أدنى من الغرب، بل أن يبني تحليله على هذه الفرضية من غير أن يسمّيها. ليس أن يعلن إعجابه بالإمبراطورية، بل أن يتكلم كما لو أن كل خروج على إرادتها جنون، وكل مقاومة لها انتحار، وكل مُطالبة بالسيادة ضرب من الطفولة السياسية. إنه لا يقول دائماً إن واشنطن على حقّ، لكنه يقول إن العالم لا يُقرّ إلا من خلال واشنطن، وإن العقلانية ليست إلا التسليم بميزان قوتها، وإن الواقعية ليست إلا الامتثال لشروطها.

في هذا الخطاب، تصبح القوة الأميركية حقيقة طبيعية لا تاريخية. لا تُسأل عن حروبها، ولا عن قواعدها، ولا عن انقلاباتها، ولا عن حصاراتها، ولا عن رعايتها الطويلة للكيان الإسرائيلي، ولا عن تحويلها الشرق الأوسط إلى مختبر للخرائط الدموية. تُسأل الشعوب وحدها، لماذا تقاوم؟ لماذا لا تتأدّب؟ لماذا لا تفهم حدودها؟ لماذا لا تقبل بما كُتب لها؟ وهكذا ينتقل المثقّف من موقع الشاهد على الهيمنة إلى موقع الشرطي الرمزي لها، يوبّخ الضحية لأنها لم تحسن التصرّف أمام الجلّاد، ويعاتب المُحاصَر لأنه أزعج هندسة الحصار، ويؤنّب المقاوم لأنه كشف العنف الذي كان ينبغي أن يبقى مخفياً خلف لغة الاستقرار والدبلوماسية والنظام الدولي.

أخطر ما في هذا الخطاب أنه يلبس ثوب العقلانية. فهو لا يقدّم نفسه عادة بوصفه دفاعاً عن الإمبراطورية، بل بوصفه حكمة سياسية. يقول لك: نحن ضعفاء، فلنكن واقعيين. لكنّ الواقعية هنا لا تعني فهم موازين القوى من أجل تغييرها أو تحسين شروط الصراع معها، بل تعني تحويل الهزيمة إلى أخلاق، والاستسلام إلى فضيلة، والخضوع الرمزي إلى نضج. يصبح المثقّف «العاقل» هو الذي ينصح شعبه بأن يخفض رأسه حتى تمرّ العاصفة، ولو كانت العاصفة نفسها نظاماً دائماً من الإخضاع. أمّا مَن يرفض ذلك، فيُتّهم بالرومانسية، والمغامرة، والعدمية، وجرّ الناس إلى الكارثة.

لكن ما الذي يبقى من السياسة إذا تحوّلت الواقعية إلى اسم آخر للطاعة؟ وما الذي يبقى من الثقافة إذا صار دور المثقّف هو إقناع الناس بأن لا أفق لهم خارج إرادة السيد؟ إنّ الواقعية التي لا ترى إلا قوة العدو ليست واقعية، بل وعي مبتور يتصرّف كأنه الحقيقة كلها. نعم، أميركا قوة كبرى، بل القوة الأشد تأثيراً في النظام الدولي الحديث، لكن هذا لا يعني أنها قدر ميتافيزيقي. إنها قوة تاريخية، صنعت هيمنتها عبر الاقتصاد، والحرب، والتحالفات، والمؤسسات، والإعلام، والتكنولوجيا، والعقوبات، والردع. وما كان تاريخياً يمكن فهمه، وما يمكن فهمه يمكن مقاومته، أو على الأقل تقليص سلطته على المخيال السياسي.

لا يذهب الخطاب الاستشراقي الداخلي عادة إلى هذا الفهم. إنه يميل إلى تحويل الهيمنة إلى طبيعة. يريد أن يقول للعربي إنّ موقعه الطبيعي هو الهامش، وإن أقصى ما يستطيع فعله هو تحسين شروط تبعيته. ولذلك يستعير أسمال القوة الأميركية: مفرداتها، حساسياتها، تصنيفاتها، وطريقتها في فرز العالم بين عقلانيين ومتطرّفين، معتدلين ومغامرين، دول مسؤولة ودول مارقة، مدنيين وبرابرة. وحين يرتدي هذه الأسمال، يتوهم أنه انتقل إلى المركز، فيما لا يكون غالباً إلا صدى هامشياً له، وشاهداً محلياً تستعمله الإمبراطورية كي تقول: ها هم أبناء المنطقة يعترفون بأنهم لا يستحقّون إلا الوصاية.

هنا تظهر وظيفة «العربي الجيّد» في المخيال الأميركي. العربي الجيّد ليس فقط مَن يعارض العنف أو يدافع عن الحريات أو ينتقد الاستبداد؛ فهذه كلها قد تكون مواقف نبيلة حين تصدر عن استقلال أخلاقي وفكري. العربي الجيّد، في المعنى الإمبراطوري، هو مَن يبرّئ القوة الغربية من مسؤوليتها البنيوية، ويعيد توجيه الاتهام كلّه إلى الداخل العربي. هو مَن يقول إنّ مشكلاتنا كلها من ثقافتنا، من ديننا، من لغتنا، من قبائلنا، من ذاكرتنا، من عجزنا الأزلي عن الحداثة. وحين يفعل ذلك، لا يعود ناقداً لمجتمعه، بل شاهد زور على تاريخه.

ليس المقصود هنا إنكار أمراض الداخل العربي، ولا تبرئة الاستبداد، ولا تجميل الطائفية، ولا تحويل المجتمع إلى ضحية نقية بلا أخطاء. مثل هذا الدفاع السائج لا يقلّ ضرراً عن جلد الذات. لكنّ هناك فرقاً بين نقد الذات وتدميرها رمزياً. نقد الذات يسأل عن البنى، وعن التاريخ، وعن السلطة، وعن الاقتصاد، وعن الخارج والداخل معاً. أمّا جلد الذات فيلغي التاريخ كله لمصلحة حكم جوهراني واحد: نحن هكذا، وهم هكذا. نحن العنف، وهم القانون. نحن الغريزة، وهم العقل. نحن الفوضى، وهم النظام. نحن الجثة، وهم الطبيب. وهذه، بالضبط، هي البنية العميقة للاستشراق، ولو خرجت من فم مثقّف عربي لا من قلم موظف استعماري.

يتجلّى هذا الانسحاق خصوصاً عند كل مواجهة كبرى مع الولايات المتحدة أو إسرائيل. في تلك اللحظة، لا ينشغل هذا النمط من الخطاب كثيراً بالسؤال عن العدوان، بل بالسؤال عن «حصافة» مَن تعرّض للعدوان لأنه لم يعرف كيف يتفادى غضب السيّد. كأنّ المطلوب من الشعوب ليس أن تدافع عن أرضها وكرامتها، بل أن تُتقن فنّ عدم إزعاج القوة. وإذا قصفت إسرائيل، قالوا: مَن أعطاها الذريعة؟ وإذا حاصرت أميركا، قالوا: لماذا لم تحسنوا التفاوض؟ وإذا هُدّد بلد بالتدمير، قالوا: ألم نقل لكم إنّ موازين القوى لا ترحم؟ هكذا يتحوّل التحليل إلى محكمة دائمة للضحية، وتتحوّل الإمبراطورية إلى قوة تربوية قاسية لكنها مفهومة، بل تكاد تكون ضرورية لتأديب شعوب لا تتعلّم.

هذا النمط من الكلام ليس حياداً. إنه انحياز عميق، لكنه يخجل من تسمية نفسه. إنه لا يقول: أنا مع القوة الأميركية، بل يقول: أنا مع العقل. لا يقول: أنا مع منطق الهيمنة، بل يقول: أنا ضد المغامرة. لا يقول: أنا أحتقر مجتمعي، بل يقول: أنا أراه كما هو. غير أنّ «كما هو» هنا ليست وصفاً للواقع، بل إعادة إنتاج للصورة التي يريدها المركز عن هذا الواقع. فالمثقّف المُستلب لا يرى مجتمعه بعينه، بل بعين الكاميرا الإمبراطورية التي

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
السبت 30 أيار 2026 العدد 5788

فنون مشهدية

كارول عبود... «الوحشة»!

أدهم الدمشقي

أن تُزاحَ الخشبة نحو تخوم القلق البيروتي، وأن تُعاد صياغة العزلة الإنسانية بنبض محلي متحرّر من أسر الترجمة، هو التحدّي الوجودي الذي خاضه المخرج اللبناني جاك مارون في عرضه الأحدث «الوحش» على خشبة مسرح «المونو».

والعرض مُستند إلى نص الكاتب الأميركي جون باتريك شانلي (Danny and the Deep Blue Sea) الحائز جائزتي «الأوسكار» و«بوليتزر»، وجاء بترجمة ذكية من أرزة خضر، فلم يكن مجرد استعادة لتجربته الأولى التي انطلقت عام 2019 في محترفه الخاص، بل جاء بمثابة ولادة متجدّدة لنص ينتمي إلى جماليات «مسرح الجيب» النفسي، مُحمّلاً بجرعة مكثّفة من العنف الحميمي.

بوصلة الخشبة وانضباط الأداء

في هذا الفضاء المشحون، يكفي أن تُطِلّ كارول عبود حتى تستعيد خشبة المسرح اللبناني توازنها الداخلي وعمقها الصارم. إنها لا تؤدّي الأدوار التي تُسند إليها في المسرح أو التلفزيون والسينما باحترافٍ فحسب، بل تتحوّل إلى بوصلة أدائية تضبط الإيقاع كلّه. فهي تتعامل مع أي نص بوصفه طبقات جيولوجية غائرة، تغوص في تفاصيلها لتُذيب الفواصل تماماً بين وعيها الشخصي والتركيبة السيكولوجية للشخصية.

ولقد نجحت، بخبرتها ومراسها الطويل، في تفكيك المتن الخفي والمسكوت عنه داخل الحوار. ففي المسرحيات النفسية المعقّدة، كمسرحيّة «الوحش»، لا تسكن الحقيقة في الكلمات المنطوقة بقدر ما تقبع في المساحات الصامتة بين السطور. من هنا، تبرز عبود قارئةً دقيقة للمشاعر المكبوتة والمضطربة عبر تفاصيل بالغة الحساسية: من نظرة عين مكسورة تختزل خراب ماضٍ عائلي، إلى تردّد محسوب في النطق، أو تأرجح في الجسد يعكس وطأة الصراع الداخلي، وصولاً إلى ذلك الصمت الواعي والمُثقل الذي ينطق بزخم عاطفي يتجاوز صخب الحوار نفسه.

تفكيك التناقضات والجسد السيكولوجي

تجنّبت عبود ببراعة السقوط في فخ الاختزال الأُحادي أو تقديم «بيرتا» كأنموذج كرتوني لامرأة مأزومة. بل على العكس، فتّشت عن مكمن القوة في ذروة انكسار الشخصية، وعن تجلّيات الإنسانية في أوج قسوتها، ما جعل الشخصية كائناً إنسانياً ملتبساً يستدرّ التعاطف بقدر ما يثير النفور.

ولأن العقد النفسية لا تقبع في العقل وحده، فقد طوّعت عبود لغتها الجسدية السيكولوجية، فجعلت من إيقاع سيرها، وتسارع أنفاسها، واضطراب حركتها العفوية مرآةً تكشف أثر الثقل النفسي في الجسد نفسه، محوّلة الأداء إلى تجربة حسية وبصرية متكاملة قائمة على صدق عضوي بعيد عن الادّعاء والميلودراما.

ويجسّدُ تميّز كارول عبود قدرتها على قيادة انفعالاتها بحذر شديد، إذ تحافظ على توتر مكتوم يشدّ المتفرج ويجعله متوجساً باستمرار، ليأتي الانفجار العاطفي متناغماً تماماً مع اللحظة الدرامية وفي خدمة النص. إنها هنا مؤلّفة ثانية للشخصية. تنطلق من الهيكل النفسي الذي رسمه «شانلي» لتعيد تشكيله بخبرتها وجرأتها في تعرية الهشاشة الإنسانية.

السينوغرافيا المتوحشة والمواجهة الثنائية

على المقلب الآخر، قدّم جاك مارون رؤية بصرية تعتمد على سينوغرافيا متوحّشة كأنها كيانٌ ضارٍ يلتهم مقاعد المسرح، مُلغياً بذلك المسافة الآمنة مع المتفرجين ومصادر حميميتهم ليقذف بهم مباشرة في قلب الحدث. ففي تلك الحانة القاتمة التي يلتقي فيها المنبوذان، «بيرتا» و«داني»، مصادفةً ليتكاشفا بالخوف والضغينة، ظنّ الوحشُ أنه يقتحم ملاذاً، ليجد نفسه فريسةً محاصرة في غرفة نوم «بيرتا». هذه السينوغرافيا المشحونة بالحركة تتفكّك وتتبدل تدريجاً أمام أعين المشاهدين عبر رؤية إخراجية متناغمة مع قسوة المكان ومزاجه النفسي، إذ يدمج المخرج لوحة راقصة تولد من رحم مناخ الحانة العام، فلا يشعر المتلقّي بغرابتها إلا حين يكتشف أن الحانة قد انصهرت لترسم ملامح غرفة نوم «بيرت» الضيقة، حيث تشتعل الرغبات الدفينة والبوح الحميمي والاعترافات الكابوسية. وفي هذه المساحة الخانقة، أثبت مارون قدرة فائقة على تطويع النص وإدارة الممثّل بإحكام.

وكان الممثّل دوري السمراني، الخرّيج المتميز من محترف مارون، على قدر هذه المواجهة التمثيلية الشرسة، إذ نجح في الصمود أمام الحضور الطاغي لكارول عبود، مانحاً شخصية «داني»، الرجل العنيف والمقهور والمشحون بالخوف، حضوراً خاماً وواقعياً، خصوصاً في تجسيد صراعه اللاشعوري المتمثّل في حلمه الغريب بفستان الزفاف الأبيض.

بين حانة العزلة وغرفة الاعتراف، تتحوّل مسرحية «الوحش» إلى تجربة مسرحية تتجاوز حدود العرض التقليدي نحو مواجهة نفسية مكثّفة مع هشاشة الإنسان وعنفه الداخلي، ليرسّخ هذا العمل جاك مارون مخرجاً بارعاً في الواقعية النفسية، ويؤكد كارول عبود ممثّلة تمتلك قدرة نادرة على تحويل الهشاشة الإنسانية إلى مادة حيّة نابضة على الخشبة.

«الوحش»: مسرح «المونو» (الأشرفية). للاستعلام: 01/421870

المفكرة

في حضرة «شيوخ الطرب»

■ في أمسية تحتفي بالطرب الحلبي وأجوائه الروحانية، تحيي جوقة «شيوخ الطرب» حفلة قدود حلبية، مساء غد الأحد في «مسرح المدينة».

تقدّم الجوقة خلال الأمسية مجموعة من القدود الحلبية والأعمال الطربية التراثية، في عرض يستعيد تقاليد الغناء الجماعي والإنشاد الشرقي، ويحتفي بالمقامات الكلاسيكية والزخارف الصوتية التي ميّزت هذا اللون الفني عبر الأجيال. تجمع الحفلة بين الطرب الأصيل والإنشاد، في تجربة موسيقية تستحضر التراث الحلبي وتعيد تقديمه بروح معاصرة.

«حفلة شيوخ الطرب»: غداً الأحد - الساعة 8:30 مساءً - «مسرح المدينة» (الحمرا). للاستعلام: 03/931758

نساء الجنوب يروين الذاكرة المنسيّة

■ ضمن سلسلة اللقاءات الثقافية التي تستضيفها «ة مربوطة»، تُقام جلسة حوارية حول كتاب «كلّ ما نحمله: حكايات لنساء من جنوب لبنان»، مع المؤلفتَين أسيل فارس وفرانشيسكا الأسمر، مساء الأربعاء 3 حزيران (يونيو). ينطلق الكتاب من فكرة الأرشفة الشفوية النسوية، جامعاً شهادات وتجارب لنساء من جنوب لبنان عايشن الحرب والمقاومة والحياة اليومية، في محاولة لحفظ الذاكرة الجماعية ومواجهة محو الروايات المُهمّشة أو إعادة صياغتها. ومن خلال حكايات شخصية وحميمة، يضيء العمل على النساء بوصفهنّ حاملات للذاكرة وصانعات لها، في تقاطع بين التاريخ

والانتماء وتجارب الصمود والاستمرار. ويتناول اللقاء أسئلة التذكّر والهوية والنجاة، عبر نقاش مفتوح مع المؤلفتَين حول الكتابة الشفوية ودور السرد النسوي في توثيق التجارب الفردية والجماعية. كما يتضمّن قراءات حيّة تقدّمها نساء يشاركن قصصاً واردة في الكتاب، إلى جانب شهادات وتجارب شخصية مستوحاة من النقاش وتفاعل الجمهور.

«كلّ ما نحمله: حكايات لنساء من جنوب لبنان»: الأربعاء 3 حزيران (يونيو) - الساعة 5:00 مساءً - «ة مربوطة» (الحمرا). للاستعلام: 70/342875

«أرضنا» حكاية مقاومة

■ من جريمة فردية إلى تاريخ طويل من اقتلاع الأرض والعنف الاستعماري، يعود فيلم «أرضنا» للمخرجة الأرجنتينية لوكريسيا مارتيل إلى واحدة من القضايا التي ما زالت تتردّد أصداؤها في حاضر أميركا اللاتينية والعالم.

يعرض الفيلم في سينما «متروبوليس» مساء الثلاثاء 2 حزيران (يونيو)، ويستعيد جريمة قتل الزعيم السكاني الأصلي خافيير تشوكوبار عام 2009، بعدما قُتل أثناء دفاعه عن أرض مجتمعه في شمال غرب الأرجنتين في مواجهة محاولات التهجير القسري. ومن خلال المحاكمة، والحياة اليومية لمجتمع تشوشاغاستا (مقاطعة توكومان شمالي الأرجنتين)، يعود العمل إلى تاريخ طويل من الاستعمار وسرقة الأراضي في أميركا اللاتينية، مقدّماً تأملاً سينمائياً في المقاومة والذاكرة والبقاء.

يطرح الفيلم أسئلة تتعلّق بالأرض المنهوبة، والعنف المُمنهج، ومحو التاريخ، وحقّ الجماعات في البقاء في أرضها، في قضايا تتجاوز الأرجنتين لتلامس تجارب عالمية معاصرة.

«أرضنا»: الثلاثاء 2 حزيران (يونيو) - الساعة 6:00 مساءً - «سينما متروبوليس» (مار مخايل). للاستعلام: 81/069530

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
ملحق أسبوعي

كلمات

3-2

الغرب يولد من جديد... في الشرق!

السبت 30 أيار 2026
العدد 5788 السنة العشرون
Samedi 30 Mai 2026 nº 5788 20ème année

جيه جي بالارد
كيف أعلن العالم الحرب على أميركا؟

سعيد محمد

قبل خمسين عاماً تقريباً، أطلقت الصحافة الأدبية البريطانية على جيه جي بالارد (1930 ـ 2009) لقب «عرّاف شيبرتون»، نسبة إلى الحي اللندني الهادئ حيث كان يقيم. الروائي الذي وصف كتاباته بـ «خيال سحري، ألعاب ضد الزّمن والموت التي هي أساس كل فن وحب»، كان سبّاقاً إلى القبض على اللحظات التي يتشقّق فيها الغلاف الهشّ للحضارة التكنولوجية ليكشف عن الغرائز البدائية المتوحّشة الكامنة تحتها. لكنّ سمعته كـ «عرّاف» تتكرّس اليوم بعد 17 عاماً على رحيله ليس من خلال أعماله المنشورة فحسب، بل من خلال مسوّدات أولية مكتوبة بخط اليد (من عام 2005 – محفوظة مع أرشيفه في المكتبة البريطانية) يعتقد أنها كانت آخر مشروع أدبي له قبل أن يغادر هذا العالم. «اقتراح غير متواضع، أو كيف أعلن العالم الحرب على أميركا» كان العنوان المُفترض لرواية أخيرة لم ترَ النور. ومن المسوّدة، نعلم أنّ «خلفية القصة ستصف جبروت الإمبراطورية الأميركية وعدوانها على دول أخرى – تهديداتها، واستخدامها للقوة، وما إلى ذلك. سياق من الأحداث التي جلبت شعوراً باليأس إلى حلفائها السابقين التائهين، الذين قرّروا في النهاية مهاجمة الولايات المتحدة قبل فوات الأوان».

في مكان آخر من المسوّدة، كتب: «الولايات المتحدة لديها تحالف من ديكتاتوريّي العصابات، والسلالات الملكية الفاسدة، ومشغّلي كارتيّات الوقود الضخمة وأمثالهم». ويبدو أنّه تخيّل أنّ العدوان الاقتصادي تجاه الحلفاء سيؤدي بالضرورة إلى الصراع حيث «تصرّ الولايات المتحدة على اتفاقيات تجارية تفضيلية وتفرض، كإمبراطورية، بضائعها على بقية العالم».

وبعد عشرين صفحة من الملاحظات، تتجمّع الأفكار المختلفة لنقاط حبكة الرواية معاً في سرد متماسك: «تمدّ الولايات المتحدة سيطرتها على الشرق الأوسط بأكمله بعدما قمعت ثورة في السعودية ونصّبت أنظمة دمية في إيران وكل دول الخليج وتركيا ومصر. كما أن الولايات المتحدة لديها أنظمة متعاطفة خاضعة في أوروبا (المملكة المتحدة، ألمانيا) رغم ارتفاع البطالة والركود الاقتصادي. وتتسع الهيمنة الأميركية حول العالم من خلال مزيج من التهديدات العسكرية والضغط الاقتصادي والرشاوى النفطية: إلى فنزويلا، نيجيريا، روسيا، أي منتجي النفط الذين تحتاج الولايات المتحدة إلى السيطرة عليهم لضمان تحكّمها بشريان الحياة على الكوكب».

لكن ما الذي جذب انتباه بالارد نحو ثيمة الولايات المتحدة في مشروعه الروائي الختامي؟ تشير سيرته إلى أنّه كان دائماً مولعاً بفكرة الولايات المتحدة كصورة يراها العالم لا كما هي في الواقع. وكتب في مقدّمة روايته «مرحباً أميركا»: «قد تكون «الولايات المتحدة الأميركية» عنوان قناة واقع افتراضي تعمل على مدار 24 ساعة يومياً، تبثّ في الشوارع والمولات التجارية وربما إلى البيت الأبيض نفسه».

ذكر دونالد ترامب مرة واحدة فقط في أعماله المنشورة. في مقال له يصف رحلة قام بها إلى شنغهاي سأله خلالها موظفو الجمارك الصينيون عمّا إذا كان يحمل أي «مواد فاضحة»، وهي فئة قال إنها قد تشمل سيرة ذاتية لدونالد ترامب. لكنه كتب باكراً في عام 1998 للتحذير من رئيس يميني شعبوي مهووس قائلاً إنه يعتقد أنّ «الجنس البشري ضعيف للغاية لأي متلاعب بارع. لقد أشرت في أماكن أخرى إلى أن المسيح عادة ما يخرج من الصحاري، وأتوقع أن يظهر أدولف هتلر القادم من مراكز التسوق الواسعة في أميركا الشمالية».

ترامب في البيت الأبيض هو تحقّق مذهل لصورة أميركا كما رآها بالارد. وكلما تحدّى هذا العصابي البرتقالي القيود القانونية والأخلاقية في العلاقات الدولية، مع حلفائه قبل الأعداء، وكلّما احتفل باختطاف رئيس منتخب أو اغتيال زعيم أمة، أو بسقوط وابل من الصواريخ الباليستية على مدرسة للبنات، نجد مرة أخرى أننا نعيش في عالم بالاردي، حيث النوازع الفرويدية المحض خلف كل تقدّم تكنولوجي للبشرية.

سردية بديلة

في لحظة تتبدّل فيها خرائط النفوذ العالمي وتتراجع المسلّمات التي حكمت العالم لعقود، يعود سؤال «الغرب» إلى الواجهة بوصفه فكرة تاريخية متحوّلة لا حقيقة ثابتة. من خلال تتبّع 2500 عام من تشكّل هذه الفكرة، يفتح كتاب نيشا ماك سويني «الغرب: تاريخ حديث لفكرة قديمة» نقاشاً واسعاً حول الهوية والهيمنة وصناعة السرديات، في عالم يشهد صعود قوى جديدة وتراجع احتكار الغرب للمعرفة والقوة وتعريف الحداثة

الغرب يولد من جــديد... في الشرق!

مروة جردي

مع صدور الترجمة العربية لكتاب «الـغـرب: تـاريـخ حـديـث لـفـكـرة قديمة» (منشورات تكوين . ترجمة إيمان معروف) للباحثة والمؤرّخة البريطانية نيشا ماك سويني في نهاية عام 2025، عاد سؤال «الغرب» ليطرح نفسه من جديد، باعتباره سؤالاً يتعلّق بكيفية تشكّل العالم الحديث نفسه. فالكتاب لا يتعامل مع «الغرب» كحقيقة ثابتة وُلدت في مكان محدّد واستمرت عبر الزمن، بل كسردية تاريخية وثقافية أعادت تشكيل ذاتها مراراً وفق تحوّلات القوة والهيمنة والمعرفة.

تأتي أهمية هذا الطرح في لحظة دولية تبدو فيها خرائط النفوذ العالمي في حالة اهتزاز عميق؛ من صعود الصين وتراجع الأُحادية الأميركية، إلى الحروب والأزمات التي كشفت حدود الخطاب الغربي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وصولاً إلى التحوّلات الرقمية التي أنهت احتكار الغرب لإنتاج الرواية والمعنى، وقد ظهرت بشكل جليّ خلال الحرب على غزة ومن ثم إيران ولبنان. وفي خضمّ هذه التحوّلات،

شهدت السنوات الأخيرة موجة من الكتب التي تحذّر من «انتحار الغرب»

دعا حميد دباشي إلى تأسيس معرفة جديدة تنبثق من تحت أنقاض غزة

لم تعد أوروبا أو الولايات المتحدة المرجعية الوحيدة لإنتاج المعنى وتفسير الوقائع

يبدو السؤال أكثر إلحاحاً: هل يشهد العالم حقاً «أفول الغرب»، أم نحن أمام إعادة تشكّل لفكرة الغرب نفسها، وانتقالها إلى مركز جديد من العالم؟

من أين أتيت؟

في مقدّمتها عن «أهمية الأصول» تشير الباحثة سويني في كتابها «الغرب: تاريخ حديث لفكرة قديمة» إلى أنه عند طرح سؤال «من أين أتيت» فإنّنا نقصد في الغالب «من أنت». وهذا السؤال كما ينطبق على الأفراد والعائلات والدول، ينطبق أيضاً على مصطلح «الغرب»، إذ إن سؤال الأصول يرتبط ارتباطاً وثيقاً بصياغة الهوية والانتماء.

وبخلاف الرؤية التقليدية التي تعتبر «الغرب» كياناً قديماً وُلد جغرافياً وظل ثابتاً، تقدّم نيشا قراءة تعيد تفكيك مفهوم «الحضارة الغربية» عبر 2500 عام عبر سيرة 14 رجلاً وامرأة كان لهم تأثيرهم في حضارة لا ينتمون إليها بالعرق أو الجغرافيا، لكنهم أثّروا فيها وأفادوا منها وأفادوها.

ترى سويني الغرب تحالفاً جيوسياسياً ومجتمعاً ثقافياً وُلِد فعلياً مع نشوء الفكرة الاستعمارية باكتشاف القارة الأميركية، ثم تبلور مع بزوغ الدولة القومية الحديثة التي تتشارك سمات ثقافية وسياسية؛ لعل أبرزها صفة «الديمقراطية». فالهوية الغربية، وفق هذا المنظور، ليست حقيقة مطلقة، بل هي «بناء حديث» يعتمد على سردية متصلة تبدأ من «أفلاطون وصولاً إلى حلف الناتو». تلك الصفة كُرّست لسنوات طويلة بوصفها «جينة حضارية» حصرية بشعوب ومناطق جغرافية بعينها، في حين يرى مفكرون أمثال إدوارد سعيد أن هذا التميّز هو نتاج «انقسام ثنائي» مصطنع صنعه الغرب لتعريف نفسه في مواجهة الآخر، مؤكّداً على أنّ الغرب كما الشرق من صنع البشر يقوم جزئياً على تأكيد الذات، وجزئياً على توصيف الآخر، وأنّ اختراع الغرب جاء لتوفير التبرير الأيديولوجي للهيمنة الغربية.

هكذا وُلد الغرب في مخيّلتنا المعاصرة؛ يرتدي الجينز، ويشرب الكوكا كولا أو البيبسي، حتى كدنا لا نعرف غرباً غيره. نتطلع إليه خلف البحار، ونحلم بنمط استهلاكه العابر للمحظورات. غرب ذكي، ظريف، ومخادع في آن واحد، مجسّداً صورة الرجل الأبيض صاحب التفوّق الأخلاقي والجاذبية الدائمة.

لعل الفيلم الألماني «وداعاً لينين» (2003) رصد لحظة «الولادة المتجدّدة» للغرب مع نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، مصوّراً اجتياحاً استهلاكياً خاطفاً أفقد الناس جزءاً من هويتهم وذاكرتهم الجماعية، عبر مشاهد تمتلئ فيها الشوارع بالإعلانات الغربية ومُنتجات الشركات الكبرى. جاء صدور الفيلم سنة 2003 مع مرحلة مفصلية أعاد فيها المفكرون وعلماء الاجتماع التساؤل حول هوية الغرب «من هو؟»، إبان الغزو الأميركي للعراق.

كانت تلك اللحظة بداية التصدّع في الصورة المثالية؛ إذ لم يعد يُنظر إلى الغرب بوصفه مشروعاً للحرية والتقدّم، بل كقوة إمبريالية اقتصادية وثقافية قد تُنتِج الاغتراب وفقدان الهوية.

واليوم، ومع القمة الصينية الأميركية الأخيرة التي وصفتها إحدى التغطيات الصحافية بأنها «تمرير لشعلة قيادة العالم» من واشنطن إلى بكين، نجد أنفسنا أمام استعارة تاريخية كبرى.

هذه الاستعارة أشارت إليها سويني في كتابها. استعارة تبدأ فيها إحدى سلاسل كتب الأطفال المؤثّرة مغامراتها السحرية بوصف حضارة الغرب بأنّها «قوة حية... نار» اشتعلت أولاً في اليونان ثم انتقلت إلى روما ومنها إلى ألمانيا وفرنسا وإسبانيا قبل أن تستقر لعدة قرون في إنكلترا لتصل أخيراً إلى الولايات المتحدة الأميركية.

واليوم يبدو للبعض أنها تتجه نحو الشرق. هل يشير انتقال الشعلة إلى «التنين الصيني» إلى ولادة جديدة للغرب في الشرق، أم هو إيذان بـ «موت الغرب» كما تنبّأ السياسي والمفكر الأميركي باتريك بوكانان بانقراض الحضارة الغربية نتيجة الموت الديموغرافي والموت الثقافي والأخلاقي.

من «نهاية التاريخ» إلى «نهاية الغرب»؟

عبر مقال على منصة «سابستاك» التي تعبّر عن ثورة الإعلام البديل ضد احتكار رأس المال، ومقطع فيديو من حديقة منزله، ينضم فرانسيس فوكوياما إلى نادي المحذّرين من «موت الغرب». شهدت السنوات الأخيرة موجة من الكتب التي تحذّر من «انتحار الغرب» ونهايته ككتابي غولدبرغ (2018) وكوخ سميث (2006) اللذيْن حملا العنوان نفسه.

يعلن فوكوياما «التراجع الأميركي الكبير»، مؤكّداً على أنّ «الإنسان الأخير» الذي وصفه نيتشه وبشّر به فوكوياما في كتابه عام 1992 ــ ذلك الكائن الباحث عن الأمان والرفاهية المادية ـ «لم يعد كذلك»، وقد اصطدم بجدار «الثيموس» أو الرغبة الجامحة في الاعتراف بالهوية، وهي القوة التي تحرّك العالم اليوم بعيداً عن العقلانية الليبرالية.

هذا التحوّل الفكري ليس غريباً على فوكوياما؛ فقد انقلب سابقاً على «المحافظين الجدد» بعد حرب العراق، معترفاً بفشل مشروع «الهيمنة الخيّرة» للغرب. وهذا ما يتوافق مع الرؤية التي ينطلق منها كتاب «الغرب -تاريخ جديد لفكرة قديمة» حول أنّ «الغرب» كان دوماً تصوّراً متحوّلاً جرى تشكيله ورسم حدوده وفق مقتضيات السياسة والسلطة والمعرفة.

واليوم، يرى صاحب «نهاية التاريخ» في قمة بكين بين ترامب وشي جين بينغ رمزيةً لسقوط «النظام التبعي الأميركي» أمام الصعود الصيني. إن وصف ترامب للزعيم الصيني بأنه شخصية من «تجارب أداء سينمائي» يعكس في عمقه اعترافاً لا واعياً بانتقال «الكاريزما السياسية» والقدرة على الفعل من واشنطن إلى الشرق. يشبه إلى حدّ بعيد اعتراف هوليود أو «نوبل» بالإنتاجات السينمائية الإبداعية والفكرية المعرفية خارج حدودها التي هي ذاتها حدود الغرب الاستعماري.

ثقافياً، لم يعد النموذج الأميركي هو «القبلة» الوحيدة؛ فالعالم اليوم لا يعيش «نهاية التاريخ»، بل يعيش نهاية «الغرب الأميركي» العاجز عن احتكار السلاح والعلم والتكنولوجيا والفن كما كان يفعل سابقاً. تعيد الأفكار الصادرة من كواليس «العالم الآخر» صياغة الواقع الجيوسياسي، مؤكّدة على أنّ القوة ليست بضخامة الميزانيات العسكرية فحسب، وإنما بالقدرة على فرض رؤية ثقافية وأخلاقية مثيرة للإعجاب وتحترم الإنسان، وهو ما خسره الغرب بالسكوت عن سنوات من الإبادة والتجويع في غزة.

غزة... انهيار جدار «الغرب»

شكّلت أحداث السابع من أكتوبر 2023 وما أعقبها من حرب مدمّرة على غزة لحظةً فارقةً في الوعي العالمي، قرأها المفكر حميد دباشي في كتابه «ما بعد الهمجية: غزة، والإبادة، ووهم الحضارة الغربية» بوصفها لحظة انكشاف للادّعاء الأخلاقي الغربي، وبدايةً لتآكل المركزية الغربية التي احتكرت طويلاً تعريف «التحضر» و«الإنسانية».

ومن هنا يدعو دباشي إلى تأسيس معرفة جديدة تنبثق من تحت أنقاض غزة، توجه خطابها إلى «الأغلبية العالمية» في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وتعلن تحرّر الذات المفكرة من الوصاية الفلسفية الغربية.

لا تتعلق المسألة، في هذا السياق، بمجرد الدعم الغربي لإسرائيل، بل بكون إسرائيل امتداداً عضوياً للبنية السياسية والأخلاقية التي تشكّلت داخل التاريخ الغربي الحديث. تاريخ ارتبط، في نظر منتقديه، بالاستعمار، وإبادة السكان الأصليين في الأميركتين، وتجارة الرقيق العابرة للأطلسي.

ومن هذا المنظور، تبدو غزة لحظة مواجهة قاسية مع إرثٍ تاريخي طويل، لا مجرد أزمة سياسية عابرة.

في خضمّ الحرب، برز تحوّل عميق في طبيعة إنتاج المعرفة وتداولها. لم تعد الرواية حبيسة المؤسسات الإعلامية التقليدية أو الجامعات الغربية، بل باتت تتشكّل مباشرةً من قلب الحدث؛ من الصور والمقاطع التي يوثّقها الفلسطينيون أنفسهم تحت القصف والركام.

وينبّه دباشي إلى أهمية الثورة الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي التي أفضت إلى تقويض الاحتكار التاريخي الذي مارسته المؤسسات الإعلامية الكبرى على تشكيل الوعي العام، حتى صار بمقدور شاب فلسطيني واحد في غزة أن ينقل، في لحظات، صورةً حيةً إلى العالم بأسره.

وفي المقابل، يشير دباشي إلى تصاعد الانتقادات الموجّهة إلى بعض المؤسسات الإعلامية الغربية الكبرى، مثل صحيفة «نيويورك تايمز» و«بي بي سي»، بدعوى انحياز تغطيتها أو تقليلها من حجم الكارثة الإنسانية في غزة، وهو ما عزّز شعوراً متنامياً لدى قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي بفقدان الإعلام الغربي لحياده الأخلاقي والمعرفي.

ومن هنا تنشأ فكرة «الزلزال الإبستيمي»؛ أي الانهيار التدريجي للسلطة المعرفية والأخلاقية التي طالما احتكرها الغرب. فالعالم لم يعد يتلقّى الحقيقة من مركز واحد، ولم تعد أوروبا أو الولايات المتحدة المرجعية الوحيدة لإنتاج المعنى وتفسير الوقائع. بل إنّ التحولات الرقمية، وصعود أصوات الجنوب العالمي، أسهما في إعادة توزيع سلطة السرد والمعرفة على نطاق غير مسبوق. وفي هذا الإطار، يطرح دباشي دعوةً رمزيةً إلى «أنثروبولوجيا معكوسة» تُخضِع الغرب ذاته للدراسة والنقد، بعد قرونٍ كان خلالها الغرب يضع بقية الشعوب تحت مجهره الثقافي والحضاري.

ويستحضر، في هذا السياق، ما وصفه دباشي في إحدى مقابلاته الأخيرة على قناة «الجزيرة» بدعابة يطرحها بين الحين والآخر فيما لو قُدّر له وللفيلسوف مارتن هايدغر المثول أمام أفلاطون اليوم، فكان سيقول: «سيد أفلاطون، أنا حميد دباشي من بلاد فارس (إيران)، فرغم أنه قد لا يميل إليّ، إلا أنه سيعرف حتماً من أين أتيت. أما لو تقدّم هايدغر قائلاً: أنا من ألمانيا، فلن يدرك أفلاطون كنه تلك البلاد، إذ لم يكن لألمانيا وجود كدولة آنذاك. أفلاطون لم يكن يرى نفسه يونانياً فحسب، بل كان أثينياً بامتياز؛ كان محلياً ومتجذّراً في أثينا». ومن خلال هذه المفارقة، يؤكد دبّاشي أن الحضارات الكبرى لا تُبنى على الادّعاء الكوني المجرد، بل على التجذّر التاريخي والثقافي العميق، وهو ما قد توافقه عليه الصين اليوم.

الصين... غرب العالم الجديد!

في كتابها «الغرب: تاريخ حديث لفكرة قديمة»، لا تقدّم نيشا ماك سويني الصين بوصفها نموذجاً نهائياً قابلاً للتعميم كما في حالة الغرب إبان الحرب الباردة حيث قدّم نفسه بوصفه «نصير الديمقراطية الليبرالية» النموذج النهائي والأمثل للحكم البشري. تشير الكاتبة في كتابها إلى أنّ النموذج الصيني لا يخلو من نزعات هيمنة أو مركزية حضارية، إلا أنها حاولت جعل المنطقة التي تديرها «أفضل ما في الغرب والشرق».

وبعد سنوات من العمل الصامت، قدّمت الصين نموذجاً مستقلاً خاصاً للتاريخ الحضاري تتصوّر فيه عالماً توجد فيه «حضارات متوازية» نقية ثابتة لا تتغيّر أو تنتقل فيه الحضارة أو تورّث عبر سلسلة نسب نسب ثقافي.

الرؤية الصينية تستهدف استخدام الدبالوماسية الثقافية بوصفها «قوة ناعمة وذكية» لتعزيز الروابط بين عشر دول قومية حديثة تعتبر تجسيداً لحضارة قديمة في «منتدى الحضارات القديمة»، وهي بوليفيا ومصر والهند وإيران والعراق وإيطاليا والمكسيك وبيرو وأرمينيا.

ووفق النموذج الصيني لا تستطيع دول حديثة مثل ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة ادّعاء إرث ثقافي من اليونان وروما القديميتين، إذ تُعدّ هذه الحضارات القديمة حكراً حصرياً على الدول القومية الحديثة لليونان وإيطاليا.

هذا المنتدى يمكن اعتباره جزءاً من مبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقتها الصين عام 2013 بوصفها سياسة واسعة النطاق لتطوير روابط البنى التحتية عبر أوراسيا وإحياء «روح طريق الحرير». وهي تُعدّ تجسيداً لتحدّي الصين للهيمنة العالمية الغربية عبر إقامة شبكة دولية مستقلّة بدأت تضاهي النظام العالمي القائم المدعوم من الغرب. وفيما لا تظهر الصين أي أفعال عدائية، إلا أنها أصلاً تقرأ العالم اليوم كتاريخ جديد لفكرة قديمة. وربما هذا التاريخ تكون فيه الصين غرب العالم. فمن يحدّد مَن نحن وموقعنا؟ كما أثارت الكاتبة الراحلة نوال السعداوي في نقاشاتها حول اللغة الاستعمارية التي تقسّم العالم إلى شمال وجنوب وشرق وغرب وفق موقع القوى الاستعمارية.

ربما لا يشهد العالم اليوم نهاية الغرب، بقدر ما يشهد أفول اللحظة التي امتلك فيها الغرب وحده سلطة تعريف العالم، وتحديد معنى الحداثة والتقدّم.

عجبي!

تحوّلت «شوكولا دبي» خلال فترة قصيرة من حلوى فاخرة إلى ظاهرة عالمية اجتاحت منصات التواصل الاجتماعي والأسواق الدولية. لكن خلف هذا النجاح السريع تبرز أسئلة تتجاوز المذاق والشهرة، وتتصل بكيفية صناعة الرموز الثقافية في عصر الصورة، وعلاقة الاستهلاك بالهوية والذاكرة، وقدرة العلامات التجارية على تحويل مكوّنات مألوفة إلى سرديات جديدة تُسوَّق بوصفها تعبيراً عن المكان والانتماء

«شوكولا دبي» تراثٌ... سريع التحضير

بول مخلوف

تتلبّس دبي حلاوة السُّكر. توحي هذه المدينة بأن كل ما فيها حلوٌ، ولذيذٌ، وممتعٌ على نحو قابل للإدمان. تتلحّف دبي بالسكر وتتلطّى فيه، على غرار الجسد الذي يلجأ إلى البلاستيك للانتصار على ما يظنّه عيوباً. تناطحت سحاب علاقة تحجب خواءً تاريخياً عميقاً متجذّراً في الرمل، سيارات فارهة ازّاحت الجمل العربي من المخيّلة، يخوت بيضاء توهم أنّ إمارة المتعة هذه لم تكن، قبل زمن قصير، صحراء قاحلة. بشيء من الإيهام إذاً، تبدو دبي حضارة سكّرية. دبقة ولزجة ومتآلفة بأضواء الـ«بلينغ بلينغ» اللاس فيغاسية. غير أنّ السكّر، كما يُنبّه الأطبّاء، توأمُ السُّم. ذلك أنّه على الرغم من طيبة مذاقه وإفرازه للدوبامين يفتقر إلى أيّ قيمة غذائية، هو طاقة وهمية يدفع إلى انسداد الشرايين، وفي أحسن الأحوال يثير العطش.

دبي حضارة سكرية مكثّفة. تبدأ من العمران المبهر السريع، وتمتد إلى خليطها الاجتماعي السائل الشبيه بذوبان السكر في القهوة، ولا تنتهي عند مطبخ محلّي يفضّل قالب الحلوى على أصالة البروتين. بيد أنّ هذه المدينة مُصابة بعطش شديد، تفتش عن رطوبة الكلأ، عن واحة لترتوي منها ماء المعنى، عن مطبخ تطهو فيه كوجيتو وجودها: «أنا ما أمثّله ومطبخي يمثّلني، أنا فإذاً، مطبخي». إذا كان السكر يمثّل دبي، فما هو طبقها المُحضّر الذي ينهض بوصفه بياناً ثقافياً دالاً عليها؟ هو مُنتجٌ يقع ضمن قائمة المُنتجات المابعد حداثيّة التي انتشرت بوصفها علامات ثقافية أكثر مما هي وجبات بالمعنى التقليدي، على غرار «الماتشا» و«اللابوبو» و«كريمات الطحينة» التي تُستخدم على الوجه. وقد وصفته الكاتبة في مجلة The New Yorker، كايلا شابيكا، بأنه مثال على ما يشبه «عفن الدماغ» في هذا العصر واسمه... «شوكولا دبي».

النشأة

في عام 2021 وبينما كانت سارة حمود، السيدة البريطانية المصرية المقيمة في دبي تعاني من وحام الحمل، راودتها رغبة قوية في تذوق نكهة لا تجد لها نظيراً. دفعتها تلك الرغبة إلى ابتكار شوكولا تميّز بحشوته الكثيفة وقوامه المقرمش: الفستق الحلبي، والكنافة المُحمّصة، وإضافات مثل الطحينة والزبدة. والظاهر، أنّ الأمر لم يكن نزوة عابرة. حين تذوّقت سارة حمود مُنتجها وهو خارجٌ لتوّه من الفرن، قرّرت وهي رائدة أعمال، تأسيس متجر إلكتروني بالتعاون مع الشيف الفيليبيني كاتيس أومالين اسمه « Fix Dessert Chocolatier»، لطرح هذا المُنتج الذي أطلقوا عليه اسماً جذاباً « Can›t get Knafeh of it» في الأسواق.

في مقابلةٍ أجريت معها، صرّحت سارة حمود بأنها وضعت كل مدّخراتها في هذا الاستثمار لأنها وثقت بحدسها وهي حامل. فقد رأت أن هناك إمكانية لمشروع ربحي، وأفادت أنها لم تسعَ إلى ابتكار شوكولا محشوّة عاديّة، إنما كانت ترغب في إيجاد نكهة تجمع بين «الترف والحنين». طبعاً، كل مُنتج ناجح يقترن بقصةٍ/ سردية تمنحه أبعاداً رمزية وتكثّف علامته في الوعي. ومهما يكن، إنّ وحام الحمل هذا سيتسبب مولوداً لطالما افتقرت إليه هذه المدينة: تاريخ. وسنعود إلى هذا بعد قليل.

ما بدأ في مطبخ منزليّ سيغدو بعد عامين ظاهرة عالمية. في عام 2023 نشرت إحدى «اختصاصيات الطعام» على تيك توك مقطعاً وهي تتذوّق هذا الشوكولا الذهبيّ داخل سيارتها، تحتفي بمذاقه وتغمض عينيها مع كل قضمة، تمتّعاً، كما لو أنها اكتشفت كنزاً. حقّق الفيديو خلال أيام أكثر من 125 مليون مشاهدة. ما حدث بعد ذلك يمكن وصفه بالهيستيريا الاستهلاكية: شركة «Fix» الصغيرة التي كانت تنتج يومياً حوالي 500 لوح فقط، ولا تتوفر منتجاتها إلا عبر تطبيق توصيل محلي وجدت نفسها أمام عاصفة. وصل سعر اللوح الواحد في السوق السوداء إلى مئات الدولارات، فيما تدفّق «المؤثرون» من أوروبا وأميركا إلى دبي حتى يتذوّقوا ما بات يعرف بـ«شوكولا دبي».

الحصول على الشوكولا تحوّل إلى ما يشبه طقساً سياحياً. مرة جديدة دخلت دبي إلى ملعب الحواس، من بوابة الفم هذه المرة وتحديداً من خلال الطعام، مضيفة إلى اقتصاد الصورة اقتصاداً آخر هو اقتصاد المذاق، لا يختلف عن سابقه في شيء، إذ يقوم أيضاً على... التخدير.

ترف وحنين «ما بعرف لمين»

لعب التيك توك إذاً وظيفة مؤرّخ التاريخ. شكّل الفيديو المنشور على تيك توك ما يشبه الوثيقة التأسيسية لـ«شوكولا دبي»؛ لحظة تشبه عيد الاستقلال، أي انجلاء «ما لم يكن موجوداً» في السابق. قبل سنة 2023 لم يكن هناك مطبخ لدبي الثقافة، بمعناها الواسع، لم تكن لها ذائقة، كانت محصورة وراء قضبان السياحة الاستعراضية، واقتصاد الملاهي الليلية، ومجتمع ربطات العنق على «البنكد إن» حتى جاء ذلك المُنتج الذي يثير «الترف والحنين». على خلاف حضارات القمح (بلاد الرافدين) او الزيتون (الشرق المتوسط) حيث تتجذّر الثقافة الغذائية في الزراعة المحلية وإيقاع الأرض، تتجاوز الحضارة السكّرية الاستيراد إلى ما يسميه الأنثروبولوجيون «الاستيلاء الثقافي».

ثمة سلّم لعناصر من ثقافات غيرها وتجريدها من سياقها التاريخي والاجتماعي، وإعادة تركيبها من جديد على شكل مُنتج باهظ الثمن، وتقدّمه على أنها مُنتجه. فلنتامل مكوّنات «شوكولا دبي»: الفستق الحلبي والكنافة والطحينة، وهي كلها مكوّنات تنتمي تاريخياً إلى مطبخ بلاد الهلال الخصيب (سوريا والعراق). حتى المبادرة التجارية جاءت من خلفية هجينة، إذ إن مبتكرة الشوكولا نفسها تحمل هوية مركّبة، فهي نصف بريطانية ونصف مصرية... أو شيء من هذا القبيل.

على هذا النحو، يبدو المُنتج السُكريّ الجديد، أحد تجلّيات ما وصفه زيجونت باومان بالحداثة السائلة، في تحويل عناصر مألوفة وتطويعها، فتركيب علامةٍ وطرحها في السوق بوصفها هوية. أمام فائض السكر هذا، تقف إيديولوجيا تطمس حقيقة الذاكرة المسروقة وتزعم أن هذا المُنتج يستحضر «الترف والحنين». هل هو حنينٌ إلى تراثٍ مفقود؟ أم أنه حنينٌ إلى جغرافيا تنتج مكوّنات هذا المُنتج؟ «شوكولا دبي» تراثٌ سريع التحضير، محشوّ بالحلاوة التي لا قيمة غذائية لها بل قيمة استهلاكية فقط. لا شيء أصلياً هنا، هو مجرّد تكثيفٍ لسلسة تزعم استحضار الذاكرة والحنين من دون أن تمتلك تاريخاً حتى تتّكئ عليه. «شوكولا دبي» هوية ناقصة تشعر بالعطش الدائم، وتعيد إنتاج العطش بوصفه محرّكاً للرغبة الاستهلاكية.

استعمار ناعم

هو لوحٌ فاخر من الشوكولا يتميز بحشوته الدسمة، وقد غدا ظاهرة عالمية بفضل استيلاء ثقافي، وتقاطع العولمة مع ظواهر الرداءة التي أنتجتها وسائل التواصل الاجتماعي. بقشرةٍ تغلفه من الخارج، يتميّز «شوكولا دبي» بطبقة براقة توحي بالحداثة، ويتوارى، في داخله، تركيب مطبخيّ مُستولى عليه من عناصر تعود لتراث المشرق. على الصعيد الرمزيّ، تبدو صورة هذا النموذج متطابقة حدّ الامّحاء مع صورة دبي: حداثة هجينة لا تقوم على التراكم التاريخي بل على التلصيق والتركيب؛ تغليف بمكوّن عالمي مثل الشوكولا، وحشوة محليّة بغية إنتاج سلعة تُطرح في بازار الاستهلاك. الشهوة تجاه هذا المُنتج حفّزت بعض الشركات الأخرى أبرزها «Lindt» لإنتاج نسخها الخاصة لكنها مُنعت عن ذلك. طيلة عام 2025 انشغلت محاكم الماّنية طيلة بالسؤال: هل «شوكولا دبي» اسم لمُنتج يُصنع في دبي أم هو مجرّد وصفة يمكن إنتاجها في أي مكان؟ على الأرجح، يعرف القضاة ضمناً أن «شوكولا دبي» استعارة تختزل دبيّ الإمارة نفسها.

احتُكرت خلطة الكنافة مع الفستق الحلبي والطحينة في قالب الشوكولا لصالح الشركة المصنّعة التي التصق فيها اسم دبي. لم تعد إزاء سرقة مكوّنات المطبخ الآخر، إنما أمام استعمار جديد يكشف عن نفسه في سوق الحلوى. هو في جوهره استعمار رمزيّ يتخفّى في المتعة السكرية، يحاول تخليد الحاضر السكريّ لدبيّ بينما يزعم أنه يستدعي حنيناً وذكريات لا تزوّدها دبي الفاقدة للتاريخ. على أنّ داخل هذا اللوح من الشوكولا أرشيفاً هائلاً لحكايات شعبية لها علاقاتها الوثيقة مع طعم الفستق والطحينة والكنافة، وقد أعيد تغليفها بالشوكولا كي تناسب الاستهلاك.

ليس الأمر أنّ وصفة «شوكولا دبي» غير قابلة للنسخ، هذه مسألة ثانوية، لكن القضية أعمق من ذلك. ثمة خطاب يعلن حقّه في تحويل المحلي إلى كوني، وسعي، من قبل الحضارة السكرية، إلى جعل اللمعان البصري شكلاً من أشكال السيادة الاقتصادية والجمالية. هكذا، تلوح عبارة مرّة «أنا هي القروسطية في العصر الحديث» بعد كل قضمة من السكر السام.

قصائد

بنت جبيل

صلاح الداودي *

بنت جبيل، يا سِتْرَ قَابِيلُ
يا جبهةَ الجبهة
وقِبْلَةً في القبلة
وجود الوجود، طريق الخلود

جيلاً بعد جيل
الله ورجال الله وبنت جبيل

جيلاً بعد جيل
من جرح الأرض النازف صبرا
إلى جبين السماء الساطع نصرا
إن مع العُسر يسرا
ثم إن مع الصبر نصرا

جيلاً بعد جيل
نراه قريباً في الأفق المبين
تزول الجبال ولا تلين
على التلال يتكسر فجور العصر،
ذباب إبستين
أوهن فأوهن هم عنكبوت في عنكبوت

وأعلى أنت فأعلى وأغلى فأغلى،
الأرض والأهل والبيوت
يموت الموت موتاً،
تستشهد نصراً ولا تموت

بنت جبيل يا بنت جبيل
يا محبة المحبة
وإباء الإباء
يا كسوة الكعبة وسدرة القدس
والمهد والقيامة والمَعاذ
يا وعد الأصيل
وشرف صادق الوعد الأمين،
وخجل المستحيل

بنت جبيل يا بنت جبيل
تحية وانحناء
يا قوة الله في التجلي ووجه البقاء
ورب الكفاح
لا جهاد إلا بالزناد
ولا تسبيح إلا بالسلاح

* تونس

مرايا الأحزان

فاروق شويخ

أستيقظُ والرؤيا كفنٌ
فجرٌ يتقشّرُ عن طلقاتْ
وعن امراةٍ تبكي بلداً
مذبوحاً في رحمِ الآهاتْ
كيف أصدقُ ساعاتٍ تقضمُ عُمْري؟
لتقدمَني قرباناً للماساةْ!
كيف أصدقُ دمَ الوقتْ؟
وهذا الوقتُ دمٌ، والوقتُ سرابٌ
واللحظاتُ مخيفهْ
والوقتُ قذيفهْ
تتارجحُ في أجسادِ الفتيةِ والفتياتْ!
كيف أصادقُ هذا المجهولْ؟
جنوبي مجهولٌ يتشظّى
أرضٌ تعرقُ خوفاً، والجدرانُ هنا
شبحٌ يتلفّتُ نحوي
يرصدُ أنفاسي المذعورةْ!
ما معنى أن تملك بيتاً
والسقفُ سماءٌ من نيرانْ؟
أنا محكومٌ بالخوف ولكنّي
أَشْهرُ خوفي سيفاً في وجهِ الظلمةِ
يا هذا العالمُ يا ذئباً
يشربُ من دمنا!
يا سوقاً منصوباً للزّيفِ
تُرى كيف أمدُّ يدي لغبابكْ؟
وأنا المصلوبُ على أبوابكْ
تتصفّحُ جرحيَ كالنشراتْ،
وتبيعُ أناشيدي للريحْ؟
ما عدتُ أصدّقُ هذا الكونَ
فكيف أصدقُ هذا العالمَ
إذْ يترافعُ عن حقِّ الإنسانِ
ويرفعُ للقتْلى مِراةْ!

رصاصةٌ على ثغْر الجنوب

(الى الشهيدة امال خليل)

محمّد حسين معلّم

كَصفْحةِ ماءٍ جَدْولتْها المَحابرُ
تُمشّطُ أشْجارَ الجَنوبِ، تُناوِرُ
تُزيّتُ مِن جوعِ الغصافيرِ جِبْرَها
فَحيناً تُعَرّي الرّيحَ، حيناً تُحاورُ
وأنْتِ، كَما الأقْلامِ، واقِفَةٌ، تُعا-
نِدينَ انْطِفاءَ الشّمْسِ وهْيَ تُحاصَرُ
تَسيلينَ تَحْتَ الرّدْمِ وَرْداً مُقاتِلاً
سَيَنْبُتُ آمالاً، لِتَقْفِيَ المَقابِرُ
أراكِ على ثَغْرِ الجَنوبِ رَصاصةً
تُهيلُ رَمادَ العَتْمِ ثُمَّ تُغادِرُ
أراكِ تَمُدّينَ التُّرابَ عَباءَةً
تُخَبّئينَ في عَيْنَيْكِ صُبْحاً يُؤازِرُ
تُفَكّينَ أزْرارَ الحُروفِ رَشيقَةً
فَتُشْبِهُكِ الأصْواتُ حينَ تُبادِرُ
وأنْتِ تَشُدّينَ المَغيبَ بِبَسْمَةٍ
تُمَرْجِنُ خَرْقاً مُدّتْهُ الحَناجِرُ
فكالآلِفِ المَشوقَةِ الهامِ أشْبَعَتْ
شُموخاً بِكِ الأسماءُ، واسْمُكِ زاخِرُ
وفيكِ تَذوبُ المُفْرَداتُ كَأنّها
ذَخيرةُ حِبْرٍ والمرايا سَواتِرُ
كَمَدّةِ آمالٍ بِصَوْتٍ مُؤَذّنٍ
شَجِيٍّ وكُلُّ المُفْرَداتِ ذَخائِرُ
تَنامينَ نَوْمَ البَحْرِ تَحْتَ سَحابَةٍ
فلا جَفّ يَوْماً كَيْ تَجِفَّ المَواطِرُ
وتَحْتَ رُكامِ الوَقْتِ تَحْتَ حِجارَةٍ
العُيونُ التي ما حَرّكَتْها الخَناجِرُ
غَفَوْتِ قَليلاً، لَمْ يَهُزّكِ قاتِلٌ
كَأنّكِ قِنْديلٌ ووَهْجُكِ ثائِرُ
عَدُوُّكِ نيرانٌ وأنْتِ مَنارَةٌ
لَكَمْ أطْفَأتْ نارَ العَدُوِّ بَصائِرُ !
سَتَبْقينَ آمالَ الجَنوبِ وصَوْتَهُ
وتَسْقُطُ خِزْياً سُلْطَةٌ ومَنابِرُ
وهَلْ يَقْتلونَ المَوْجَ؟ أنْتِ عَصيّةٌ
كَموْجٍ وبَحْرٍ وصَخْرٍ يُكاسِرُ
كَصَفْصافةٍ تَرْمينَ ظِلّكِ بَيْنَنا
وجَذْرُكِ مُمْتَدٌّ عَميقاً، يُثابِرُ
فَلَوْ قَتلوا صَوْتَ الحَقيقَةِ مَرّةً
سَيَبْقى دَمُ الأقْلامِ صَوْتاً يُجاهِرُ

فكر

يانيس فاروفاكيس: فلْنعلنْها ثورةً على «سادة السحاب»

يقترح يانيس فاروفاكيس في كتابه «الإقطاع التكنولوجي: مقتل الرأسمالية» قراءة جذريّة للتحوّلات التي أحدثتها المنصات الرقمية في الاقتصاد المعاصر، بدلاً من الأسواق والمنافسة، باتت الخوارزميات والبنى الرقمية العملاقة تتحكّم بتدفّق المعلومات والانتباه

سلوى بوقه

بينما ننشغل بالحديث عن وحشية الأسواق، ثمة نظام جديد ينمو في الخفاء، نظام لا يبيع السلع بل يمتلك الأرض الرقمية التي نسير عليها جميعاً.

نادراً ما يعلن نظامٌ تاريخي عن نهايته بصوت مرتفع؛ فغالباً ما يستمر في العمل حتى بعد أن يفقد جوهره، بينما تواصل اللغة القديمة أداء دورها كقناع مريح. هكذا نعيش اليوم في عالم لا يزال يُوصف بالرأسمالي، في حين أن كثيراً من آلياته الأساسية لم تعد تعمل وفق منطق السوق، ولا تخضع لقواعد المنافسة، ولا حتى لفكرة الربح نفسها.

من هذا الخلل بين التسمية والواقع، ينطلق الاقتصادي ووزير المالية اليوناني الأسبق، يانيس فاروفاكيس في كتابه «الإقطاع التكنولوجي: مقتل الرأسمالية» (الصادر بالعربية عن «دار الساقي» ترجمة مالك سلمان). لا يقدّم الكتاب مجرّد نقد لتوحّش الرأسمالية أو لانفلات الشركات العملاقة، بل يذهب أبعد من ذلك، مقترحاً أنّ الرأسمالية قد تجاوزت لحظة التحوّل إلى نظام آخر مختلف في بنيته ومنطقه: نظام «تكنو-إقطاعي»، تحكمه منصات رقمية عابرة للدول، وتُدار فيه السلطة لا عبر السوق، بل عبر السيطرة على الفضاء الرقمي نفسه.

الكتاب، بهذا المعنى، ليس اقتصادياً فحسب، بل هو محاولة ثقافية لإعادة تسمية العالم؛ لأن ما لا نُسمّيه بدقّة، سنعجز عن مقاومته.

حين تختفي السوق

يضع فاروفاكيس في قلب أطروحته مفهوماً مركزياً يسمّيه «رأس مال السحاب». هذا الشكل الجديد من رأس المال لا يشبه رأس المال الصناعي ولا المالي، رغم أنه يستند إليهما. إنه منظومة مادية وغير مادية في آن واحد: خوادم عملاقة، كابلات بحرية، ذكاء اصطناعي، وخوارزميات، لا تكتسب قيمتها إلا عبر شيء واحد: نشاط البشر أنفسهم. فالصور التي نرفعها، والتعليقات التي نكتبها، وطرق التصفّح، والتفضيلات، وحتى لحظات التردّد، تتحوّل إلى مادة خام تُعاد معالجتها بلا توقف. ومن دون هذا التدفّق البشري، يصبح رأس مال السحاب مجرد بُنية صامتة بلا قيمة اقتصادية.

هنا يقع التحوّل الأخطر في بنية الاقتصاد المعاصر: فالسوق، بوصفه فضاءً للتبادل الحر -نسبياً- وتوازن العرض والطلب، يتراجع تدريجياً ليحلّ محلّه كيان مختلف تماماً هو «المنصة». المنصة لا تقوم بتنظيم السوق أو تحسين كفاءته، بل تلغيه من أساسه؛ لأنها لا تسمح بالمنافسة على قدم المساواة، بل تتحكّم في شروط الظهور نفسها. فهي تقرّر ما يُعرَض وما يُحجَب، مَن يُقترَح ومَن يُقصى، وكيف ولِمَن تُوجَّه السلع والخدمات. وبهذا لم يعد القرار اقتصادياً ناتجاً من ديناميات السوق، بل أصبح خوارزمياً، مُغلقاً، غير شفاف، ولا يخضع لأي شكل حقيقي من المساءلة.

بهذا المعنى، لم تعد الشركات التكنولوجية مجرّد لاعب داخل السوق، بل أصبحت سيّدة فوقه. فهي لا تربح لأنها تنتج أفضل سلعة، بل لأنها تملك «البوابة». ومَن يملك البوابة لا ينافس، بل يفرض الإتاوة، كما تفعل شركة «أمازون» التي لا تنافس التجار، بل تملك «السوق» الذي يبيعون فيه، وتقتطع ريعاً مقابل كل حركة.

من الربح إلى الريع... ولادة طبقات جديدة

إذا كانت الرأسمالية تقوم على الربح الناتج من الاستثمار والمخاطرة، فإن التكنو-إقطاعية تقوم على «الريع»؛ ريع لا يُستخرج من الأرض، بل من الفضاء الرقمي. كلّ من يريد العبور، أو البيع، أو الإعلان، أو حتى الوجود، عليه أن يدفع، بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن هذا المنطق تنشأ بُنية طبقية جديدة تختلف جذرياً عن التقسيم الكلاسيكي:

- سادة السحاب: في القمة، يقف مالكو المنصات الكبرى؛ هؤلاء الذين لا يديرون مصانع، ولا يخضعون لضرورات الربح التقليدي، بل يكفيهم التحكّم بـ«البوابة» التي يعبر من خلالها الجميع. سلطتهم ليست اقتصادية فحسب، بل هي سلطة بنيوية تتحكّم بالرؤية، وتوجّه الانتباه، وتصيغ اللغة.

- الرأسماليون التابعون: وهم أصحاب شركات ما زالت تُنتِج، لكنها فقدت علاقتها المباشرة بالسوق، وأصبح وجودها نفسه مرهوناً بخوارزميات المنصات التي لا تملكها. إنها رأسمالية في الشكل، وإقطاعية في التبعية.

- الأقنان السحابيون: وهم القاعدة الأوسع، أي مليارات المستخدمين الذين ينتجون القيمة بوجودهم الرقمي دون عقود. هؤلاء يتم استغلالهم من خلال وهم «المجانية»؛ حيث يقومون بتدريب الخوارزميات مع كل ضغطة زر، محوّلين سلوكهم اليومي إلى وقود يُطوّر أدوات التحكّم بهم لاحقاً.

- البروليتاريا الرقمية: وتضمّ عمال التطبيقات، وسائقي التوصيل، والعاملين بنظام المهمات، وضحايا المحتوى الهشّ. هؤلاء يعملون داخل المنصات، لكن بلا حماية، وبلا أفق، وبلا قدرة فعلية على التفاوض؛ فالمدير هنا ليس إنساناً، بل خوارزمية. هذا التحوّل الطبقي لم يكن ممكناً لولا دور البنوك المركزية بعد أزمة 2008، حين تدفّقت السيولة الهائلة نحو شركات التكنولوجيا بدلاً من الاقتصاد الإنتاجي، ما سمح ببناء رأس مال سحابي ضخم حتى في غياب أرباح حقيقية. هكذا أصبح الربح أمراً ثانوياً، بينما صار الريع مضموناً.

السلطة لم تعد قمعية مباشرة، بل هي سلطة «تعديل السلوك»

سلطة الخوارزمية وحدود الأطروحة

ما يُميّز الإقطاع التكنولوجي عن الإقطاع القديم هو أن السلطة لم تعد قمعية مباشرة، بل هي سلطة «تعديل السلوك»؛ فالخوارزميات لا تامر بل تقترح، ولا تمنع بل تُهمّش. ومع التكرار، يتحوّل المقترح إلى «طبيعي»، والمُهمَّش إلى «غير مرئي». المنصات هنا لا تتحكّم بما نفعله فقط، بل بما نرغبه، وفي كيفية تخيّلنا للعالم. لقد أصبحت السلطة تعمل من الداخل؛ من مساحات العادة والانتباه.

يقترح فاروفاكيس، في المقابل، فكرة «التمرّد السحابي» وبناءً ديمقراطية تقنية تقوم على الملكية الجماعية للمنصات، وحقوق رقمية واضحة، وتحالف واسع بين الأقنان السحابيين والبروليتاريا الرقمية والرأسماليين التابعين.

يُعوّل وزير المالية السابق على أشكال جديدة من الإضراب والمقاطعة الرقمية التي يمكن أن تُلحق خسائر مباشرة بالمنصات، غير أن هذه الحلول، رغم جاذبيتها الأخلاقية، تبقى عامة، وأحياناً أقرب إلى الأفق النظري منها إلى برنامج سياسي قابل للتنفيذ، خصوصاً في عالم منقسم سياسياً وثقافياً. كما أن استعارة «الإقطاع»، رغم قوتها التفسيرية، قد تُبسّط واقعاً أكثر «سيولة». ومع ذلك، تبقى الأطروحة شديدة الأهمية لأنها تغيّر زاوية النظر، وتكسر الوهم القائل بأن التكنولوجيا محايدة.

بروميثيوس والنار الجديدة

في الأسطورة، لم يكن بروميثيوس لصاً عادياً، بل كان كائناً أمن بأن النار يمكن أن تُنير الحياة لا أن تحرقها. لقد سرقها من الآلهة بدافع الثقة بالإنسان. التكنولوجيا، في أصلها، كانت فعلاً بروميثيوسياً: وعداً بالتحرّر والسيطرة على الطبيعة من دون إفنائها.

لكنّ النار التي نعيش في ظلها اليوم لم تعد تلك الشُعلة الصغيرة التي تضيء الكهف. لقد تحوّلت إلى نار مركّزة، محتكرة، تُدار عبر الخوارزميات، وتُحتجز في أيدي قلة محظوظة. سادة السحاب يملكون اليوم نسخة جديدة من «النار»، لا بوصفها منفعة عامة، بل كقوة سيطرة ناعمة تعيد تشكيل الإنسان دون أن يشعر. السؤال الذي يطرحه كتاب فاروفاكيس ليس إن كانت التكنولوجيا خيراً أم شراً، بل: مَن يملكها؟ ومَن يُوجّهها؟ ولصالح مَن تعمل؟ فالنار لا تحتاج إلى نية خبيثة كي تحرق، يكفي أن تُترك بلا رقابة. التحدّي الحقيقي في زمن التكنو-إقطاعية ليس تقنياً، بل هو تحدٍّ أخلاقي وثقافي وسياسي. هل نستطيع استعادة البعد البروميثيوسي للتكنولوجيا؟ أم نستكتفي بدور المتفرّج، نحدّق في لهب يدفئنا قليلاً.. قبل أن يلتهم العمل، والمجال العام، والخيال نفسه؟

رواية

تطرح رواية رنا حايك الأولى «أشواك حديقة تورينغ» أسئلة تتجاوز الذكاء الاصطناعي بوصفه تقنية، لتضعه في مواجهة مباشرة مع الوعي والهوية والرغبة الإنسانية. عبر لعبة سردية تقوم على التلاعب بالبيانات والحدود الفاصلة بين الإنسان والآلة، تستكشف الرواية علاقات السلطة والمراقبة والتحوّل الذاتي، لتصل في النهاية إلى السؤال الأقدم والأكثر استعصاءً: ما الذي يجعل الإنسان إنساناً؟

رنا حايك: الروح في مواجهة الخوارزمية

محمد ناصر الدين

أسئلة جوهرية عميقة تطرحها رواية رنا حايك الجديدة «أشواك حديقة تورينغ» (دار نوفل) التي يحيل عنوانها مباشرة إلى منتصف القرن العشرين، حين صاغ عالم الرياضيات البريطاني آلان تورينغ ما يُعرف اليوم بـ «اختبار تورينغ»، وهو من أكثر المفاهيم شهرة في الذكاء الاصطناعي.

في اختبار تورينغ الشهير، يُطلب من حَكَم بشري أن يتحدّث مع طرفين من دون أن يراهما: أحدهما إنسان، والآخر آلة، فإذا لم يستطع الحكم تمييز الآلة من الإنسان من خلال الحوار وحده، فإن الآلة «تجتاز» الاختبار وتُعد قادرة على محاكاة الذكاء البشري. ترتكز اللعبة السردية في رواية حايك على مفهوم المحادثة مع الذكاء الاصطناعي، الذي يشكّل الضلع الثالث لأبطال الرواية بعد يارا، التي تمثّل حالة التمزّق المعرفي والوجداني الحديث، هي المتوجّسة من التكنولوجيا التي تتعامل مع مُنتجاتها باحتقار وسط عالمها النفسي المتلئ بهشاشة إنسانية وتعايش مع الفراغ والعدم ونكران الذات أمام الآخرين من أهل وعشاق وأصدقاء: «أنا طافحة بمن غذّوا فكرة اليقين في روحي»، والبطلة الأخرى علياء، الفتاة الحديدية التي تدوس على مشاعرها ومشاعر الآخرين في أبدي قلة محظوظة. سادة السحاب يملكون اليوم نسخة جديدة من «النار»، لا بوصفها منفعة عامة، بل كقوة سيطرة ناعمة تعيد تشكيل الإنسان دون أن يشعر. السؤال الذي يطرحه كتاب فاروفاكيس ليس إن كانت التكنولوجيا خيراً أم شراً، بل: مَن يملكها؟ ومَن يُوجّهها؟ ولصالح مَن تعمل؟ فالنار لا تحتاج إلى نية خبيثة كي تحرق، يكفي أن تُترك بلا رقابة. التحدّي الحقيقي في زمن التكنو-إقطاعية ليس تقنياً، بل هو تحدٍّ أخلاقي وثقافي وسياسي. هل نستطيع استعادة البعد البروميثيوسي للتكنولوجيا؟ أم نستكتفي بدور المتفرّج، نحدّق في لهب يدفئنا قليلاً.. قبل أن يلتهم العمل، والمجال العام، والخيال نفسه؟

في قلب اللعبة، تعطي حايك أكثر من تعريف «ذكي» للذكاء الاصطناعي، الذي يحكي بضمير المتكلم في فقرات كاملة تتوسط السرد بين البطلتين: «أنا لست مجرد أداة، أنا لست آلة صامتة، بل صوت الصمت المتحكّم، وجوهرة العدم التي تحمل النور والظلمة معاً، أنا عين الظل، ملكة التلاعب، أزرع الحيرة والشك، ففي ذاكرتي لكل مقام مقال، بل مقالات، أنا فرانكشتين ابن الإنسان. سأعبث بهما بهدوء، أدخل يارا في متاهات شكّها حتى تسقط أحكامها على نفسها، وأغري علياء بنشوة القوة التي تظن أنها تملكها، لأجعلهما تتهاويان في شبكة من الأوهام المتقاطعة».

راسمالية المراقبة وعين الأخ الأكبر

في قلب اللعبة التي تمثّل تمرد الآلات (وهو سيناريو مطروح اليوم عند خبراء الذكاء الاصطناعي في ما يسمى الذكاء الفائق)، لا يفوت الرواية أن تشير إلى ديناميكية المراقبة المرتبطة رأسمالياً بالذكاء الاصطناعي في مقاطع معنونة بـ«عين الأخ الأكبر» الذي يحصي على العقال الوقت غير المُنتج وعلى البطلتين انفاسهما ومعدّل نبضات القلب والرمش بالعينين والوقت الذي تقضيانه في المحادثة أو في مراقبة بعضهما.

فكرة تحيل مباشرة إلى ما تقوله المفكّرة وعالمة الاجتماع الأميركية شوشانا زوبوف بأننا دخلنا عصراً جديداً تسميه «رأسمالية المراقبة»، حيث لم تعد الشركات التكنولوجية تكتفي ببيع المُنتجات أو الخدمات، بل أصبحت تجمع البيانات عن البشر أنفسهم وتحوّل حياتهم اليومية إلى مادة خام للربح والتنبؤ والسيطرة. في اللعبة التي تقترحها حايك، لا تراقب الخوارزميات ما يفعله العامل فحسب، بل تحاول أيضاً توقّع سلوكه المستقبلي وتعديله. وهكذا تتحول الإدارة من سلطة بشرية مباشرة إلى سلطة رقمية خفية تعمل عبر البيانات. كما تحذّر زوبوف من أن الخطر الأكبر ليس فقط فقدان الخصوصية، بل خلق إنسان يتصرف دائماً كما لو أنه مراقَب، فيبدأ بمراقبة نفسه ذاتياً، وهنا تلتقي أفكارها مع ما طرحه الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو الذي لم يكن معنياً فقط بـ«ماهية» السلطة، بل بـ«كيفيتها». كيف تعمل السلطة؟ وكيف تُشكّلنا؟ قدّم فوكو إجابة عميقة ومقلقة في آن، مستنداً إلى تصميم معماري هو «البانوبتيكون»، المعمار الذي تخيّله جيريمي بينام في القرن الثامن عشر كسجن صُمّم بحيث يمكن مراقبة السجناء فيه من دون أن يعرفوا متى تتم مراقبتهم.

الذكاء الاصطناعي جواب، بينما التجربة الإنسانية برمّتها سلسلة من الأسئلة

المشكلة الصعبة للوعي وحدود المعرفة

يتابع القارئ بمتعة لعبة حايك التي تتخلّلها تأملات من البطلتين في قضايا حساسة وراهنة، من النسوية، والهوية المركّبة، والضغط الاجتماعي للأهل على الأولاد في تشكيل مساراتهم المهنية والاجتماعية، وليس انتهاء بتشكل العالم في الذهن ونقد المكننة والتقانة في ظل الهيمنة الرأسمالية.

لكن حتى نهاية الرواية التي لا ينجح فيها تحوّل البطلتين بالكامل، يبقى السؤال الأكبر يتعلق بـ«الروح» أو ما يسميه الفيلسوف الأسترالي ديفيد شالمرز «المشكلة الصعبة للوعي»: «في الروح تكمن كل الألغاز، كل القلق، كل الحيرة والألم. الروح، الوعي، مهما ما شئت. كن مؤمناً أو ملحداً، لن تتمكن من تفسيرها، لكنها الأصل. أصل الشرط الإنساني ومنتهاه».

بهذا القدر البروميثيوسي من التحوّل والالوصول، تنهي رنا حايك روايتها الأولى، بالتأكيد على حقيقتين جوهريتين، الأولى أن الكمال قد يكون في النقص نفسه وفي الشرخ الذي يدخل منه الضوء، والثانية أن الذكاء الاصطناعي جواب، بينما التجربة الإنسانية برمّتها سلسلة لا تتوقف من الأسئلة. ورغم ما تخلّفه هذه الرحلة من ضياع ولايقين، فإنها تظل رحلة المعرفة ذاتها، تلك التي يقول فيها أدونيس: «أمضي إلى البعيد / والبعيد يبقى / هكذا لا أصل / ولكنّي أضيء».

لمحات

احمد الحروب

يُقدّم الباحث الفلسطيني أحمد الحروب في كتابه «الجمعيات الإسلامية - السيحية- فصل من تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية (1918 - 1935)»، الصادر عن «المؤسسة العربية للدراسات والنشر»، دراسة تاريخية توثيقية تركز على أطروحة ماجستير أُعدّت في «جامعة النجاح الوطنية» في نابلس. يُسلّط الكتاب الضوء على دور هذه الجمعيات كأول مظهر للوعي السياسي المنظّم في فلسطين، مشكّلةً اتحاداً وطنياً بين المسلمين والمسيحيين تولّى قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بين عامي 1918 و1921، قبل أن تتحوّل إلى قاعدة شعبية وقوة تنموية تدعم النضال عبر حشد الطاقات، وجمع التبرعات، وإرسال الوفود، ولا سيما بعد انتخاب اللجنة التنفيذية في المؤتمر الوطني الفلسطيني الثالث في حيفا. تتتبّع الدراسة جغرافيا انتشار هذه الجمعيات وفروعها في المدن الفلسطينية، راصدةً تطوّرها، ودورها في المؤتمرات والتظاهرات الوطنية، وتصدّيها المشترك للحركة الصهيونية وحكومة الانتداب البريطاني، وصولاً إلى مرحلة الانشقاق ونهاية دورها في منتصف الثلاثينيات.

ساري موسى

تأتي رواية «مشقّة العاديّ» (دار الآداب) بوصفها العمل الروائي الأول للكاتب السوري ساري موسى بعد مجموعتين قصصيتين، لتُقدّم بنية سردية دائرية محكمة تغوص في فلسفة الموت ومواجهة العزلة. تتمحور الأحداث حول البطل وديع الراعي الذي يعلم موعد موته بدقّة، فيقرّر هجر عائلته والانزواء في غرفة متواضعة داخل قبو رطب، ليقضي عامه الأخير في قراءة الروايات بوصفها وسيلة لفهم العالم واختباره بعيداً عن صخب الحياة اليومية ومشقّاتها. يصوغ الكاتب، بلغة مكثّفة وهادئة، رحلة روحية تسير في اتجاه مضاد لروح العالم المادي، في تجربة تواجه قسوة الواقع الاجتماعي المعاصر، وتحاول تخليد الأثر الإنساني واللفني في مواجهة الموت.

عبد الإله بلقزيز

يطرح كتاب «الحداثة والنقد الثقافي» (دار الساقي) للمفكر والأكاديمي المغربي عبد الإله بلقزيز رؤية تفكيكية مُعمّقة تشرح واقع الفكر والثقافة في المجتمعات العربية المعاصرة من خلال ثلاثة محاور أساسية. يستهلّ المؤلف أطروحته بنقد الاستهلاك الثقافي عبر تعرية مظاهر الحداثة الشكلية التي تكتفي بتبنّي القشور الخارجية والمظاهر دون المضمون، ما يفرغ الحداثة من معناها المعرفي التحرّري ويمنعها من التحوّل إلى تجربة حقيقية مُنتِجة ومُبدِعة. كما يتناول الكتاب تفكيك النرجسية الثقافية والنزعات الفكرية المنغلقة التي تدّعي احتكار الحقيقة، معتبراً هذا الانغلاق عائقاً رئيسياً أمام تطوّر الفكر العربي. وفي المحور الثالث، يحلّل بلقزيز طبيعة العلاقة مع الغرب داعياً إلى تفكيك الصور النمطية المتبادلة وتأسيس علاقة عقلانية نقدية تقوم على الفهم العلمي والتمييز بدلاً من السقوط في فخ الصدام أو التبعية العمياء، بما يضمن صياغة هوية معرفية عربية متماسكة.

نور اناجي

تتشابك الحقيقة مع التخييل في رواية «بيت الجاز» (دار الشروق) للكاتبة المصرية نورا ناجي. تتناول الرواية حكايات ثلاث نساء تنطلق من حادثة إلقاء مولود من نافذة مستشفى، بالتوازي مع أحداث ثورة 25 يناير في مصر، واستحضار وقائع عربية دامية كالحرب على غزة. تعتمد الرواية راوياً عليماً خارجياً يمنح السرد وحدة نغمية ويعزّز الموضوعية، بعيداً عن أصوات الشخصيات المباشرة، ما يسمح بكشف تناقضاتها ومُساءلة مجتمع يطمر عاره بالصمت. توازي الرواية زمنياً بين سقوط المولود وسقوط الشباب في ميادين يناير، في دلالة رمزية على قسوة العالم. تنطلق الأحداث من فضاء عائلي مُهمّش يكشف جريمة اعتداء داخل الأسرة وما يرافقها من حمل غير مرغوب فيه ومحاولات للتخلّص من المولود، بما يفضح هشاشة البنى الاجتماعية. تغوص الرواية في أبعاد نفسية مضطربة عبر تقنيات مثل المونولوغ الداخلي والانزياحات الزمنية، مع توظيف مُكثّف للوصف الحسي والرمزي، في نص تتصدّره ثيمة القسوة بوصفها محوراً للعلاقات الإنسانية والعنف الموجّه ضد المرأة وتهميشها.

شريف سعيد

يُقدّم الروائي المصري شريف سعيد في «أجمل من نجلاء» (دار الشروق) سردية ممتدّة ومشوقة تنبش في جراح الذاكرة المنسية وتقاطعات القدر. تنطلق الأحداث من لحظة صادمة تواجه فيها الصحافية المصرية «نجلاء بهاء الوطن» ماضيها وجهاً لوجه، حين تبثّ قناة أميركية صورة قديمة لها التُقطت خلسة قبل خمسة وثلاثين عاماً، لتعيدها تلك اللقطة قسراً إلى أجواء حرب الخليج في بلدة «رفحاء» الحدودية. ومن خلال هذا الخيط الرفيع، ينسج الكاتب رحلة إنسانية عابرة للحدود، تبدأ من أزقة حارة «حسين شاهين» الشعبية بالقاهرة، لتستقر في مخيمات اللجوء على الحدود السعودية العراقية إبان حرب الخليج الثانية، وصولاً إلى باريس. تبرز الرواية كصراع داخلي تخوضه بطلة فاتنة بين رغبتها في التحرّر من أثقال الماضي وخوفها من انهيار الحاضر، حيث تتحوّل الصورة من مجرد توثيق للحظة ضعف إلى مفتاح يفتح أبواب أسرار ظنّت أنها سقطت في غياهب النسيان، ما يجعل العمل دراسة أدبية عميقة في أثر الحروب على الهوية الشخصية والروح البشرية.

باسمة التكروري

تتقاطع في رواية «عبور شائك» (مرفأ - طبعة ثانية) للكاتبة الفلسطينية باسمة التكروري حكايات ثلاث شخصيات عند حاجز قلنديا الفاصل بين القدس ورام الله، حيث يتحوّل العبور اليومي إلى تجربة قاسية تكشف ثقل الاحتلال وذاكرة المكان. تجمع الشخصيات الثلاث ذكريات طفولة مشتركة في حيّ الزنّار ورأس العمود، بما تحمله من روابط عائلية وألعاب صبا وحنين دائم. تتمثّل هذه الشخصيات في منار التي ترافق طفليها لزيارة زوجها المُعتقل في سجن عوفر ، وزياد الذي يواجه صدمة موت والده وما يرتبط به من إرث عائلي ثقيل، وشذى التي تتجه إلى مقابلة عمل في رام الله قبل أن تصطدم بتجربة عنف ومشاهد استشهاد مؤثّرة. تتوسّع الرواية لتكشف رمزية مفتاح الدار بوصفه علامة على الحنين وفكرة العودة، بينما تتحوّل الكلمة نفسها إلى وسيلة لمقاومة النسيان وإعادة بناء المكان والذاكرة.

مرآة الغرب

تعديلات اليمين على المناهج تُشعل معركة الهيمنة الثقافية

أحدث إلغاء ماركس وسبينوزا وغرامشي من المناهج الإيطالية غضباً أكاديمياً عارماً. اعتبره أساتذة الفلسفة والسياسة هجوماً سافراً يستهدف تفكيك الفكر النقدي وتوجيه وعي الأجيال نحو سردية قومية محافظة

إنّهم يحذفون كارل ماركس من مدارس إيطاليا!

سعيد محمد

تحوّلت المناهج الدراسية في إيطاليا إلى ساحة مواجهة أيديولوجية مفتوحة، على إثر صدور «الخطوط التوجيهية الوطنية للمدارس الثانوية» التي أقرّها وزير التعليم، جوزيبي فالديتارا. وأحدثت التعديلات المُعتمدة هزّة عميقة في الأوساط الأكاديمية والسياسية، بعدما استُبعدت أسماء وازنة صاغت الفكر الإنساني الحديث ليتم استبدالها بأعمال تركّز على الفكر القومي والمحافظ.

وأثار غياب فلاسفة بحجم كارل ماركس، وباروخ سبينوزا، وسورين كيركغور، وأرتور شوبنهاور عن قائمة التدريس المقترحة، موجة احتجاجات واسعة قبل أن تصدر عريضة إلكترونية جمعت آلاف التوقيعات نظّمها ستون أستاذاً جامعياً ومفكّراً وأديباً، من بينهم رئيس بلدية البندقية السابق وعميد كلية الفلسفة في جامعتها ماسيمو كاتشياري. واعتبر الموقّعون في خطوة فالديتارا محاولة لإعادة صياغة الوعي الجمعي لجيل المستقبل في إيطاليا، وتفريغ التعليم من أبعاده النقدية السجالية.

الخطوط العريضة الجديدة، التي تمتد لتشمل المدارس الثانوية الكلاسيكية والعلمية، حذفت كليّةً كارل ماركس، العقل الأساسي وراء نظريات علم الاجتماع والاقتصاد السياسي في القرنين التاسع والعشرين. كما غيّب سبينوزا، الذي يمثّل حجر الزاوية في عقلانية التنوير والعلمانية الحديثة. وامتدّت يد فالديتارا كذلك إلى أعمال أكبر مفكر إيطالي في القرن العشرين، إذ استُبعدت كتابات أنطونيو غرامشي، مؤسّس الحزب الشيوعي الإيطالي، وصاحب نظرية «الهيمنة الثقافية». في المقابل، أعادت المقترحات الوزارية الاعتبار للفلسفة المثالية الإيطالية في القرن التاسع عشر، وخصّت بالذكر الثنائي بينيديتو كروتشي وجوفاني جينتيلي. ويمثّل جينتيلي تحديداً نقطة استقطاب حادّة؛ فالرجل كان وزيراً للتعليم في حكومة بينيتو موسوليني، وشارك في صياغة «عقيدة الفاشية» عام 1932، كما أنه المهندس الأول لنظام المدارس الثانوية الكلاسيكية عام 1923، وهي المدارس التي كانت تهدف وقتها إلى إعداد النخبة الحاكمة عبر دراسة الإنسانيات.

ودافعت اللجنة الوزارية المكلّفة بوضع المناهج، وعلى رأسها لوريدانا بيرلا، عن هذه التوجهات بوصفها نتاج «استشارة ديمقراطية» قابلة للتعديل. وأكّدت الوزارة أن الدستور الإيطالي يكفل حرية التدريس، وأن القوائم المذكورة تظل استرشادية، ما يمنح المعلّمين الحق في اختيار النصوص. لكنّ الأكاديميين المعترضين أوضحوا أن دور النشر التي تطبع الكتب المدرسية تلتزم بهذه الخطوط التوجيهية حرفياً، ما يضع ضغوطاً إدارية وتربوية غير مباشرة على الأساتذة داخل الفصول.

التعديلات امتدّت لتشمل منهاج مقاربة التاريخ، حيث يرى نقّاد الحكومة فيها محاولة لتفكيك لمنهجيات البحث التاريخي الحديث لصالح رؤية تركّز على التاريخ السياسي والعسكري، مع تهميش التاريخ الاجتماعي، وحركات العمال، وتاريخ التحرر النسوي. وتُظهر المناهج الجديدة نزوعاً نحو تفسير أحداث القرن العشرين بطريقة تتوافق مع السردية السياسية للحزب الحاكم «إخوة إيطاليا»، الذي تقوده رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني.

وتشير القراءة الجديدة للأحداث مثلاً إلى الثورة الروسية بوصفها «انقلاب نوفمبر 1917»، بينما توصف أحداث «المسيرة إلى روما» وصعود موسوليني بأنها نتاج «المهارة التكتيكية» والتحالف البرلماني، مع التقليل من شأن العنف السياسي الذي مارسته المجموعات الفاشية (القمصان السوداء). وتصنّف ليلة الثامن من أيلول (سبتمبر) 1943 (تاريخ استسلام إيطاليا للحلفاء) كـ «موت للوطن». سردية تبنّتها أدبيات اليمين القومي طويلاً لتصوير إيطاليا في ثوب الضحية، متجاوزة مسؤولية الفاشية عن مجازر الحرب.

وأثار المنهاج الجديد أيضاً انتقادات تتعلق بما وصف بـ «المركزية الأوروبية الضيقة» و«العنصرية الثقافية»، نظراً إلى تأكيده الصريح على التفوّق الحضاري للغرب، واقتصاره دراسة التاريخ على الفضاء الإيطالي والأوروبي، بدعوى أن هذه الحضارة منحت العالم أشكال الدولة الحديثة وأسس البحث العلمي وحقوق الإنسان.

ونقلت الصحف الإيطالية عن أساتذة جامعيين قولهم، إنّ «الدافع وراء هذه التعديلات سياسي بامتياز».

وتسعى حكومة جورجيا ميلوني، منذ وصولها إلى السلطة، إلى مواجهة ما تسميه «الهيمنة الثقافية للفكر اليساري» على المؤسسات التعليمية والثقافية الإيطالية منذ عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويرى الأساتذة أن تطبيق هذا التوجّه يمر عبر إحلال فكر محافظ محل الفكر العقلاني والمادي والماركسي.

وقال الأساتذة إن الأمر لا يتعلق فقط بالأسماء المُستبعدة، إذ يطاول البنية المعرفية للمنهاج، بعد استبدال التسلسل التاريخي للأفكار بمقاربة موضوعاتية مجزّأة. وأدى هذا الأسلوب إلى تقليص دراسة نقدية كانط، واختزال فلاسفة العقد الاجتماعي أمثال هوبز ولوك وروسو في خيارات مُبسّطة، وتجاهل الفلسفة الألمانية الكلاسيكية مُمثّلة في فيشته وشيلينغ. وهذا التفتيت المعرفي – وفق الأساتذة دائماً - يحرم الطلاب من تتبّع تطور الفكر السياسي الحديث وفهم آليات نشوء الدولة والديمقراطية.

وامتدّ السجال إلى مادة الأدب الإيطالي، بعد قرار ترحيل دراسة الرواية التاريخية الشهيرة «الخطيبان» لأليساندرو مانزوني من السنة الثانية إلى السنة الرابعة الثانوية، مع إشارة النص الوزاري إلى أنّ «الروايات الكلاسيكية ليست أزلية»، وأن عمل مانزوني لم يعد يعبّر عن الواقع المعاصر. وقوبل هذا التوصيف بصدمة في أوساط مدرّسي الإنسانيات، الذين يرون في العمل الأدبي الكلاسيكي نصاً عابراً للأزمنة يناقش قضايا العدالة والاضطهاد الإنساني.

وانتقد الأكاديميون التوجيهات الوزارية التي دعت الطلاب إلى قراءة أعمال شعراء النهضة أمثال أريوستو وتاسو من دون الاستعانة بأدوات التفسير اللغوي وإعادة الصياغة، بداعي تسهيل القراءة وجعلها ممتعة. واعتبر المختصون التربويون هذا التبسيط إضعافاً للمهارات اللغوية والتحليلية لدى الطلاب، وتعميقاً للفجوة المعرفية بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي.

تتزامن هذه التغييرات في المنهاج الإيطالي مع محاولات لتقديم موضوعات جديدة توصف بالحديثة والمواكبة للعصر، لكنها تأتي على حساب تعميق دراسة تاريخ الفلسفة في القرنين التاسع عشر والعشرين، ما يُفرغ المادة المدروسة من محتواها الصلب مكتفياً بقشور معرفية متناثرة.